بحث

دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر

The role of free zones in achieving development investment opportunities in Egypt

الدكتور

رجب محمود زكي أحمد

مدرس القانون العام

كلية الحقوق – جامعة المنيا

المستخلص:

تتناول الدراسة دور المناطق الحرة في تعزيز الفرص الاستثمارية التنموية في مصر، حيث تُعتبر هذه المناطق أداة استراتيجية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. تبرز أهمية المناطق الحرة في تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد المصري. كما يتناول البحث التحديات التي تواجه هذه المناطق، مثل نقص البنية التحتية واللوائح المعقدة، ويقترح مجموعة من التوصيات لتحسين أدائها. تشمل هذه التوصيات تعزيز التعاون الدولي، تحديث السياسات الحكومية، تطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا. كما يُشير البحث إلى أهمية الاستدامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن للمناطق الحرة أن تلعب دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار في مصر.

كلمات مفتاحية: المناطق الحرة، الاستثمار، التنمية الاقتصادية، استثمار أجنبي مباشر، مصر.

Abstract:

The study addresses the role of free zones in enhancing development investment opportunities in Egypt, as these zones are considered a strategic tool for attracting local and foreign investments. The importance of free zones is highlighted in improving the investment environment by providing tax incentives and administrative facilities, which enhances the competitiveness of the Egyptian economy. The research also addresses the challenges facing these zones, such as lack of infrastructure and complex regulations, and proposes a set of recommendations to improve their performance. These

recommendations include enhancing international cooperation, updating government policies, developing infrastructure, and encouraging innovation and technology. The research also points to the importance of sustainability and public-private partnership to achieve sustainable development. By implementing these strategies, free zones can play a pivotal role in achieving economic growth and enhancing investment in Egypt.

Keywords: Free zones, investment, economic development, foreign direct investment, Egypt.

مقدمة

في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها مصر في الوقت الحالي، تبرز أهمية دور المناطق الحرة في تعزيز وتعظيم الفرص الاستثمارية والتنموية. وتعتبر المناطق الحرة ميدانًا للابتكار والنمو الاقتصادي، حيث توفر بيئة ملائمة للشركات والمستثمرين لتنمية أعمالهم وتحقيق استدامة النمو. وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المناطق الحرة في تعزيز الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر، بتحليل آليات تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال هذه الهياكل الاقتصادية الخاصة. وسيتم استعراض تجارب ناجحة لمناطق حرة في العالم ودراسة كيفية تطبيقها واستفادتها في سياق الاقتصاد المصري. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم توصيات فعالة وملموسة لدعم وتعزيز دور المناطق الحرة كآلية رئيسية لتعزيز الاستثمارات وتحفيز التنمية الاقتصادية في مصر لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد المصري المتنامي. وفي الوقت المعاصر تقوم الكثير من الدول من أجل تشجيع حركة وعمليات الاستثمارات الدولية وبهدف جذب رؤوس الأموال إليها إلي نمط وطريقة وأسلوب إنشاء المناطق الحرة[1] وتعد

[1] د. شعبان رأفت حماد وآخرون: التشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، (٢٠١٤)، ص١٤١.

فكرة المناطق الحرة من الأفكار القديمة وقد تمثلت في البداية في منح تسهيلات للمراكز التجارية والموانئ وعلي وجه الخصوص بين الشرق والغرب ومن هذه الأماكن هونج كونج، وعدن، ومالطا، جبل طارق[١] إلا أن هذه المناطق قد بدأت في التطور والازدهار بشكل فعلي باعتبارها أماكن أساسية للصناعات التحويلية علي أساس التقدم والنجاح الذي حققته تجربة المناطق الحرة المجاورة لمطار شانون بإيرلندا عام ١٩٥٩م[٢]، ومنذ منتصف القرن الماضي شهد العالم وما بعده تسارعاً في حركة نمو المناطق الحرة من حيث أنواعها وعددها[٣] ويحقق الاستثمار في المناطق الحرة الكثير من الفوائد والمزايا سواء بالنسبة للدولة أو المستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية، وبالرغم من ذلك لا تخلو المناطق الحرة من بعض الآثار السلبية التي تختلف وتتفاوت حدتها من دولة إلي أخري[٤] وتلعب المناطق الحرة دورًا مؤثرًا بشكل رئيسي في عولمة اقتصاديات الدولة النامية التي تتميز باقتصاد حر، وقد أدي ذلك إلي اهتمام الحكومات والدول بهذه المناطق لما لها من دور حيوي وفعال في الاقتصاد الوطني وقد التجأت الكثير من الدول إليها علي اختلاف إمكانياتها الاقتصادية وهي بلا شك وسيلة اقتصادية

---

[١] أ. علي أشتيان المدادحة: المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادى العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الجامعة الأردنية الهاشمية،٢٠-٢٢أيلول، (٢٠٠٤)، ص٧٨٩.

[٢] د. محمد البدري محمد نبيه: مواقع الموانئ والمناطق الحرة،" دراسة جغرافية ونماذج عربية وعالمية "،المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١-٢ ديسمبر (٢٠٠٧)، ص٧٩٢.

[٣] د. مزريق عاشور وآخرون: دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة ادرار، (٢٠١٤)، ص٢.

[٤] د. عادل عبدالعزيز السن: نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينها في ضوء أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ندوة مستقبل الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة والاستثمارية الاقتصادية العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية،٧-٩ ديسمبر (٢٠١٠)، ص٢.

تستخدمها الحكومات والدول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط التجارة الخارجية مما يعمل علي تحقيق مزايا استثمارية لهذه الدول تعود عليها بالنفع[١] وفي ضوء اتساع حدة المنافسة الدولية علي استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية حيث أن وجود مناخ ملائم للاستثمار يعد ركيزة أساسية ويشكل أحد العناصر الهامة لاستقرار المعاملات وتشجيع وتحسين الاستثمار وخلق جو من الثقة في النظام الاقتصادي ككل، فتيسير الإجراءات والمعاملات وتوفير الحماية القانونية كل ذلك يعمل علي تشجيع وتحقيق التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلي تخفيض تكاليف المعاملات وشعور المستثمر بالأمان والاستقرار الذي يعمل علي تحقيق الكثير من الاستثمارات طويلة المدي[٢] وفي منتصف القرن العشرين شهد تحول كثير من الدول وعلي وجه الخصوص الدول العربية نحو تدشين المناطق الحرة وعلي وجه الخصوص الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي والأخذ بآليات الاقتصاد الرأسمالي، والعمل علي زيادة حجم ومقدار الاستثمار العالمي في ضوء ما أنتجته العولمة الاقتصادية وقد هدف الدول العربية ومنها مصر من إقامة المناطق الحرة إلي إلي دعم اقتصادها من خلال العمل علي جذب الاستثمارات الأجنبية إلي هذه المناطق والعمل علي تشغيل العمالة الوطنية لهذه الدول، واستقطاب التكنولوجيا الحديثة والحصول علي منتجاتها من أجل تلبية احتياجات السوق المحلي مما يعمل علي دعم الاقتصاديات الوطنية [٣]، وتمثل المناطق الحرة أهمية اقتصادية كبري لأنها بمثابة خطوة يتم من خلالها مواكبة التغيرات العالمية والإقليمية مما يؤدي إلي تحسين المناطق الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أن أي دولة لا تستطيع أن تعيش بمفردها وبمعزل عن العالم، حيث شهد العالم عدة تغيرات وتطورات متلاحقة حيث تقوم فلسفة المناطق الحرة علي

---

[١] أ/فارس خماس وآخرون: دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي، (٢٠٢١)، ص٧.

[٢] د. شعبان حماد وآخرون: التشريعات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٩٨.

[٣] أ/ عادل عبد الجواد الكردوسي: المناطق الحرة في الدول العربية، مجلة الأمن والحياة، العدد٣٦٤، رمضان (١٤٣٣هـ)، ص٦٢.

تنشيط حركة التجارة وزيادة الانفتاح الاقتصادي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأن إقامة مناطق حرة مشتركة يؤدي إلي تحقيق مزايا ومنافع سياسية واقتصادية للدول حيث إنها تعد من الطرق الفعالة الهادفة إلي تحرير التجارة من الحواجز والقيود الجمركية حيث يعد ذلك تمهيداً للدخول إلي اتفاقيات التجارة العالمية[1] وقد أولت الحكومة المصري المناطق الحرة باهتمام بالغ لما لها من ناتج اقتصادي كبير علي الاقتصاد المصري، وتخضع المناطق الحرة في مصر لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢لسنة ٢٠١٧م والمعدل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣م حيث تضمن هذا التعديل السماح بمزاولة النشاط لبعض الأنشطة التي كانت محظورة مزاولتها بنظام الحرة [2] ومن هذه الزاوية تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء علي النظام القانوني الذي ينظم ويحكم عمل المناطق الحرة في مصر ودور هذه المناطق في تحقيق الأهداف التنموية التي تريد الدولة تحقيقها من خلال سياستها الاقتصادية.

وفي عصر الاقتصاد العالمي المترابط، أصبحت المناطق الحرة أداة استراتيجية فعالة تهدف إلى تعزيز الاقتصادات المحلية من خلال جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. تُعتبر المناطق الحرة مناطق اقتصادية مخصصة، تتمتع بامتيازات خاصة مثل التخفيضات الضريبية والإجراءات الجمركية الميسرة، بهدف تشجيع الشركات المحلية والدولية على الاستثمار والنمو داخل البلدان المستضيفة.

تتمثل أهمية المناطق الحرة في قدرتها على خلق بيئة استثمارية مواتية، حيث تسهم في تحفيز الابتكار والإنتاجية، وتعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي. بالإضافة إلى

---

[1] د. مني الحنيطي: فلسفة المناطق الحرة ودورها في تفعيل دور القطاع الخاص بإنشاء المناطق الحرة الخاصة والمشتركة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر والاتحاد العربي للمناطق الحرة، دار المنظومة، (٢٠١١)، ص٦٢.

[2] القانون رقم ٧٢لسنة ٢٠١٧م بإصدار قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد٢١مكررج ٣١مايو ٢٠١٧م.وقد تم تعديله عدة مرات ومنها التعديل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣م، الجريدة الرسمية، العدد٢٩مكرر، ٢٥يوليو (٢٠٢٣).

ذلك، تلعب المناطق الحرة دورًا حيويًا في تعزيز التكنولوجيا ونقل المعرفة، من خلال استقطاب الشركات ذات التقنيات المتقدمة وتوظيف الكوادر البشرية المهرة.

ومن خلال هذه الدراسة، سنحاول استكشاف كيفية تأثير المناطق الحرة علي تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر، وكيفية استفادة الدولة من هذه الأداة الاقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لمواطنيها. وسنتناول أيضًا التحديات التي قد تواجه هذه المناطق وسبل التغلب عليها، بالإضافة إلى النظر في التجارب العالمية الناجحة كنماذج يمكن الاستفادة منها.

ومن خلال فهم دور المناطق الحرة بشكل أفضل، يمكننا بناء استراتيجيات تطويرية مستدامة تعزز من الاستثمارات وتعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر بشكل عام.

أهداف الدراسة

هدف هذه الدراسة هو استكشاف دور المناطق الحرة في تعزيز الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي في مصر. كما تهدف أيضًا إلى فهم كيفية جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل من خلال تطوير هذه المناطق. كما تهدف الدراسة إلى تحليل تأثيرات المناطق الحرة على الاقتصاد المصري وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومنها يتضح أن هذه الدراسة ترمي إلي إلقاء المزيد من الأضواء علي بعض المعطيات والعناصر والتي تشكل محاور رئيسية لموضوع دور المناطق الحرة في تحقيق الاستثمارات التنموية في مصر والوصول إلي ابرز النتائج وأهم التوصيات، ومن ضمن أهم هذه المحاور والمعطيات ما يلي:

١. بيان ماهية المناطق الحرة.

٢. بيان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة علي نشأة المناطق الحرة وتطورها.

٣. إبراز النظام القانوني للمناطق الحرة ونظم إدارتها في مصر ودور الدولة المصرية ووسائلها في تشجيع المناطق الحرة والنهوض بها.

أهمية الدراسة

دراسة "دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر" تمثل تحليلًا أساسيًا لتعزيز الفرص الاستثمارية والنمو الاقتصادي في البلاد. بفهم عميق لتأثير المناطق الحرة، يمكن تعظيم الفوائد الاقتصادية، جذب الاستثمارات الوطنية والدولية، وتوفير فرص عمل جديدة. هذا بدوره يعزز التنمية المستدامة ويوفر بنية اقتصادية مستقرة. من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتبادل المعرفة والخبرات، يمكن تعزيز سياسات الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر، مما يسهم في رفاهية المجتمع ورخاء الاقتصاد.

وتظهر أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله حيث يتضح لنا بعض الأهمية النسبية للمناطق الحرة ودورها المحوري والرئيسي في تحقيق الاستثمارات التنموية في مصر علي النحو:

١- تشكل المناطق الحرة في مصر والعالم قوي دافعة إلي تحقيق التطور والتقدم والتعاون بين مختلف دول العالم في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

٢- تلعب المناطق الحرة دورًا فعال ورئيسي في عملية جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

٣- للمناطق الحرة دورًا محوري وهام في عملية انتقال التكنولوجيا من العالم المتقدم إلي العالم النامي ومنها مصر.

٤- تعمل المناطق الحرة علي زيادة وتحقيق كفاءة الإنتاج من حيث جودة المنتج وسعره وتحقيق مزايا تنافسية عالمية .

٥- تقوم المناطق الحرة بتوفير العديد من فرص العمل وبالتالي الحد من مشكلة البطالة ومواجهة مشكلة التضخم.

الدراسات السابقة:

تقدم الدراسات التالية نظرة شاملة حول دور المناطق الحرة في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، حيث تركز هذه المناطق على توفير تسهيلات وامتيازات لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. فتؤكد دراسة[1] على أهمية الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تنمية الأسواق الناشئة، مع التأكيد على دورها الحيوي في إعادة توجيه التدفقات الرأسمالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، تناولت الدراسة دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تطوير الأسواق الناشئة بواسطة منهج وصفي تحليلي، واكتشفت عدم توفر مصادر تمويل محلية كافية كأحد أبرز عوامل عرقلة التنمية في الدول النامية، وحدّدت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخاصة، بما فيها الاستثمار الأجنبي غير المباشر، كبديل مهم مقارنة بالقروض الخارجية والمنح والمعونات الأجنبية. أظهرت الدراسة أن أشكال الاستثمار الأجنبي التي تتسم بطول الأجل، مثل صناديق الاستثمار والمعاشات ورأس المال المخاطر، هي الأنسب للدول الناشئة.

من ناحية أخرى، تسلط دراسة[2] الضوء على المنطقة الحرة بمصراته وكيفية دورها في تعزيز حركة التجارة المحلية والخارجية لليبيا، بالتركيز على تحليل المؤشرات الاقتصادية الخاصة بها. يهدف البحث إلى دراسة التأثيرات الإيجابية للمنطقة الحرة في مدينة مصراته الليبية على التجارة، وقد أظهرت النتائج أهمية الدور التنشيطي لهذه المنطقة على النشاط الاقتصادي، بتحليل المؤشرات الاقتصادية المحلية. توضح الدراسة أن المنطقة الحرة في مصراته تُعتبر مركزًا للنشاط التجاري، خاصة في مجال الصناعات التصديرية، منذ تأسيسها.

[1] د. الصادق امحمد بلقاسم عبدالله وآخرون :دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية للأسواق الناشئة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، س٧، ع١٤، (٢٠١٩). ٤٨ – ٧٦.

[2] د. خالد محمد عبدالهادي محمد القبي: دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة: دراسة حالة المنطقة الحرة بمصراته – ليبيا "٢٠٠٠–٢٠٢٠ م.". مجلة القلزم للدارسات التطبيقية، ع١، (٢٠٢٣). ٨ – ٥٠.

كما توضح دراسة أخرى[1] الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراته من خلال دراسة تحليلية، مشيرًا إلى التحديات والفرص المتاحة لتعزيز أدائها وتحقيق أهداف التنمية. واستهدفت فهم الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراته من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتحليل المؤشرات الاقتصادية بناءً على معلومات إدارة المنطقة الحرة. أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة لم يكن المأمول منه، حيث تتركز المشاريع غالبًا في قطاع التجارة بدون انتقال لتكنولوجيا متقدمة. تشمل التوصيات ضرورة تقييم أداء المنطقة وجدوى الاستثمارات بها بانتظام، مقارنة بالمناطق الحرة في دول أخرى.

وتتناول دراسة[2] دور المناطق الحرة في سوريا في التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري، وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية. من خلال دراسة استقرائية وتحليلية، استعرض البحث أهمية الاستثمارات في تلك المناطق ودورها في التنمية، ووجد أن المناطق الحرة في سوريا تشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزز التبادل التجاري. بالرغم من ذلك، كشفت الدراسة عن ضعف في تأثير تلك المناطق على تقليل معدلات البطالة في المجتمع السوري.

وقامت دراسة[3] ببحث دور المناطق الحرة في تعزيز التنمية الاقتصادية في عمان، بتحليل آراء الموظفين العاملين في شركة صلالة للمنطقة الحرة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ووزع ١٠٠ استبانة، حيث تم تحليل ٨٣ استبانة. أظهرت النتائج أن هناك تأثير دال إحصائيًا

---

[1] د. محمد عبدالهادي محمد القبي: الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراته – ليبيا: دراسة تحليلية. مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ع١٧، (٢٠٢٣). ٧ – ٢٦.

[2] د. سلمان عثمان وآخرون: الدور التنموي الاقتصادي –الاجتماعي للأنشطة الاستثمارية في المنطقة الحرة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٣٨، ع١، (٢٠١٦). ٢٦٧ – ٢٨٠.

[3] د. عبدالقادر أحمد حفيظ برهام باعمر وآخرون: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان: دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج٣، ع٣، (٢٠١٩). ٣٣٧ – ٣٥٩.

للمناطق الحرة، وللقوانين الضريبية، وحوافز الاستثمار، والبنية التحتية في تعزيز التنمية الاقتصادية بهذه المنطقة.

وكشفت دراسة[1] هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف سياسة الإمارات تجاه المناطق الحرة بشكل عام ومنطقة جبل علي الحرة بشكل خاص، كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليل تهرب رؤوس الأموال المحلية وتعزيز فرص العمل. هدفت الدراسة أيضًا إلى استفادة الاقتصاد الجزائري كدولة نفطية من الدروس المستفادة من تعزيز الصادرات غير النفطية من خلال إقامة مناطق حرة للتصدير.

وهدفت دراسة[2] إلى استكشاف المناطق الصناعية الحرة كنموذج شائع في مصر، باستخدام المنهج التحليلي والإحصائي. أظهرت الدراسة أن مصر تتمتع بجذب كبير للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل إنشاء تلك المناطق، بدعم شامل من الحكومة وتوفير بيئة استثمارية جذابة. هذا ساعد على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقليل معدلات البطالة، وزيادة حجم الصادرات في الاقتصاد المصري.

واستنتجت دراسة[3] أن سعى الجزائر لتنفيذ إصلاحات اقتصادية لتحسين معدلات النمو وتجاوز التحديات، من خلال اتخاذ إجراءات ستعزز جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تهدف البلاد لخلق بيئة استثمارية جاذبة لجذب المستثمرين الأجانب. تسلط هذه الدراسة الضوء على دور المناطق الحرة في تعزيز الاستثمارات المحلية والدولية من خلال تقديم تسهيلات وامتيازات..

---

[1] د. الطيب مزوري وآخرون: المناطق الحرة للتصدير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: منطقة جبل علي الحرة بالإمارات نموذجا: دروس للاقتصاد الجزائري. المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل، (٢٠١٧). ٦١ – ٧٥.

[2] د. سمير مقداد وآخرون: دور المناطق الصناعية الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة المصرية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية، مج٩، ع٣، (٢٠٢٣). ٨٩ – ١٠٨.

[3] د. شنوف عبدالرؤوف وآخرون: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: التجربة الإماراتية أنموذج. مجلة التنمية الاقتصادية، مج٥، ع٢، (٢٠٢٠). ٧١ – ٩٠.

وركزت دراسة[1] على دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات في الدولة، من خلال تحليل تفاصيل مختلفة مثل تعريف المناطق الحرة، أنواعها، وأهدافها، بالإضافة إلى عوامل نجاحها والتحديات التي تواجهها. كما استعرضت الدراسة المشروعات الاقتصادية في تلك المناطق قبل وأثناء العمل. أظهرت البحوث أن الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية تؤثر بشكل كبير على جاذبية المناطق الحرة للاستثمارات، وتتصدر تلك الظروف أهمية البيئة الاقتصادية لجذب الاستثمارات بنجاح.

وأكدت دراسة[2] على أن المناطق الحرة تعتبر وسيلة جذب للاستثمارات بفضل تقديم الحوافز والتسهيلات، وتاريخها يعود لعصور سابقة مثل الإمبراطورية الرومانية والاستعمار الذي شهد إقامة مناطق حرة لتعزيز التجارة. لقد شهدت هذه المناطق تطورًا كبيرًا منذ الستينيات بالنسبة للأغراض والمساحات وتسهيلات الشحن والتصدير، وتتنوع أشكالها وأسماؤها من دولة لأخرى.

وهدفت دراسة[3] إلى استكشاف تاريخ وتطور المناطق الحرة في مصر، مُتناولة مفهومها، وتطورها عالميًا، والتاريخ العميق لها في مصر، وأهدافها، والخصائص الجغرافية والعلاقات المتشابهة، ودورها في التكتلات الاقتصادية. تشير الدراسة إلى أن تاريخ المناطق الحرة يعود للإمبراطورية الرومانية، مع تأسيس إسكندرية كمركز دولي للتجارة. في العصر الحديث، نشأت المناطق الحرة في مصر عام ١٩٠٢م، وتنقسم إلى مناطق عامة وخاصة. يُنصح بعناية في اختيار مواقعها واستغلال الموقع الجغرافي لمصر.

---

[1] د. جمال مفتاح العماري: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، (٢٠٢٠). ص٢٢٣ – ٢٤٦.

[2] د. سميرة عاشور السيد: نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة: دراسة ميدانية في مدينة بورسعيد. مجلة كلية الآداب، ع١٥، (٢٠٢٠). ص٢٩٠ – ٣٢٠.

[3] د. كاترين سامي عدلي حنين،:نشأة وتطور المناطق الحرة في مصر. مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع٣٦، (٢٠١٥). ص١٤٧ – ١٩٢.

وتم دراسة[1] جذب الاستثمارات من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة بموجب القانون (٨٣) لسنة (٢٠٠٢) وتعديلاته، بأسلوب تحليل وصفي. يتضمن تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث يناقش الأول ضرورة إنشاء وتعريف تلك المناطق، بينما يركز الثاني على آليات جذب الاستثمارات بها وتقييم أدائها. يظهر توجه الدراسة نحو جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز التنمية وتوجيه الاستثمارات نحو تطوير المناطق والتسويق بفاعلية، مع التأكيد على اعتماد أفضل أساليب الإدارة وتطوير البيئة التنظيمية وتدريب الكوادر لتحقيق الأهداف المرجوة.

وكشفت دراسة[2] أن هناك دور المركزي للمحاسبات في المراقبة على الشركات الاستثمارية في المناطق الحرة، مع تطبيق الدراسة على المنطقة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر. تم الاستناد في البحث إلى عدد من القوانين والتشريعات المصرية المتعلقة بالرقابة المالية وتنفيذ الخطة وتقويم الأداء والرقابة القانونية ومراقبة الشركات وتنظيم الرقابة على الأسواق وغيرها من القوانين الصادرة. اختتمت الدراسة بذكر مخالفات محتملة لرأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، وأوصت بضرورة التوضيح الصريح في القوانين المعمول بها.

وأظهرت دراسة[3] أن المناطق الحرة تُعتبر من أبرز وسائل الانفتاح الاقتصادي التي تسعى الدول لإنشائها وتوفير بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية. تُعمل هذه المناطق على تحرير الاقتصاد من العقبات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير تسهيلات وحوافز تشجيعية. تسهم المناطق الحرة في تعزيز النشاط التجاري الدولي وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعمل على توفير فرص العمل وتقليل البطالة وزيادة الدخل القومي. تهدف معظم الدول إلى

---

[1] د. سوزي عدلي ناشد: جذب الاستثمار من خلال المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة (وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته). مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع١، (٢٠١٩). ٢٠٩٠ – ٢٢١٢.

[2] د. أيمن شرف الدسوقي السعدني: دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الشركة الاستثمارية في المناطق الحرة: دراسة تطبيقية على المنطقة الحرة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٤٨، (٢٠١٨).ص ٣٠٣ – ٣٣٧.

[3] د. عبدالله سليمان عقلة الزيود: المناطق الحرة العربية وأثرها في تنمية البلد المضيف. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج٥، ع٥، (٢٠٢١).ص ٨٩ – ٩٨.

زيادة عدد المناطق الحرة وتعزيزها، مما يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة وإزالة العقبات التي تعوق عملية الاستثمار في تلك المناطق.

لجأت البلدان النامي ومنذ ثمانينات القرن الماضي إلى إنشاء المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية والصناعية الحرة لغرض تنمية الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف قدمت هذه البلدان مختلف أنواع الحوافز والخدمات الأساسية وتهيئة البنية التحتية للمناطق المذكورة. ويهدف البحث إلى دراسة المناطق الصناعية وتحليل تأثيراتها في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة استثمارية منافسة ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وتنمية الصادرات. ويركز البحث أيضا على تحليل وتشخيص المعوقات والمشكلات التي رافقت بعض تجارب البلدان في هذا المجال. كما يطرح الباحث بعض التساؤلات عن المناطق الصناعية ويحاول الإجابة عليها في نهاية البحث استنادا إلى تحليلات وتجارب بعض البلدان. ويختتم البحث بتقديم أبرز الاستنتاجات وبعض المقترحات التي تعزز فرص نجاح المناطق الصناعية وتجاوز سلبياتها.

ووجهت دراسة[1] إلى أن أهمية اللامركزية في إدارة المناطق الحرة تتمثل في تفويض سلطة صنع القرار الإداري من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى إدارة المنطقة الحرة. يتولى هذه الإدارة تنفيذ جميع المهام المكلفة لها بدون الحاجة إلى مشاورة الهيئة المركزية، مما يستلزم ضرورة مشاركة جميع العاملين داخل المنطقة الحرة في عملية صنع القرار وتنفيذ الخطط والبرامج. قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية لاختبار فروض الدراسة والإجابة على تساؤلاتها باستخدام استمارات استقصاء تم توزيعها على عينة من العاملين في إدارات المناطق الحرة في مصر والمستثمرين في تلك المناطق.

[1] د. محمد أحمد محمد ناجى المغربي: اللامركزية الإدارية وانعكاساتها على إدارة المناطق الحرة في مصر: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٠، ع٤، (٢٠١٩).ص ٥٨٢ – ٦١٥.

وكشفت دراسة[1] أن نظام المناطق الحرة يُعد واحدًا من الأنظمة الجمركية المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز التصدير من خلال توفير حوافز مالية وتسهيلات، مثل تعليق الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى على المشروعات العامة. يهدف هذا النظام إلى تعزيز التنمية الشاملة وتلبية احتياجات التجارة المحلية والدولية. الدول تتباين في أهدافها باللجوء إلى هذا النظام، فبعضها تهدف لاكتساب خبرات وتقنيات جديدة، بينما تسعى أخرى لزيادة الإنتاجية وتحسين الميزانية وزيادة فرص العمل. تم اختيار هذا الموضوع للدراسة تحت عنوان "دور نظام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار"، مع دراسة تأثير اتفاقية كيوتو المعدلة والتشريعات الجمركية المصرية والقوانين الاقتصادية ذات الصلة..

وباختصار، تسلط هذه الدراسات الضوء على أهمية دور المناطق الحرة في تعزيز النشاط الاقتصادي، جذب الاستثمارات، وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المعنية.

ومن خلال الدراسات المذكورة، يظهر أن هناك اهتمامًا بدور المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية. تعد المناطق الحرة وسيلة مهمة تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات وتعزيز النشاط التجاري الدولي. يؤكد الباحثون على أهمية التركيز على إنشاء بيئة استثمارية تشجع على الاستثمارات الأجنبية وتسهل العملية الاقتصادية في المناطق الحرة.

ويتعين اتباع أفضل الممارسات في إدارة هذه المناطق والتركيز على تطوير البيئة التنظيمية وتعزيز البنى التحتية. كما يجب التأكيد على أهمية إشراك جميع العاملين داخل المنطقة في صنع القرارات ووضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل اللامركزية في إدارة هذه المناطق.

إشكالية الدراسة

يشمل تحليل دور المناطق الحرة تجاه الاستثمار تقييم الأثر الفعلي للمناطق الحرة على الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر بشكل شامل ودقيق. تحديد مدى فعالية دور المناطق

[1] د. حسام محمد عشماوي:دور نظام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٥٩، ج١، (٢٠٢٤).ص ٦٤١ – ٦٧٦.

الحرة في الحفاظ على وزيادة الاستثمارات، وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل مستدام على المدى الطويل. ودراسة تأثير العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على فعالية المناطق الحرة في جذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتحليل التحديات والمعوقات البيروقراطية التي قد تعوق دور المناطق الحرة في تطوير الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر.

وتدور مشكلة الدراسة حول الدور المحوري والرئيسي والهام الذي تلعبه المناطق الحرة في المسار الاستثماري وما يترتب عليها من آثار تنموية بعيدة المدي تحقق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والحضاري للدول، ومن هذه الزاوية ستتناول الدراسة بعض المحاور والإشكاليات الهامة التي يثيرها موضوع المناطق الحرة ودورها في تحقيق الاستثمارات التنموية في مصر ومن أهمها ما يلي:

١. ما هو مدلول المناطق الحرة؟

٢. هل للمناطق الحرة آثار اقتصادية واجتماعية؟ وهل تقوم بدور فعال ورئيسي في جذب وتحقيق الاستثمار ومن ثم تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟

٣. هل يوجد نظام قانوني للمناطق الحرة في مصر كفيل بأن يقوم بتحقيق ما ترنو إليه من أهداف، وما سياسات الدولة المصرية ووسائلها في إدارة المناطق الحرة وتشجيعها والنهوض بها؟

نطاق وقيود الدراسة

أولا: نطاق الدراسة

١. تحليل دور المناطق الحرة كآلية لتعزيز الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر.

٢. دراسة تأثير المناطق الحرة على البيئة الاقتصادية والتنموية في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٣.

٣. استكشاف تجارب ناجحة لمناطق حرة في العالم وتحليل كيفية تطبيقها واستفادة منها في سياق الاقتصاد المصري.

٤. تقديم توصيات فعالة لدعم دور المناطق الحرة كآلية رئيسية لتعزيز الاستثمارات وتحفيز التنمية الاقتصادية في مصر.

ثانيا: قيود الدراسة

١. تركيز الدراسة على مصر كحالة دراسية دون توسيع نطاق الدراسة لتشمل مناطق حرة في دول أخرى.

٢. تحديد الفترة الزمنية للدراسة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٣ فقط، دون الخروج عن هذا النطاق الزمني.

٣. استناد الدراسة إلى المصادر المتاحة والبيانات الرسمية المعتمدة لتحليل دور المناطق الحرة في مصر.

٤. الالتزام بالموارد الزمنية والمالية المتاحة لإتمام الدراسة خلال الفترة المحددة.

منهجية الدراسة

تدور هذه الدراسة حول "دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر"، ومن خلالها سيتم تبني منهجية تحليل نظري واستنتاجي. سيتم دراسة وتحليل البيانات النظرية المتعلقة بالمناطق الحرة وتأثيرها على الفرص الاستثمارية والنمو الاقتصادي في مصر. سيتم استخدام الأدبيات الأكاديمية والأبحاث السابقة لاستنتاج تأثير هذه المناطق وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز التنمية الاقتصادية. سيتم تحليل البيانات وتوظيف المنهج الاستنتاجي لاستخلاص النتائج والتوصيات اللازمة التي تدعم دور المناطق الحرة كوسيلة فعالة لتعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي في مصر.

خطة البحث وتقسيم الدراسة:

ستتناول هذه الدراسة موضوع دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر في أربعة مباحث متوالية حيث تتعرض في المبحث الأول منها **لماهية المناطق الحرة،** وتقسمه إلي مطلبين اثنين تتناول في المطلب الأول منها تعريف المناطق الحرة وأهدافها وأهميتها، أما في المطلب الثاني فسوف تتعرض فيه الدراسة لخصائص المناطق الحرة وأنواعها، **وفي المبحث الثاني ستتناول الدراسة فيه الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته الهدف الأساسي من إنشاء المناطق الحرة** وذلك في مطلبين، ففي المطلب الأول منها ستتناول الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والتعريف والأهمية والمحددات والأشكال ونظرياته ومعوقاته اما في المطلب الثاني فستتناول فيه الدراسة الجهود الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، **وفي المبحث الثالث منها فستتناول فيه الدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن المناطق الحرة،** وتقسمه إلي مطلبين اثنين تتناول في المطلب الأول منها الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة، والمطلب الثاني الآثار الاجتماعية للمناطق الحرة، **أما في المبحث الرابع منها فسوف تتناول الدراسة فيه السياسات التشريعية ونظم إدارة المناطق الحرة في مصر** وذلك في مطلبين اثنين حيث في المطلب ستتناول فيه الدراسة السياسة التشريعية للمناطق الحرة في مصر أما في المطلب الثاني منها فستتناول فيه الدراسة نظم إدارة المناطق الحرة في مصر، وتختتم الدراسة ببعض أهم النتائج وابرز التوصيات.

المبحث الأول

ماهية المناطق الحرة

تعد المناطق الحرة من الآليات الحديثة والفعّالة التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات إلى الدول، وفي هذا السياق، تلعب هذه المناطق دورًا محوريا وبارزًا في دفع عجلة التطوير الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. وتعتبر المناطق الحرة بمثابة مناطق تقوم بتوفير بيئة استثمارية محايدة ومنظمة تمكن الشركات والمستثمرين من الانخراط في الأنشطة

الاقتصادية دون تكاليف وقيود كبيرة. وتتميز هذه المناطق بالعديد من المزايا التنافسية مثل الحوافز الضريبية، تسهيلات الجمارك، والتشريعات المرنة التي تعزز جاذبية المنطقة للاستثمار.

ومن المهم فهم أن المناطق الحرة ليست مجرد مناطق عادية داخل الدولة، بل هي مناطق تتمتع بسيادة اقتصادية خاصة تختلف عن بقية الأراضي الوطنية. تعتبر هذه المناطق بمثابة جزء من الاقتصاد العالمي، حيث توفر بيئة ملائمة وحرة للشركات لممارسة أنشطتها بكفاءة ودون قيود غير ضرورية.

وتكمن أهمية المناطق الحرة في قدرتها على تعزيز الابتكار، وجذب الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن تنويع مصادر الدخل، توفير فرص عمل جديدة، وتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة. بفضل هذه الفوائد، تعتبر المناطق الحرة أداة حيوية للدول في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء لمواطنيها. وفي المجمل، فإن فهم مفهوم وأهمية المناطق الحرة يعتبر أمرًا أساسيًا لدراسة تأثيرها الإيجابي في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الفرص الاستثمارية في مصر. في ضوء ماهية المناطق الحرة يركز المطلب الأول علي مصطلح المناطق الحرة من خلال مفهومها وأهدافها وأهميتها ، وفي الطلب الثاني سيتم استكشاف خصائص هذه المناطق وأنواعها لفهم أعمق لدورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمارية.

وتحتل المناطق الحرة في الوقت المعاصر أهمية قصوي كبري في الاقتصاديات الحديثة وهذا ما يستدعي بطبيعة الحال إلقاء مزيدًا من الأضواء حولها من خلال تعريفها وبيان أهدافها وأهميتها وخصائصها وأنواعها[1] ومن هذه الزاوية سوف ستتناول الدراسة ماهية المناطق الحرة في مطلبين اثنين تستعرض في المطلب الأول منها تعريف المناطق الحرة وأهدافها وأهميتها وفي المطلب الثاني تستعرض الدراسة فيه خصائص المناطق وأنواعها علي النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف المناطق الحرة وأهدافها وأهميتها

[1] د. مرزيق عاشور وآخرون: دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية – تجارب مختارة، الملتقي الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، امعة ادرار، ٢٠١٣م، ٢٠١٤م، ص٢.

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة وأنواعها

المطلب الأول

تعريف المناطق الحرة وأهدافها وأهميتها

تظهر المناطق الحرة من الآليات القانونية والاقتصادية التي تُسهم في تعزيز نشاط الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول، بما في ذلك مصر.

وتتميز المناطق الحرة بالقدرة على جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتحفيز التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق العالمية. وبفضل هذه الخصائص، تلعب المناطق الحرة دورًا فعّالًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الفرص الاستثمارية في البلاد.

وفهم مفهوم وأهمية المناطق الحرة يمثل خطوة أساسية لفهم دورها الفعال في تعزيز الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر، وهناك الكثير من المحاولات والآراء الفقهية في الفكر الاقتصادي المعاصر والتي قد حاولت أن تلقي بظلالها حول بيان تعريف المناطق الحرة ، ومن هذا المنطلق سوف تلقي الدراسة الضوء حول أهم تعريفات المناطق الحرة وأهميتها وأهدافها علي النحو التالي:

<u>أولاً– مفهوم المناطق الحرة</u>

شهد مصطلح المناطق الحرة تطوراً سريعاً منذ ظهوره، وتنوعت العديد من التعريفات التي تصف فهم المناطق الحرة نظراً لتنوع أهداف إنشائها، سواء كانت تجارية، صناعية، أو خدماتية. ومع ذلك، فجميع هذه الأهداف تتقاطع في نهاية المطاف، حيث تمثل المناطق الحرة آلية عالمية تساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول من خلال الامتيازات التي توفرها في تسهيل وتحرير حركة السلع والخدمات، وفي خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو تلك المناطق.

وتختلف تعاريف المناطق الحرة حسب تطورها التاريخي وتطور أنشطتها وأهداف إقامتها. لم يعد مفهوم المنطقة الحرة كما كان في الماضي، حيث كانت تُعتبر مناطق عزلة مُحاطة بأسوار

داخل الموانئ أو بجوارها بدون سكان دائمين، مع تسهيلات في الشحن والتفريغ للبضائع باستثناء الممنوعات وخارج سيطرة النظام الجمركي المحلي. تطوّر هذا المفهوم ليصبح جزءًا من أراضي الدولة خارج المنطقة الجمركية، حيث تُستخدم لأنشطة اقتصادية مختلفة كتجارة وصناعة، مع تقديم الدولة قوانين وأنظمة خاصة لها تمنحها استثناءات من القيود المطبقة داخل البلاد. يمثل تطور المنطقة الحرة توسعًا في نشاطاتها لتشمل أنشطة اقتصادية متعددة، وتوسعًا مكانيًا لتشمل مناطق مختلفة من الأراضي وليس فقط الموانئ[١]. وتُعتبر المنطقة الحرة جزءًا من أراضي الدولة بحدود واضحة، تُراقب مداخلها جمركيًا، وتُوفر البنية التحتية والحماية لأنشطة اقتصادية متنوعة دون قيود داخلية. وتهدف المناطق الحرة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، مع مراعاة المصلحة العامة للدولة وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تختلف بين الدول بحسب أهداف تأسيسها والامتيازات الممنوحة للمستثمرين[٢].

وبالرغم من تنوع أشكال شرح مفهوم المناطق الحرة، إلا أنها جميعها تتلاشى في نفس الهدف. لذا، يمكن تلخيصها بأنها "قطعة محددة من الأرض الوطنية تُعزل بأسوار وتكون قريبة من الموانئ، المطارات، تقاطع الطرق، أو منافذ الحدود، وتعمل وفق قوانين وأنظمة خاصة تُيسر ممارسة الأعمال المنشأة لأجلها بحرية ويُسر. وتسمح هذه المناطق بدخول الواردات دون رسوم جمركية، وتقوم بإعادة تصدير المنتجات والسلع بعد تعديلها حسب الحاجة."[٣].

ويمكن أن يترتب على ذلك المحددات التالية:

- قطعة مُعزولة محددة من الأرض الوطنية.
- تقع عادة قرب الموانئ ومنافذ التصدير.

---

[١] د. غيداء صادق سلمان الأسود: المناطق الحرة وإبعادها وانعكاساتها مع إشارة خاصة لتجربة الأردن والإمارات، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة بغداد، (٢٠٠٠)، ص٧.

[٢] د. محمد ناجي محمد الزبيدي: فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان أسيوية الصين – الإمارات العربية المتحدة – العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة بغداد، (٢٠٠٨)، ص ١٥٥.

[٣] د. محمد ناجي محمد الزبيدي: مرجع سابق، ص ١٤٤.

- يمكن إقامة عدة مناطق حرة.
- تتمتع بالاستقلال القانوني والإداري.
- يمكن توظيف هذه الخصائص في عملية التحول الاقتصادي.
- يُمكن دخول الإصلاحات وإعداد مناخ استثماري ملائم داخل حدود المنطقة الحرة.
- تمكن من توفير ضمانات لحماية المستثمرين واستقطاب الاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يُمكن للبلدان التعويض عن الفجوات الكبرى، مثل الفجوة التكنولوجية والفجوة المعلوماتية والفجوة المالية.

ثانيا- تعريف المناطق الحرة:

عرف البعض المناطق الحرة علي أنها" جزء من أرض الدولة يدخل ضمن حدودها سياسياً، ويخضع لسلطتها إدارياً، ويقع في الغالب علي أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة ويخضع لقوانين خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية، وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً، بحيث لا تنطبق علي هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية العمول بها داخل الدولة بهدف جذب الاستثمارات إليها وزيادة التبادل التجاري[1] ".

بينما عرفها آخرون بأنها" منطقة تخضع لسيادة الدولة، وتقع في أغلب الأحيان علي أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي الدولة، وتتسم

[1] د. عادل عبدالعزيز السن: نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينها في ضوء أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص٥.

بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء كانت المالية أو التجارية أو الصناعية[١] .

وتنوعت الوجهات التي تصف المفهوم المتعلق بالمناطق الحرة، حيث شهد تحولاً في تصوّر هذه المناطق من المفهوم التقليدي إلى الحديث. وفي التعريف التقليدي، كان الاهتمام يتمحور حول تعزيز الصادرات من خلال استغلال العوامل الطبيعية، مثل موقع المنطقة والاحتكار الحكومي لإدارتها وتشغيلها، وتوجيه رأس المال الأجنبي المباشر باستخدام مستويات منخفضة من الضرائب. ويمكن القول بأنها "منطقة محددة بسياج أو جدار ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج يتم فيها منح مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات"[٢].

وقد تطوّرت تعاريف المناطق الحرة لتركز الآن على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير ميزات معينة، مثل استيعاب القوى العاملة، زيادة كثافة رأس المال، واستضافة صناعات عالية التكنولوجيا، وتعزيز التكامل الاقتصادي مع السوق المحلية. كما اتضحت قدرة المناطق الحرة الجديدة على خلق بيئة عمل مرنة وجذابة للاستثمار الأجنبي المباشر[٣].

من بين التعاريف المقترحة بشكل مبسط: المنطقة الحرة هي مساحة معينة على الأرض تُفصل بساتر وتكون قريبة من الموانئ، المطارات، ونقاط التقاء الطرق أو المنافذ الحدودية، حيث لا تخضع لقوانين الدولة، بل تحظى بقوانين وأنظمة خاصة تساعدها على ممارسة أعمالها بحرية. وتُتيح هذه المناطق دخول الواردات إليها من دون فرض رسوم جمركية، وتقوم بتعديل هذه

---

[١] مدني أحمد: دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة –الملتقي الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة علي الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس مطيف، ١٣/١٤ نوفمبر ٢٠٠٦م، ص٧.

[٢] د. مناهل مصطفى عبد الحميد: الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الإشارة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٣، العدد ٤٦، بغداد ٢٠٠٧، ص٢٨.

[٣] د. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: المناطق الحرة العربية، أهدافها وهياكلها القانونية، التسهيلات والحوافز والمشاكل والمعوقات وتقويم لتجربة الأردن، عمان،١٩٨٧، ص ٥.

الواردات لاحقًا قبل إعادة تصديرها. تعمل تلك الميزات على جذب مختلف أنواع الاستثمارات المحلية والأجنبية[1].

وبناءً علي ما تقدم يلاحظ أن المناطق الحرة هي جزء من إقليم الدولة وهي تقع في داخل حدودها الإقليمية، وتحدد الدولة مساحتها الجغرافية بشكل صريح، ويتم عزلها عن باقي مناطق وأقاليم الدولة، وغالبا ما تكون محاطه بأسوار عازلة تحيط بها وتقوم الدولة بمعاملتها معاملة خاصة من الناحية الجمركية، حيث تعتبرها الدولة جزءاً واقعا خارج حدودها الإقليمية أو خارجًا عنها[2].

وتعريف المناطق الحرة يشير إلى المناطق الاقتصادية المحددة داخل البلاد تتمتع بسيادة اقتصادية خاصة تُمنح للشركات المستثمرة فيها لتقوم بأنشطتها بشكل حر ودون تقييدات كبيرة. تتضمن الخدمات والامتيازات المُقدمة في هذه المناطق الحرة حوافز ضريبية مغرية، تسهيلات جمركية، وبيئة تشريعية تحفز على الاستثمار.

ويعتمد مفهوم المناطق الحرة على فكرة خلق بيئة استثمارية ملائمة تجذب رؤوس الأموال وتعزز النشاط التجاري، وبالتالي تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. من خلال تقديم مزايا وامتيازات مختلفة، تُعزز المناطق الحرة الابتكار وتشجع على تنويع الاقتصاد وتعزيز فرص العمل.

وتسلط الدراسات المتعلقة بالمناطق الحرة الضوء على عدم وجود اتفاق بشأن توحيدها تحت مفهوم واحد، حيث تختلف التسميات بين "المناطق الحرة"، "المناطق الجمركية الحرة"، "مناطق العبور"، ومصطلح "المنطقة الاقتصادية الخاصة". يعكس هذا التنوع في التسميات التنوع في الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها كل دولة لهذه الأنواع من المناطق.

---

[1] د. حميد شاشوة: دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير، في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشاديه بتجربة المناطق الحرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ٣٠.

[2] د. شعبان حماد وآخرون: التشريعات الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٤٣.

ثالثا- تطوّر المناطق الحرة عبر التاريخ

فكرة إنشاء مناطق حرة لتعزيز التبادل التجاري تعود إلى فترات مبكرة في التاريخ. تنوعت التسميات لهذه المناطق من "المناطق الحرة" إلى "المناطق الجمركية الحرة" و"مناطق العبور" و"المنطقة الاقتصادية الخاصة". يعبر هذا التنوع عن تعدد الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. ظهرت المناطق الحرة بشكل واضح خلال فترة التجارة الرأسمالية، حيث كانت تُعرف بفتح الموانئ للأنشطة التجارية، ولكن كانت عرضة لأعمال القرصنة والنهب، مما دفع السلطات لحمايتها بالحصر والرقابة. تم تعزيز المناطق الحرة بإعفاءات جمركية وامتيازات أخرى، وتطورت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، خاصةً خلال الثورة الصناعية والمنافسة على الموارد الأولية والأسواق. اكتسبت المناطق الحرة أهمية أكبر بعد الحروب العالمية، وضمت أنشطة صناعية بالإضافة إلى التجارية، وتوسعت مساحتها ومكانها لتشمل مناطق استراتيجية وتحفز كل من الدول المتقدمة والنامية على إنشاء المزيد منها[1].

وترجع فكرة المناطق الحرة إلى العصور القديمة، حيث تأسست أول منطقة حرة في التاريخ العالمي على جزيرة ديلوس اليونانية في بحر إيجة قبل نحو ٢٠٠٠ سنة. تم وضع نظام خاص لتبسيط القوانين وتقليص البيروقراطية والرسوم، مما جعلها مركزًا مشهورًا للتجارة العالمية. الرومان استفادوا من هذه الفكرة بعد ذلك، حيث استخدموا الإعفاءات الجمركية لتحفيز الحركة التجارية.

وقد تطور مفهوم المناطق الحرة عبر الزمن، حيث اتسعت مساحتها لتشمل مدنًا بأكملها، وأنشئت في بعض الأحيان داخل الدول، في الماضي كانت تستخدم لأغراض التخزين والتجارة، ولكن تطورت لتشمل أنشطة صناعية مختلفة، بما في ذلك الصناعات الثقيلة.

وفي خلال العصور الوسطى وإبان الثورة الصناعية، انتشرت المناطق الحرة عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى إنشاء مناطق تجارية حرة داخل المستعمرات. وفي القرن التاسع

[1] د. منور اوسرير: دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، جامعة بومرداس، العدد ٢٠٠٣/٠٢، ص٤٠- ص٤١.

عشر، تم إنشاء عدد من المناطق الحرة في أوروبا، مما دفع السلطات لإقامة موانئ حرة لتسهيل حركة السلع دون فرض ضرائب جمركية.

وقد تطوّرت أهمية وأنشطة المناطق الحرة مع التطورات الاقتصادية والتجارية والدولية، بفضل التقدم السريع في وسائل النقل والاتصالات. وظهرت مناطق حرة متخصصة، مثل منطقة دبي للأنترنت والمناطق الحرة الإعلامية. وتطبق هذه المناطق سياسات تصب في تخفيض التكاليف وفتح الأسواق الخارجية للصادرات، مما يجعلها مراكز فعّالة للأعمال والتجارة ذات التخصص العالي، مثل منطقة حرة تجارة البن في زيمبابوي، ومنطقة المجوهرات في تايلاند، ومنطقة النفط والغاز في النيجر[١].

رابعا- أهداف المنطقة الحرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

توجد أهداف شائعة تدفع حكومات البلدان النامية لإنشاء المناطق الحرة، وتتنوع هذه الأهداف بناءً على احتياجات كل دولة وقدراتها الفريدة ومنها[٢]:

- توليد النقد الأجنبي من خلال تعزيز الصادرات يعد من بين أهداف المناطق الحرة، مما يسهم في تنويع وزيادة الصادرات وبالتالي تحقيق تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات.
- الحد من البطالة وحماية حقوق الموظفين يعد هدفاً مهماً أيضاً لإنشاء المناطق الحرة.
- تعتبر المناطق الحرة وسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز القطاع الصناعي الموجه للتصدير من خلال توفير بيئة فعالة للاستثمار.
- استغلال الموارد الطبيعية المحلية وتحرير صناعات التصدير يعكسان أهدافاً استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[١] د. محمد علي عوض الحرازي: الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤-٥.

[2] Dr. Hazem Hassan Gomaa: International Investment in Free Zones in Egypt, Faculty of Law, Zagazig University, Journal of Law and Economic Review, Volume IV, 1992, pp 50-59.

– تعتبر المناطق الحرة فرصة للتعاون بين الشركات المحلية والعالمية، وتسهم في تطوير المهارات وزيادة الإنتاجية والابتكار في الأسواق الخارجية.

– الإسهام في النمو الاقتصادي المحلي، وتوسيع الخبرة الصناعية، وتحسين مهارات الإدارة يعتبرون من ثمار تشجيع الاستثمارات المحلية في المناطق الحرة.

وهناك العديد من العوامل الأخرى التي تدفع حكومات البلدان النامية ليس فقط إلى السماح بالاستثمارات المحلية، بل وأيضًا إلى تشجيع المشاركة المحلية. وقد تم الإبلاغ عن تفضيل المستثمرين الأجانب لاستدراك رجال الأعمال المحليين كشركاء في المشاريع المشتركة. وقد يمثل انخفاض تدفقات رأس المال من البلدان الصناعية عاملًا آخر لدفع المشاركة المحلية؛ إذ تسمح الآن الاستثمارات المحلية في البلدان التي كانت في الأصل محظورة. وهذا هو ما حدث مع باكستان، حيث تحولت مؤخرًا من الاشتراط بملكية رأس المال بنسبة ١٠٠% للأجانب إلى تشجيع المشاركة المحلية من خلال المشاريع المشتركة. وينظر رواد الأعمال المحليين لهذه المناطق على أنها فرصة استثمارية بديلة يمكن أن تؤدي إلى منافسة ناجحة في الأسواق الخارجية. ومن المحتمل أن يشكل انخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بالمواقع الأخرى في البلد حافزًا للاستهداف للوصول إلى السوق المحلية[1].

وتركز المناطق الحرة على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، حيث تسعى الدول المضيفة لهذه المناطق إلى تعزيز التبادل التجاري واستقطاب الاستثمارات، بينما تهدف الدول النامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تُوفر المناطق الحرة بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التكنولوجيا وتحسين كفاءة العمل. تهدف أيضًا إلى تعزيز التعليم وتحسين البنية الأساسية. وتسعى المناطق لتنمية القطاعات الاقتصادية ودعم الصناعات المحلية، بالإضافة إلى تعزيز القطاع الخاص وتشجيع الصادرات. وتُعتبر المناطق

[1] Dr. Hazem Hassan Gomaa: International Investment in Free Zones in Egypt, Opcit, p 59.

الحرة بمثابة مختبر لتطوير السياسات الاقتصادية دون التأثير على الاقتصاد العام[1]، ويمكن إيجاز أهم هذه الأهداف في التالي:

١. تحرير التبادل التجاري وجذب الاستثمارات.
٢. دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣. توفير بيئة استثمارية للمحليين والأجانب.
٤. تعزيز التكنولوجيا وتحسين كفاءة العمل.
٥. تعزيز التعليم وتحسين البنية الأساسية.
٦. دعم الصناعات المحلية وتشجيع الصادرات.
٧. تنمية القطاعات الاقتصادية وتعزيز القطاع الخاص.
٨. تطوير السياسات الاقتصادية دون تأثير على الاقتصاد العام.

خامسا- الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة:

تُعتبر المناطق الحرة من الأدوات الاقتصادية الفعالة التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول، وتعود أهميتها إلى قدرتها على الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر بشكل مباشر على المنافسة الاقتصادية. في عالم يتسم بالتغيرات السريعة والتحديات المتزايدة، أصبح من الضروري للدول أن تتكيف مع هذه الظروف من خلال استغلال الفرص التي توفرها المناطق الحرة. ومن هنا، يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في النقاط التالية:

١. تنمية المبادلات التجارية:

تعتمد فلسفة المناطق الحرة على حرية انتقال السلع والخدمات دون الخضوع لأي قيود جمركية أو كمية. هذا الأمر يساهم بشكل كبير في تعزيز المبادلات التجارية بين الدول، حيث تُسهل الإجراءات المرنة المتبعة في هذه المناطق على التجار والمستثمرين تقليل التكاليف وزيادة قدراتهم التنافسية. بفضل هذه الحرية، يمكن للشركات أن تفتح أسواقًا جديدة وتوسع نطاق عملياتها التجارية، مما يعزز من النمو الاقتصادي العام.

[1] د. غيداء صادق سلمان الأسود: مرجع سابق، ص٤٩.

٢. تنمية المناطق والأقاليم:

تلعب المناطق الحرة دورًا محوريًا في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تُقام فيها. فهذه المناطق تؤثر إيجابيًا على مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية، بما في ذلك الزراعة والصناعة والخدمات. من خلال توفير فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات، تسهم المناطق الحرة في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز البنية التحتية في تلك المناطق.

٣. تحقيق التكامل الصناعي:

تُعتبر المناطق الحرة منصة مثالية لتحقيق التكامل الصناعي بين الدول. حيث يتم إقامة صناعات مكملة لبعضها البعض، سواء داخل المناطق الحرة أو خارجها. في الوقت الذي لم تعد فيه العديد من المنتجات تُصنع في مصنع واحد، يتم إنتاجها في مصانع متعددة تقع في بلدان مختلفة، ثم تُجمع في المنطقة الحرة بهدف تصديرها إلى الأسواق العالمية. هذا التكامل يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات ورفع جودتها.

٤. استغلال الموارد الطبيعية:

تتيح المناطق الحرة للدول استغلال مواردها الطبيعية بشكل أكثر فعالية. بدلاً من تصدير المواد الأولية بأسعار منخفضة، يمكن إقامة مشاريع صناعية تقوم بمعالجة هذه المواد وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة. هذا الأمر لا يُحسن فقط من وضع الموازين التجارية للدول، بل يزيد أيضًا من العوائد المالية الناتجة عن تصدير هذه المنتجات المعالجة.

٥. فرص الاستثمار والتعاون:

توفر صيغة المناطق الحرة المشتركة فرصًا للمستثمرين في الدول المعنية للاشتراك في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات. إن التعاون بين المستثمرين يعزز من القدرة على الابتكار ويُحقق ميزة تراكمية تسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية. كما أن هذا التعاون يُعزز من قدرة الشركات على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة والاستفادة من الفرص المتاحة.

نتيجة لهذه المزايا الاقتصادية المتعددة، تشهد المناطق الحرة حول العالم توسعًا ملحوظًا، حيث تتنوع أشكالها وتطبيقاتها بما يتناسب مع احتياجات الدول المختلفة. تُعتبر هذه المناطق ضرورة ملحة لإعادة تكييف الاقتصاديات النامية، وهي واحدة من السمات المميزة لاقتصاديات القرن

الواحد والعشرين. إن نجاح المناطق الحرة يعتمد على قدرتها على التكيف مع المتغيرات العالمية واستغلال الفرص المتاحة لتعزيز النمو والتنمية المستدامة.

سادسا- عوامل النجاح في المناطق الحرة

تعد مصر واحدة من البلدان التي تهتم بتطوير المناطق الحرة كوسيلة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة للأعمال وتشجيع التجارة وتبني سياسات اقتصادية مبتكرة. تبرز مقومات نجاح المناطق الحرة في مصر في توافر الموارد البشرية المؤهلة والقدرة اللوجستية المميزة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يسهم في جعل البلاد بيئة استثمارية مستقرة وجذابة للمستثمرين. من خلال استغلال تلك المقومات الفعالة، تسعى مصر لتعزيز دورها كوجهة استثمارية مفضلة في المنطقة، ويمكن إيجاز أهك مقومات نجاح المنطقة الحرة في التالي[1]:

١ – ضمان نجاح إنشاء وتشغيل أي منطقة حرة يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية.

– هذه المقومات تشكل في مجموعها ركائز أساسية في إنشاء وتشغيل المنطقة الحرة ونقصها قد يعرقل عمل هذه المناطق.

– المقومات الجغرافية والبيئية تتضمن الاقتراب من خطوط النقل الدولية، والوصول إلى مصادر المواد الأولية والسلع الوسيطة ومصادر الطاقة.

– يجب أن يكون الموقع قريبًا من التجمعات السكانية للاستفادة من الخدمات المتوافرة ومن الأسواق الخارجية.

– حجم المنطقة الحرة يجب أن يكون مناسبًا مع ضرورة التوسع المستقبلي، ويجب توفير أراضٍ صالحة للإنشاء.

[1] د. أسعد حمود السعدون: المنطقة الحرة في خور الزبير وأفاق الاستثمار في العراق، المجلة الاقتصادية عدد خاص، جمعية الاقتصاديين العراقية، بغداد، ١٩٩٤، ص١٤٤– ص١٤٨.

– المقومات السياسية والأمنية تشمل استقرارًا سياسيًا وأمنيًا على المستوى المحلي والعالمي لجذب الاستثمارات.

– المقومات الاقتصادية تشمل الاستقرار الاقتصادي، وتبني سياسات الانفتاح الاقتصادي، وتوفير الموارد الأولية والطاقة.

– المقومات التشريعية والقانونية يجب أن تكون شمولية ومرنة وشفافة لضمان نجاح المنطقة الحرة.

المطلب الثاني

خصائص المناطق الحرة وأنواعها

يعتبر فهم خصائص هذه المناطق وتنوعها من الأمور الحيوية لفهم عمق دورها في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستثمار في البلاد. وتتميز المناطق الحرة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها جاذبة للشركات والمستثمرين. من بين هذه الخصائص نجد الحوافز الضريبية الكبيرة التي تقدمها، مثل إعفاء من الضرائب لفترات زمنية محددة، والتخفيضات الضريبية على الأرباح. كما توفر المناطق الحرة تسهيلات جمركية وخدمات للشركات مثل خدمات اللوجستيات وتسهيل الإجراءات الإدارية.

وتتنوع المناطق الحرة حسب نطاق الأنشطة التجارية التي تُشجع على ممارستها في كل منطقة. وتضم هذه الأنواع مناطق صناعية تهدف إلى تعزيز الصناعات التحويلية والإنتاجية، ومناطق للخدمات لجذب الشركات في قطاع الخدمات مثل التكنولوجيا والمراكز اللوجستية. بالإضافة إلى ذلك، تتواجد المناطق الحرة الاقتصادية التي تركز على الأعمال المالية والمالية الدولية.

ومن خلال تحليل أنواع المناطق الحرة وفهم خصائص كل نوع، يمكن للحكومات والمستثمرين استهداف القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات. تلعب المناطق الحرة دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد وتعزيز الفرص الاستثمارية من خلال توفير بيئة مناسبة للأعمال والاستثمار. ويُظهر التحليل العميق لخصائص المناطق الحرة وأنواعها كيف أنها تشكل أداة فاعلة في تعزيز الاقتصاد وتحقيق الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر.

سيتم في الجزء القادم من الدراسة استكشاف دور المناطق الحرة بشكل أكبر لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في البلاد[١].

وتتميز المناطق الحرة بعدة سمات أساسية تشمل[٢]:

المساحة الجغرافية: تعتبر المنطقة الحرة جزءًا محددًا من الأرض الوطنية يتم تحديده بوضوح، وغالباً ما تكون مواقعها قريبة من الموانئ البحرية، المطارات، أو المنافذ البرية للدولة، مما يسهل الوصول إليها من خلال شبكات النقل المختلفة.

العزل عن الحدود الجمركية: يتم فصل المنطقة الحرة عن الإقليم الجمركي للدولة بواسطة عوائق مادية مثل الأسوار أو عوائق طبيعية مثل الجبال أو المياه، مما يجعلها تعامل كمنطقة منفصلة من الناحية الجمركية والقانونية.

السيادة الدولة المضيفة: تتبع المنطقة الحرة للقوانين والأنظمة القانونية المعمول بها في الدولة المضيفة، مما يشمل الجوانب القانونية والتنظيمية للأنشطة المقامة داخلها.

الإعفاءات الضريبية والجمركية: تتمتع المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة بإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، مما يشجع على استيراد السلع والمواد اللازمة للإنتاج دون تكاليف إضافية.

تحديد الأنشطة المصرح بها: يتم تحديد نوعية الأنشطة التي يمكن ممارستها داخل المنطقة الحرة، سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية، مع إنشاء المرافق اللازمة كالكهرباء والمياه والاتصالات.

إعداد الموقع والبنية التحتية: يتم تجهيز الموقع بالمرافق العامة مثل الطرق والشبكات الكهربائية والمياه. خامسا– مقومات إنشاء المناطق الحرة:

---

[١] د. محمد باشي: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، ٨–٩ ماي ٢٠٠٤، ص ٣.

[٢] د. منور أوسرير :مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

وتُعتبر المناطق الحرة من الأدوات الاقتصادية الفعالة التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات. ويمكن تحديد أهم خصائص المناطق الحرة مما سبق كالتالي[1]:

النظام الجبائي المرن: تتميز المناطق الحرة بنظام جبائي مرن يوفر الامتيازات اللازمة لتحفيز الاستثمار، مماثل للمعايير الدولية أو الإقليمية. إن المناطق الحرة تختلف عن مفاهيم أخرى مشابهة مثل "الأسواق الحرة" و"مناطق التجارة الحرة"، حيث تركز المناطق الحرة عادةً على دعم الصناعات التصديرية وتعزيز التجارة الدولية بميزات اقتصادية خاصة. على سبيل المثال، يُعرف المناطق الحرة من قبل البنك الدولي كمساحات تقام للصناعات التصديرية، مع توفير بيئة بيزنس مواتية تتميز بالحرية والشفافية. وتُعرف المناطق الحرة أيضًا من قبل المنظمة العالمية للمناطق الحرة للصناعات التصديرية بأنها تشمل جميع القطاعات المسموح لها من قبل الحكومات، مثل الموانئ الحرة والمناطق التجارية الحرة والمناطق الصناعية الحرة، وتهدف إلى دعم أشكال متعددة من التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية.

بشكل عام، تعد المناطق الحرة آلية فعالة لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز التكنولوجيا ونقل المعرفة، مع تحديدات قانونية وتشريعية متفاوتة تتبعها كل دولة حسب أهدافها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية[2].

– الشمولية والعالمية: تفتح المناطق الحرة أبوابها للاستثمار الخارجي دون تمييز بناءً على الجنسية، لجميع الجهات الاقتصادية الراغبة في تنفيذ مشاريعها.

– المساواة: جميع المتعاملين – سواء من جنسيات مختلفة أو محلية – يحظون بنفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الحرة.

– غياب البيروقراطية: الإجراءات الإدارية داخل المنطقة الحرة تتم بشكل سلس وسريع، دون تعقيدات أو عقبات بيروقراطية تعيق تسيير العمليات.

---

[1] د. منور أوسرير: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

[2] د. محمد ناجي محمد الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

إن المناطق الحرة تتميز ببعض الخصائص والمميزات والتي قد تختلف باختلاف المناطق الحرة من منطقة إلي أخري إلا إنها قد تشترك معا في بعض الصفات والمميزات والتي من أهمها تميز المناطق الحرة بنظام جبائي مرن، فضلاً عن شمولية وعالمية هذه المناطق، بالإضافة إلي تمتع هذه المناطق بالمساواة وغياب المشاكل الإدارية[1]. مقومات إنشاء المناطق الحرة وأهميتها الاقتصادية:

ولنجاح المنطقة الحرة، يجب توفير مجموعة من المقومات الأساسية التي تسهم في خلق بيئة ملائمة لاستقبال الاستثمارات المحلية والأجنبية. يتضمن ذلك توفير البنية التحتية المناسبة مثل الطرق والموانئ والمطارات، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة ومشجعة للاستثمار. كما يجب أن تتوفر خدمات الدعم الفني والتدريب للعمالة المحلية لضمان تحقيق أقصى استفادة من الاستثمارات. إن توفير هذه المقومات يعزز من قدرة المنطقة الحرة على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة[2].

أ. المقومات السياسية والأمنية:[3]

تُعد المقومات السياسية والأمنية من العناصر الأساسية التي تساهم في إنشاء المناطق الحرة. إن استحداث أي منطقة حرة يُعتبر قرارًا سياسيًا قبل أن يكون اقتصاديًا أو تشريعيًا. يتطلب هذا القرار توافقًا بين المصالح والسياسات المختلفة، أو على الأقل عدم وجود تعارض بين استراتيجيات الدولة المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات والمنطقة الحرة المزمع إنشاؤها.

---

[1] د. مرزيق عاشور وآخرون: دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، مرجع سابق، ص٥.

[2] د. منور أوسرير: المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ١٠٨.

[3] د. محمد باشي: مرجع سابق، ص ٣.

يشمل ذلك ضرورة وجود مناخ سياسي مستقر يضمن عدم حدوث تقلبات سياسية قد تؤثر سلبًا على الاستثمارات. كما أن وجود علاقات ودية ومستقرة بين الدولة المضيفة ودول الجوار يُعتبر من العوامل الحاسمة، حيث يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل حركة التجارة والاستثمار عبر الحدود. إن تأمين المنطقة الحرة من المخاطر الأمنية، مثل الجرائم أو النزاعات، يعزز من جاذبيتها للمستثمرين، مما يضمن لهم بيئة عمل آمنة ومستقرة.

ب. المقومات التشريعية:[1]

تعتبر المقومات التشريعية الأساس القانوني لإنشاء وإدارة المناطق الحرة. يتطلب الأمر وجود إطار قانوني واضح ينظم عمل هذه المناطق ويحدد المزايا والحوافز المقدمة للمستثمرين. يجب أن تتمتع التشريعات بالثبات النسبي والوضوح، مما يسهل على المستثمرين فهم القوانين واللوائح المرتبطة بالعمل في المنطقة الحرة.

علاوة على ذلك، يجب أن تتوفر نظم قضائية فعالة تحمي حقوق المستثمرين وتضمن تطبيق سلطة القانون. يتعين على الأطر التشريعية أن تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص، وأن تحد من الفساد الإداري الذي قد يعوق نمو الأعمال. كما يلعب تعزيز روح المنافسة والانفتاح دورًا حيويًا في تحسين بيئة الأعمال. يجب أن يتم إنشاء نظام رقابي يتسم بالشفافية والفعالية والعدالة، مما يضمن تحقيق المساواة بين جميع المستثمرين ويعزز الثقة في النظام القانوني.

جـ. المقومات الاقتصادية:[2]

تشمل المقومات الاقتصادية مجموعة من العوامل التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار. يجب أن تكون البيئة الاقتصادية مستقرة ومتحررة من التدخلات الحكومية المفرطة. يُفضل أن يكون هناك معدل نمو اقتصادي جيد يعكس صحة الاقتصاد الوطني وقدرته على استيعاب الاستثمارات الجديدة.

---

[1] د. منور أوسرير: دراسة نظرية عن المناطق الحرة– مشروع بلارة–، مجلة الباحث، العدد ٢٠٠٣/٠٢، ص ٤٥.

[2] د. فطيمة لبعل،: مرجع سابق، ص ٦٣.

كما يتعين وجود نظام مالي فاعل يشمل إشرافًا وضوابط على عمل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى. يجب أن تلتزم هذه المؤسسات بمعايير تنظيمية دقيقة وأن تتبع نظم المراجعة والتدقيق وفقًا لأفضل الممارسات المعمول بها في الدولة.

تُعتبر عوامل الإنتاج الرخيصة، مثل العمالة والمواد الخام، من العناصر المهمة التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج والنقل، مما يزيد من جاذبية المنطقة الحرة للاستثمارات الأجنبية. إن توفر هذه العناصر بشكل متكامل يُسهم في خلق بيئة استثمارية جذابة تدفع بالمستثمرين إلى اختيار المناطق الحرة كوجهة مفضلة لاستثماراتهم.

د. المقومات البشرية:[1]

تُعتبر المقومات البشرية من العناصر الأساسية التي تلعب دورًا حيويًا في نجاح المناطق الحرة. وتتمثل هذه المقومات بشكل رئيسي في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة، مما يسهم في جذب الشركات الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية.

تحتاج الشركات التي تعمل في المناطق الحرة إلى عمالة تتمتع بمهارات محددة، حيث تعتمد بشكل كبير على قوة العمل الماهرة التي تستطيع التعامل مع تقنيات الإنتاج الحديثة والعمليات الصناعية المتطورة. إن وجود عمالة ماهرة يُعتبر أحد العوامل الحاسمة في تحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاجية، مما ينعكس إيجابًا على الأداء العام للشركات.

علاوة على ذلك، يجب أن تكون هذه العمالة مرنة وقادرة على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة. فالمرونة تعني قدرة العامل على الانتقال بسرعة بين مختلف المشروعات، سواء كانت تلك المشروعات قائمة داخل الدولة أو في المنطقة الحرة. هذا الانتقال السريع يُساعد الشركات على تلبية احتياجات السوق بفعالية، مما يعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

تسهم هذه المرونة في تقليل الوقت المستغرق لتدريب العمالة الجديدة أو لتحويل العمالة الحالية إلى مجالات جديدة، مما يقلل من تكاليف التشغيل ويزيد من كفاءة العمليات. لذلك، فإن الشركات الأجنبية التي تنشط في المناطق الحرة تبحث دائمًا عن بيئات عمل توفر لها عمالة قادرة على التكيف السريع مع التغيرات والتحديات الجديدة.

---

[1] المرجع نفسه.

بالإضافة إلى المهارة والمرونة، يُعتبر التعليم والتدريب المستمران من العوامل الأساسية التي تعزز من فعالية اليد العاملة. يتطلب الأمر وجود برامج تدريبية متخصصة تساهم في رفع كفاءة العمال وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لمواجهة التحديات التي قد تواجههم في بيئة العمل. لذا، يجب على الحكومات والشركات الخاصة التعاون لتطوير برامج تدريبية تتناسب مع احتياجات السوق وتوجهات الصناعة.

وبذلك، يمكن القول إن توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة، إلى جانب المرونة في الانتقال بين المشروعات، يشكلان مقومات بشرية حيوية تسهم في تعزيز قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. إن الاستثمار في تطوير هذه المقومات البشرية يُعتبر خطوة استراتيجية نحو بناء بيئة عمل تنافسية وفعالة تُعزز من مكانة المنطقة الحرة كمركز اقتصادي يجذب الاستثمارات ويعزز النمو الاقتصادي.

إن توفر جميع هذه المقومات السياسية والأمنية والتشريعية والاقتصادية يمهد الطريق لإنشاء مناطق حرة ناجحة قادرة على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة. بدون هذه العناصر الأساسية، قد تواجه المناطق الحرة تحديات كبيرة تعيق تقدمها وتؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- تصنيفات المناطق الحرة[1]

تختلف المناطق الحرة في أنواعها وأشكالها وفقًا لأهداف إنشائها وطبيعة أنشطتها. لفهم تصنيفات المناطق الحرة، يجب معرفة غايتها وأنشطتها والمشاريع المنفّذة فيها والخدمات المقدمة. بشكل عام، يمكن تحديد أهم نماذج المناطق الحرة على النحو التالي:

١. **الموانئ الحرة:** تعد هذه المناطق من بين أقدم أشكال المناطق الحرة التي استحدثت نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز القريب من شبكات النقل العالمية، وكانت في البداية تركز على الأنشطة التقليدية كالتجارة، لكن تطورت مع الوقت

[1] د. علاء محمد راضي الجزائري: مرجع سابق، ص ٩ – ١٤.

لتشمل أنشطة اقتصادية متنوعة، خاصة في المجالات الصناعية والخدمية، وتضم بنية تحتية وخدمية تدعم هذه الأنشطة.

٢. **المناطق الحرة التجارية:** تُركز هذه المناطق بشكل أساسي على عمليات التبادل التجاري، خاصة فيما يتعلق بالتصدير وإعادة التصدير، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات تجهيز البضائع، مثل إعادة التغليف أو التجزئة، دون تغيير شكل البضائع. عادةً ما توجد هذه المناطق على مسارات النقل الدولية، وتتوفر فيها بنية تحتية وخدمية تخدم الأنشطة التجارية.

٣. **المناطق الحرة الصناعية:** تتميز هذه المناطق بتوجهها نحو مشاريع صناعية لأغراض التصدير، حيث تشمل صناعات خفيفة وعمليات تجميع نمطية، بالإضافة إلى بعض صناعات الثقيلة. تتميز هذه المناطق بوجود بنية تحتية وخدمية تدعم الإنتاج الصناعي، فضلاً عن دعم الأنشطة التجارية. تقام هذه المناطق على مساحات أوسع من المناطق السابقة، مع مراعاة احتياجات الأنشطة الصناعية المتمركزة فيها والتوجه نحو التوسع المستقبلي.

٤. **المناطق الحرة التجارية:** تمثل هذه المناطق تطورًا للأنواع السابقة، حيث تجمع بين الأنشطة التجارية والصناعية، بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية الضرورية للدعم. تقام هذه المناطق على مساحات أوسع من الأنواع السابقة، مع مراعاة احتمالية التوسع المستقبلي، وتتوفر فيها بنية تحتية وخدمية أوسع من الأنواع السابقة.

٥. **المناطق الاقتصادية الخاصة:** المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق تُستخدم لتطبيق سياسات اقتصادية خاصة دون تأثير على اقتصاد الدولة بشكل عام.

ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الصين عام ١٩٧٨، حيث اتبعت استراتيجية الانفتاح الاقتصادي العالمي مع الحفاظ على نظامها الاقتصادي الاشتراكي. تتميز هذه المناطق بتأسيسها في مناطق كاملة أو مقاطعات داخل البلد تتمتع بخصائص اجتماعية مختلفة، مثل طريقة السكن فيها على سبيل المثال، وتشمل أنشطة اقتصادية متنوعة.

٦. **مناطق الأنشطة النوعية:** مناطق الأنشطة النوعية هي مناطق حرة تركز على أنشطة معينة في مجالات اقتصادية محددة مثل التجارة والصناعة، وتعتمد على أحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات ومعالجة البيانات، بالإضافة إلى الأنشطة المالية والبنكية.

٧. **المناطق الحرة الخاصة:** تشمل هذه المناطق مشروعًا واحدًا يعمل كمنطقة حرة بغض النظر عن موقعه أو ملكيته، ولا تلتزم الدولة بتوفير كافة البنية التحتية والخدمات المتوفرة في أنواع أخرى من المناطق. تُقسم هذه المناطق إلى أنواع بناءً على طبيعة نشاط كل مشروع، حيث تمنحها الدولة تصنيفًا محددًا لأسباب معينة، مثل القرب من المواد الخام أو الأسواق، أو لتعزيز مشاريع القطاع الخاص، وغير ذلك.

أنواع المناطق الحرة:

تُعتبر المناطق الحرة من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تسهم في تعزيز التجارة والاستثمار، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقًا لعدة معايير، تشمل عدد النشاطات المتواجدة

فيها، نوعية النشاط الممارس، وعدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشائها، ويمكن تقسيم المناطق الحرة لأنواع كالتالي[1]:

١. حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها:

أ. المناطق الحرة العامة: تتميز هذه المناطق بفتح المجال لجميع التجار والشركات والمؤسسات الاقتصادية لممارسة نشاطاتهم بحرية، سواء كانت هذه الأنشطة تجارية أو مالية أو صناعية. تُعتبر هذه المناطق بمثابة منصات متعددة الاستخدامات حيث يمكن لأي جهة اقتصادية العمل فيها دون قيود كبيرة، مما يسهم في تعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات.

ب. المناطق الحرة الخاصة: تُنشأ هذه المناطق داخل الدوائر الجمركية أو داخل حدود الدولة نفسها بهدف إقامة مشاريع ذات أغراض محددة. يتم وضع قوانين خاصة لهذه المشاريع، مما يمنحها طابعًا مميزًا يختلف عن المناطق العامة. تُستخدم هذه المناطق غالبًا لدعم مشاريع معينة تتطلب بيئة عمل مخصصة، مثل الصناعات التكنولوجية أو الخدمات المالية المتقدمة.

٢. حسب نوعية النشاط الممارس فيها:

أ. **المناطق الحرة التجارية:** تركز هذه المناطق على استيراد السلع من الخارج أو من داخل البلاد بغرض تصنيعها وبيعها. يُسمح بإجراء بعض العمليات البسيطة على السلع، مثل الفرز والتعبئة والتغليف، دون تغيير جوهر المنتج. تُعتبر هذه المناطق مثالية للتجار الذين يسعون لتوسيع نطاق أعمالهم وزيادة أرباحهم من خلال استغلال الفرص التجارية المتاحة.

ب. **المناطق الحرة الصناعية:** تُعد هذه المناطق بمثابة قواعد لتأسيس وحدات صناعية وطنية وأجنبية، حيث يُسمح لها باستيراد المواد اللازمة للإنتاج من معدات ومواد أولية. تُعتبر هذه المناطق مستودعات كبيرة محمية من قبل مصلحة الجمارك، وتجمع بين مختلف الأنشطة الصناعية. تُساهم هذه المناطق في تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية.

---

[1] د. فطيمة لبعل: المناطق العربية الحرة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية ٢٠٠٠-٢٠١٠، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠١-٢٠١٢، ص ٥٥-٥٩.

ج. **مناطق الخدمات الحرة:** تشمل هذه الفئة مناطق حرة مالية ومناطق جبائية.

– المناطق الحرة **المالية:** تحتضن هذه المناطق مجموعة متنوعة من البنوك ومؤسسات التأمين، مما يتيح لها ممارسة أنشطتها بحرية ودون قيود كبيرة، وبالتالي تسهم في تطوير النظام المالي.

– **المناطق الجبائية:** تمثل هذه المناطق بلدانًا أو أقاليم تمنح نظامًا ضريبيًا خاصًا مقارنة بالدول المجاورة، مما يوفر مزايا ضريبية للأفراد والشركات. يُعتبر هذا النوع من المناطق بمثابة "جنات ضريبية" حيث يمكن للمستثمرين الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزًا.

د. المناطق **السياحية:** تتواجد هذه المناطق عادةً في المطارات وتُعفى من الضرائب، مما يسهل بيع المواد الاستهلاكية للسياح. تهدف هذه المناطق إلى تعزيز السياحة وزيادة الإيرادات من خلال تقديم منتجات وخدمات فريدة لجذب الزوار.

٣. حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة بها[١]:

أ. المناطق الحرة **الوطنية:** تُعتبر هذه المناطق خاصة بدولة واحدة وتُنشأ ضمن حدود إقليمها السياسي. تهدف إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل.

ب. المناطق الحرة **الدولية** (المشتركة)**:** يُنظر إلى هذا النوع كأداة للتعاون الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي. تُقام مشاريع مشتركة بين دولتين أو أكثر، سواء كانت من قبل القطاع العام أو الخاص، وتعمل وفق قوانين المنطقة الحرة. يمكن أن تُنشأ هذه المناطق في مناطق حدودية أو في أي جزء من أراضي الدول المشاركة.

<u>الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة:</u>

تُعتبر المناطق الحرة من أبرز المراكز المحفزة للنشاط الاقتصادي والتجاري، وذلك بفضل قلة القيود والمعوقات التي تحد من هذا النشاط، بالإضافة إلى إمكانية توفر العوامل الأساسية واللوجستية اللازمة لدعمه. فهي، من الناحية النظرية، تُعد بمثابة دولة مستقلة من حيث إمكانية

[١] د. فطيمة لبعل،: مرجع سابق ، ص ٥٥–٥٩.

اتخاذ إجراءات خاصة وتطبيق تشريعات تختلف عما هو معمول به في بقية المناطق داخل البلاد[١].

١. دروس مستفادة من تجربة التحول في الصين

من المهم جداً عند التخطيط لعملية التحول الاقتصادي في العراق أن نأخذ بعين الاعتبار تجربة الصين في إنشاء المناطق الحرة، حيث توجد العديد من القواسم المشتركة بين الحالتين، ومن أبرز هذه القواسم[٢]:

- السعي لتفعيل آلية السوق في الاقتصاد.
- الافتقار للبنية التحتية.
- نقص التكنولوجيا المتقدمة.

في حالة الصين، كان الحصول على التكنولوجيا المتقدمة يتطلب الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لجذب هذا الاستثمار، كان من الضروري توفير بنية تحتية جيدة من الناحية المادية، بالإضافة إلى وجود بيئة تشريعية ملائمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، كان تطوير البنية التحتية تحديًا كبيرًا بالنسبة للصين، نظرًا لإمكاناتها المادية والفنية المحدودة في تلك الفترة.

وعلى الصعيد التشريعي، رغم تبني الصين سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٨، إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة بعد تجاربها الفاشلة في تحديث الاقتصاد. كانت عملية البحث عن الصيغة المناسبة لتحويل الاقتصاد من نظام مركزي إلى نظام حر تتطلب تجارب مكلفة[٣].

---

[١] د. هاشم مرزوك الشمري وآخرون: المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق. مج ٧، ع ١، ٢٠١٥م، ص٤٤.

[٢] د. سلمان عثمان وآخرون: مرجع سابق ، ٢٦٧ – ٢٨٠.

[٣] د. محمد ناجي محمد الزبيدي: مرجع سابق، ص١٨٢ –٢١٦.

في هذا السياق، لعبت المناطق الحرة دورًا حيويًا؛ حيث تم استغلال موانئها في السواحل الشرقية لتكون نافذة على العالم الخارجي، وأُقيمت فيها مناطق حرة كحلول للمعضلات السابقة. وقد تحقق ذلك للأسباب التالية[١]:

أ. تمكنت هذه المناطق بسهولة من توفير البنية التحتية المناسبة لمتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرًا لكونها مناطق صغيرة ومحدودة.

ب. بفضل عزلتها، استطاعت المناطق الحرة توفير بيئة تشريعية ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما أتاح لها إجراء تغييرات جذرية واختبار نتائجها دون الحاجة إلى تطبيقها على عموم الصين.

ج. من خلال التحلي بالمرونة العالية، وبعد قياس النتائج وتجنب السلبيات، تمكنت الصين من تحديد النموذج الملائم لحالتها. وبعد ذلك، تمت عملية ديناميكية للتوسع في تطبيق هذا النموذج بشكل تدريجي على مناطق متعددة من السواحل الشرقية للصين، ثم امتدت لتصل إلى المناطق الغربية والجنوبية.

٢. تجربة المنطقة الحرة في جبل علي

تأسست المنطقة الحرة في جبل علي عام ١٩٨٥ على مساحة تبلغ (١٠٠) كيلومتر مربع وبكلفة تصل إلى (٢.٥) مليار دولار، لتصبح بذلك أكبر منطقة حرة في الوطن العربي. وقد تم الاستعانة بالخبرات الأجنبية في إعداد التصاميم والبناء. كان التركيز الأساسي للدولة هو توفير البنية التحتية اللازمة، تلتها البنية الفوقية. كما تم إنشاء عدد من المشاريع مثل مصنع تسييل الغاز المصاحب للنفط ومصنع دبي للألمنيوم ومصنع دبي للكابلات كخطوات أولى لتشجيع المستثمرين[٢].

---

[١] د. سلمان عثمان وآخرون: مرجع سابق ، ص٢٦٧ – ٢٨٠.

[٢] ربيع قاسم ثجيل : عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع إشارة خاصة لإمكانية الاستفادة منها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة، ٢٠٠٣، ص٥٩.

قدمت المنطقة الحرة لجبل علي للمستثمرين الأجانب إمكانية تملك بنسبة (١٠٠%) دون الحاجة إلى شريك محلي، بالإضافة إلى إمكانية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح بنسبة (١٠٠%) أيضًا.

منذ تأسيسها حتى عام ١٩٩٠، كانت العوامل الرئيسية المؤثرة هي الحوافز والتسهيلات والبنية الأساسية. لكن بعد ذلك التاريخ، دخلت المنطقة مرحلة جديدة عُرفت بحلقة النجاح، حيث شجع إقبال الشركات الاستثمارية الكبرى على جذب شركات أصغر لتقديم خدمات متنوعة لها. وفي عام ١٩٩٨، حصلت المنطقة الحرة على شهادة الجودة (الأيزو ٩٠٠٢) تقديرًا لجودة خدماتها للمستثمرين[١].

أسهمت المنطقة الحرة بجبل علي بشكل كبير في تنشيط الحركة التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ارتفعت نسبة التجارة الخارجية السلعية لهذه المنطقة إلى إجمالي التجارة الخارجية السلعية (عدا النفطية) لدولة الإمارات[٢].

نتيجة لنشاط المنطقة الحرة في جبل علي، زادت قيمة التبادل التجاري فيها، بمشاركة أكثر من (٦٥٥٠) شركة استثمارية من عشرات الدول حول العالم. كما بلغ عدد الخطوط الملاحية المتعاملة معها أكثر من (١٥٠) خطًا من خطوط الشحن العالمية الرئيسية. وقد حققت هذه النجاحات بفضل قدرتها على تقديم بيئة عمل مطابقة للمعايير القياسية العالمية، مما ساهم في تعزيز الحركة التجارية في موانئ دبي ومنحها سمعة عالمية كمركز توزيع إقليمي وعالمي[٣].

مقومات إقامة منطقة حرة:

تكمن أهمية إقامة منطقة حرة في توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تسهم في نجاح وتطور هذه المنطقة الاقتصادية الخاصة. تعد هذه المقومات عناصر حيوية تضمن إنشاء بيئة

---

[١] د. مناهل مصطفى عبد الحميد: الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الإشارة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٦ ، بغداد ٢٠٠٧ ، ص٢٨.

[٢] د. محمد ناجي محمد الزبيدي: مرجع سابق ، ص١٧٢ – ١٧٣.

[٣] الموقع الإلكتروني للبوابة الرسمية لحكومة دبي : www.dubai.ae

استثمارية ملائمة وجاذبة للمستثمرين، وتسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية. من بين هذه المقومات[1]:

- المقومات السياسية والأمنية: يعتبر الاستقرار السياسي وتوفير بيئة آمنة أموراً حاسمة لنجاح المناطق الحرة. يجب أن يكون إنشاء هذه المناطق قرارًا سياسيًا مستقرًا قبل كونه قرارًا اقتصاديًا، لضمان عدم تضارب بين سياسات الدولة وسياسات الشركات. حرية الصحافة واستقلالية القضاء والممارسات الديمقراطية تعد عوامل حاسمة للأمان والاستقرار للمستثمرين.
- المقومات الاقتصادية: ينبغي أن تتضمن بنية اقتصادية سليمة ومستقرة للمنطقة الحرة. يجب أن تكون للدولة اقتصاد مستقر وخالٍ من التدخلات الحكومية الزائدة. بالإضافة إلى نظام مالي فعّال ومراقبة صارمة للمؤسسات المالية والتزامها بالمعايير الدولية. يجب أيضًا وجود رؤية مستقبلية واضحة للأهداف الاقتصادية لحماية المستثمرين من التقلبات[2].
- المقومات البشرية: توافر اليد العاملة المهرة وذات الأجر المناسب أمر حيوي لشركات المستثمرين ونجاح مشاريعهم في المناطق الحرة.
- المقومات التشريعية: وجود أنظمة قانونية وتشريعية واضحة تحدد سياسات وحوافز الاستثمار للمستثمرين. يجب أن تحكم القوانين بشفافية ونزاهة لجذب المستثمرين وضمان منافسة عادلة ونظام رقابي فعّال وشفاف.

---

[1] د. فطيمة لبعل: المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية (أطروحة دكتوراه جامعة محمد خضر بسكرة)، (٢٠١٢). ص ٢٧.

[2] د. محمد ناجي محمد الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

معوقات إقامة منطقة حرة:

من المعوقات التي قد تواجه هذه العملية وتقف حائلاً أمام تحقيق أهدافها بالشكل المطلوب. تلك المعوقات تشمل عدة جوانب من البيئة القانونية والاقتصادية إلى جوانب السياسية والاجتماعية. فمن بين هذه المعوقات[١]:

المعوقات الداخلية: تتضمن العديد من التحديات مثل العوامل الاقتصادية، القانونية، الإدارية، وقلة توفر العمالة الماهرة، ن بين هذه المعوقات:

١. مشكلات في التخطيط والإدارة الفعالة: قد يواجه المشروع صعوبات في وضع خطط استراتيجية وتنفيذها بفعالية لتحقيق الأهداف المحددة للمنطقة الحرة.

٢. نقص في المهارات والكفاءات: قد تكون هناك صعوبات في توفير العمالة المهرة والمؤهلة التي تحتاجها المنطقة الحرة لتشغيلها بكفاءة وتحقيق أهدافها بنجاح.

٣. البنية التحتية والخدمات: يمكن أن يكون هناك تحدي في توفير البنية التحتية الملائمة والخدمات الأساسية اللازمة مثل الكهرباء، والمياه، والاتصالات، والنقل داخل المنطقة الحرة.

٤. المشكلات المالية: ضمن المعوقات الداخلية يأتي تحدي توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المنطقة الحرة بشكل فعّال ومستدام.

المعوقات الخارجية: قد تشمل اتفاقيات التجارة والتكتلات الاقتصادية التي قد تؤثر على قبول منتجات المناطق الحرة، وتشمل[٢]:

١. قلة وندرة بعض المواد الأولية التي تستخدم في بعض الصناعات، وتقلب الأسعار الدائم كما في حالة النفط.

---

[١] المرجع السابق.

[٢] د. محمد ناجي محمد الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

٢. الوضع السياسي والإقليمي والصراعات المسلحة التي تزيد من تكاليف التأمين بسبب زيادة مستوى المخاطر.

٣. تقارب المناطق الحرة في الدول المجاورة جغرافيا يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات في تلك المناطق بسبب التشابه في بيئة الاستثمار والمزايا والضمانات والتسهيلات التي تُقدمها تلك المناطق.

تطبيقات عملية ونماذج للمناطق الحرة العربية:

أولاً: منطقة حرة ميناء العقبة

ميناء العقبة هو واحد من أهم الموانئ في البحر الأحمر، ويعتبر بوابة تجارية حيوية للأردن والدول المجاورة. تعد منطقة حرة ميناء العقبة من المشاريع الاستثمارية الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري في المنطقة. وتوفر منطقة حرة ميناء العقبة بيئة استثمارية ملائمة ومريحة للشركات والمستثمرين، حيث توفر مجموعة من الحوافز والامتيازات لجذب الاستثمارات، مثل الإعفاءات الضريبية والإجراءات الجمركية الميسرة والبيروقراطية البسيطة.

تعتبر منطقة حرة ميناء العقبة وجهة مثالية للشركات الراغبة في التوسع وتطوير أعمالها في قطاعات مختلفة مثل اللوجستيات، والصناعات الغذائية، والسياحة، والنقل البحري. كما تعتبر هذه المنطقة محورًا هامًا للتبادل التجاري بين الدول المجاورة في المنطقة. وبفضل موقعها الاستراتيجي والبيئة الاستثمارية المشجعة التي توفرها، تعد منطقة حرة ميناء العقبة وجهة مثالية للشركات التي تسعى للاستفادة من فرص التجارة الدولية وتوسيع نطاق أعمالها على المستوى الإقليمي والدولي.

ويعد ميناء العقبة من أوائل التجارب الأردنية للمناطق الحرة، حيث أُنشئ في عام ١٩٧٣ بهدف تعزيز التجارة وتسهيل التجارة الدولية. تقع المنطقة على مساحة ٢١٥٩ دونماً تضم منشآت

للتخزين والبضائع والمستودعات ومناطق للحاويات والتبريد، وتم تحويلها إلى منطقة اقتصادية خاصة في عام ٢٠٠٠[١].

ثانيًا: منطقة حرة طنجة

منطقة حرة طنجة هي واحدة من أبرز المناطق الحرة في المغرب، وتعد وجهة استثمارية متميزة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع التجارة الخارجية. تقع في مدينة طنجة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما يمنحها موقعاً استراتيجياً هاماً لخدمة السوق الأوروبية والأفريقية. وتتميز منطقة حرة طنجة بالعديد من المميزات التي تجذب المستثمرين، مثل البنية التحتية المتطورة، والإجراءات الجمركية الميسرة، والحوافز الضريبية المغرية. كما توفر المنطقة بيئة عمل ملائمة ومرنة للشركات الراغبة في تطوير أعمالها وتوسيع نطاق تواجدها في المنطقة.

يتيح وجود منطقة حرة في طنجة فرصاً للشركات للوصول إلى سوق شمال إفريقيا وأوروبا بكفاءة، كما تعتبر بوابة مثالية للتجارة اللوجستية والنقل البحري. استفادت المنطقة من الدعم والتشجيع من الحكومة المغربية للتطوير الاقتصادي وتعزيز فرص الاستثمار في المنطقة.

بفضل موقعها الاستراتيجي والمزايا التنافسية التي توفرها، تعتبر منطقة حرة طنجة وجهة مهمة للشركات التي تبحث عن فرص استثمارية مثمرة وتوسيع أعمالها في منطقة شمال إفريقيا والأسواق العالمية. ووتأسست في المغرب عام ١٩٦٢ وتعد واحدة من أقدم المناطق الحرة في المنطقة. تتميز بموقعها الاستراتيجي بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، مما ساهم في جذب الاستثمارات وتطوير الصناعات والخدمات المرتبطة بها[٢].

ثالثًا: منطقة حرة الإسكندرية العامة

منطقة حرة الإسكندرية العامة هي أحد أبرز المناطق الحرة في مصر، وتعتبر وجهة استثمارية متميزة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية. تقع في مدينة الإسكندرية

---

[١] د. فطيمة لبعل: مرجع سابق، ص ٩٣.

[٢] د.مريم فضال: المناطق الحرة ودورها في التنمية. رسالة ماجستير منشورة. مجلة جغرافية المغرب، (٢٠٠٧-٢٠٠٨). ص ١٤.

على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما يمنحها موقعاً استراتيجياً هاماً لخدمة السوق المحلية والأسواق العالمية. وتتميز منطقة حرة الإسكندرية العامة بالعديد من المزايا التنافسية، مثل البنية التحتية الحديثة، والخدمات المتطورة، والإجراءات الجمركية الميسرة. كما توفر المنطقة بيئة استثمارية مريحة ومناسبة للشركات والمستثمرين الذين يسعون لتوسيع نطاق أعمالهم وتحقيق النجاح في السوق.

وتوفر منطقة حرة الإسكندرية العامة فرص استثمارية متنوعة في مختلف القطاعات مثل الصناعات الغذائية، واللوجستيات، والنقل، والتكنولوجيا. كما تعتبر بوابة مهمة للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأخرى. وبفضل موقعها الاستراتيجي والمزايا التنافسية التي توفرها، تعتبر منطقة حرة الإسكندرية العامة وجهة مميزة للشركات التي ترغب في الاستثمار في مصر والاستفادة من فرص التجارة العالمية. تساهم المنطقة في تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المصري بشكل عام.

وأُنشئت في مصر عام ١٩٧٦، وتُعد واحدة من أكبر المناطق الحرة العامة في البلاد. تهدف إلى جذب الاستثمارات من خلال مناخ استثماري مواتٍ وشبكة من الحوافز والمزايا، مما أسهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز التجارة الدولية[١].

تُظهر هذه النماذج العربية للمناطق الحرة أهمية الاستقرار السياسي والتشريعات القانونية الواضحة والبنية التحتية الاقتصادية كعناصر أساسية لنجاح تلك المبادرات الاقتصادية.

[١] د. عبد السلام أبو قحف: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. مؤسسة الشباب بالإسكندرية، (٢٠٠٣) ص ٢٢٧.

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته الهدف الأساسي

من إنشاء المناطق الحرة

تتبارى الدول حول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة الاستثمارات المباشرة، مما أثار العديد من النقاشات حول أهمية وجدوى هذا النوع من الاستثمار، خصوصاً بالنسبة للدول النامية، ورغم أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دوراً هاماً في تعزيز معدلات التنمية، وخصوصاً في توفير الموارد المالية التكميلية للادخار المحلي، إلا أنها تنطوي على بعض التأثيرات الاجتماعية والبيئية، وتتعارض في بعض الأحيان مع مفهوم التنمية المستدامة، وقد يتباين تأثير الاستثمار الأجنبي بحسب نوعه والأهداف المرجوة منه كما أن هناك جهودً دولية تتعلق بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن وجود مؤشرات وسياسات للاستثمار الأجنبي في مصر، ومن هذه الزاوية ستقسم وستتناول الدراسة هذا المبحث في مطلبين اثنين علي النحو التالي :

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والتعريف والأهمية والمحددات والأشكال ونظرياته ومعوقاته

المطلب الثاني : الجهود الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

المطلب الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والتعريف

والأهمية والمحددات والأشكال

أصبح الاستثمار موضوعاً هاماً يحتل مكانة بارزة في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تركز على التطور الهيكلي في المجتمعات

المتقدمة. ويُولى اهتمام كبير لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناع القرار في جميع أنحاء العالم، حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أساسياً للتمويل، خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية، فهو يلعب دوراً بارزاً في تعزيز النمو الاقتصادي في تلك الدول[١].

أولا- مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

النمو الاقتصادي يُعتبر هدفاً وطنياً يهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية. ويزيد هذا الهدف من أهميته خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول. نتيجة للأهمية التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن المنافسة بين الدول لجذب هذا النوع من الاستثمارات قد زادت، من خلال تحسين المناخ الاستثماري وإعادة هيكلة البنية التحتية، وتكييف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تُزال العوائق التي تعترض طريق المستثمرين الأجانب المباشرين، وتُمنح حوافز وضمانات تُسهل دخول تلك الاستثمارات إلى السوق المحلي، وذلك إيمانا من البلدان بأنها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عمليات التنمية[٢].

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

هناك من يعرف الاستثمار على أنه رأس المال، سواء كان نقديًا أو عينيًا، أو تقديم الخبرات والمعرفة والعمل والتكنولوجيا من قبل مستثمر أجنبي لاستخدامه داخل الدولة. بينما يعرف

[١] منال حسن همام حزين وآخرون،: أثر مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان: دراسة حالة تعدين الذهب خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٨، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٩، ص ٢٢.

[٢] د. نوران بغدادي إمام محمد وآخرون: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر، مجلة العلوم البيئية، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد ٦، سنه ٢٠٢١، ص ٥٤٦ أو ص ٢.

آخرون[1] يعرفونه بأن الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نقل رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج مباشرة للعمل في مشاريع صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويعتبر الربح الاقتصادي الرئيسي دافعًا لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أمينة، ١٩٩٤).

ويعتبر الاستثمار تغييرًا اقتصاديًا شاملًا لا يقتصر على بناء قدرات الإنتاج لتأسيس مشاريع جديدة، بل يمتد أيضًا إلى توسيع نطاق المشاريع الحالية، حيث يعتبر عنصرًا ديناميكيًا يرتبط بالزمن وله أهمية اقتصادية كبيرة نظرًا لارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية الشاملة الأخرى مثل الادخار والدخل. والاستثمار الأجنبي يشير أيضًا إلى الاستثمار الذي يهدف إلى جلب الخبرات والمهارات التقنية والفنية، ويُمكن من تحويل التكنولوجيا، ويوفر فرص عمل، كما يُعد وسيلة للسيطرة، حيث يدير ويدير بشكل مباشر الأصول التي يمتلكها. وهناك من يرى أن الاستثمارات الأجنبية في بلد معين تشمل المشاريع التي تمتلكها الكيانات الأجنبية، سواء كانت بالكامل أو بنسبة مشاركة كبيرة مع رأس المال المحلي، مما يتيح لهم السيطرة على إدارة المشروع. ويتساوى في ذلك أن تكون هذه المشاريع مستثمرة مباشرة عن طريق الأفراد، أو الشركات الأجنبية، أو أن يتم الاستثمار غير المباشر من خلال الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشاريع[2].

ويعرف صندوق النقد الدولي IMF الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه حصول كيان قائم Resident Entity في اقتصاد ما على حصة ثابتةLasting interest في شركة موجودة في اقتصاد آخر، تتضمن الحصة الثابتة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والشركة ويتحكم المستثمر الأجنبي في إدارة الشركة.

ويعرف تقرير الاستثمار الدولي World Investment Report الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والشركة في الدولة

---

[1] UNCTAD: World Investment Report: Transnational Corporations and Competitiveness, New York, united nations (1998), 1998,P.350.

[2] د. حازم السيد حلمي عطوة مجاهد: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: معوقاته وسبل التغلب عليها. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، (٢٠١٦)، س ٣٦، ع ٤، ٣٢١- ٣٦٠

المضيفة، ويحصل المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم على حصة ثابتة في شركة قائمة في اقتصاد آخر[١].

وتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يشير الاستثمار الأجنبي إلى كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أم أجنبية[٢].

والاستثمار الأجنبي هو قيام مستثمر بأداء نشاط بنفسه أو بأمواله في بلد آخر. ويعرّف بانه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده الأم باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده أو الاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلاً أو في صورة الاشتراك مع الدولة أو مواطنيها في إنشاء مشروع مشترك[٣].

ووفقًا لما سبق من تعريفات، فيبدو لنا اتفاق على وجود ضوابط لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن ذكرها على النحو التالي[٤]:

١. وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.
٢. تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.
٣. وجود المعاملات التي تؤدي إلى خلق وإنشاء الاستثمارات والحفاظ على استمراريتها وتوسيع نطاقها.

---

[1] UNCTAD, 1998, Opcit.

[2] OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.

[3] Asiedu, Elizabeth: Foreign direct investment in Africa: The role of natural resources, market size, government policy, institutions and political instability. The World Economy 29.1 (2006): 63-77.

[٤] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ضمان الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس) ٢٠١٣، ص٨.

٤. استثمارات ناتجة عن قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة باستثمار مالي أو عيني بما نسبته ١٠% أو أكثر من رأسمال مشروع جديد أو قائم.

٥. استثمارات في أدوات حقوق الملكية عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات بشرط أن لا تقل نسبة الشراء عن ١٠% من حقوق الملكية.

٦. تدفقات ناتجة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.

٢- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنه يحمل خصائص الاقتصاد القادمة منه. كما يقوم الاستثمارالأجنبي المباشر بدور محوري في أغلب الاقتصادات النامية، ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من العجز في الحساب الجاري والاحتياجات المحلية للموارد المالية أو تلك التي تشكو من فجوة تقنية ومن مستوى متدنٍ من الإنتاجية ومن نطاق ضيق للسوق المحلي[١].

وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة[٢]، وتوفير مصدرمتجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية، والتبادل التجاري بين دول العالم.

٣- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد تصنيفات متعددة للاستثمار الأجنبي المباشر تتنوع حسب دوافعه وحوافزه. يمكن تصنيفه وفقًا للدوافع إلى الاتي:

---

[١] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مرجع سابق، ص٨.

[2] Sarah Yueting Tong: Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2001, p.p. 34-35.

١. دافع البحث عن المصادر واستغلال الميزة النسبية واستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة.

٢. دافع البحث عن الأسواق المتلقية للاستثمارات، خاصة التي كان يتم التصدير إليها في الفترات السابقة سواء المحلية أو المجاورة أو الإقليمية.

٣. دافع البحث عن الكفاءة بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة مثل السوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

٤. البحث عن الأصول والأهداف الاستراتيجية.

وهناك أيضًا تصنيفات أخرى لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدول المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المضيفة للاستثمارات. من وجهة نظر الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع: الأفقي، العمودي، والمختلط. النوع الأول يهدف إلى التوسع في الدول المضيفة لإنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة. أما النوع الثاني فهو يهدف إما إلى استخدام الموارد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو تقريب المنتج من المستهلكين عبر التحكم في منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي). ويمكن أن الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط يجمع بين النوعين المذكورين. من جهة نظر الدولة المتلقية، يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الأهداف، وهي: الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين الواردات، أو زيادة الصادرات، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية[1].

٤- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر يتنوع بين الاستثمار الفردي، واستثمار الشركات، والاستثمار الحكومي، إضافة إلى التصنيف بين الاستثمار الحقيقي والمالي. يتضمن الاستثمار الحقيقي

[1] Kavita Wadhwa and Sudhakara Reddy S.: Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: The Role of Market Seeking. Resource Seeking and Efficiency Seeking Factors, International Journal of Business and Management Vol. 6, No. I!; November 2011, PP 219:226.

جميع الاستثمارات التي تزيد من رأس مال المجتمع، مثل شراء المعدات والمصانع الجديدة، بينما يشير الاستثمار المالي إلى تحويل ملكية الأصول المالية من شخص إلى آخر، مثل شراء الأسهم والسندات.

ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسن الأداء الاقتصادي وزيادة الأرباح المتحققة للشركات التابعة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات المعاد استثمارها[1].

يمكن أن يكون الاستثمار محليًا عند إنشاء رأسمال حقيقي جديد داخل البلد، أو يمكن أن يكون أجنبيًا عند توجيه رأسمال من دولة ما لإنشاء رأسمال جديد في دولة أخرى. أما الاستثمار الأجنبي، فينقسم إلى استثمار مباشر وغير مباشر، حيث يُخصص الاستثمار غير المباشر للاستثمار في الأصول المالية مثل السندات والأسهم.

أولًا- تقسيم الاستثمار الأجنبي:

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين: مباشر وغير مباشر. يخص الاستثمار غير المباشر شراء الأوراق المالية من الأسواق المالية دون التدخل في الإدارة. يعرض هذا الاستثمار للتأثيرات الخارجية نتيجة للتغيرات الاقتصادية والمالية، ويُعتبر سريع التنقل بتبعات اقتصادية دولية.

تتميز أهداف الاستثمار باختلاف الأطراف؛ المستثمر الداخلي والدولة المستضيفة. من منظور الدولة المصدرة، تشمل الأهداف التوسع والاستغلال الرأسمالي والاستثمار المختلط. أما من منظور الدولة المضيفة، فتشمل الأهداف الاستبدال للواردات وتعزيز الصادرات من خلال مبادرات حكومية.

ثانيًا-تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُقسم الاستثمار الأجنبي المباشر (على أساس الملكية) إلى الاستثمار المملوك بالكامل والاستثمار المشترك. في الاستثمار الذي يملكه الجهة الأجنبية بالكامل، تتولى هذه الجهة كامل

[1] هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين إنموذجا (بغداد: بيت الحكمة 2002)، بدون رقم صفحة.

الملكية والسيطرة مما يوفر إدارة شاملة وأرباحًا ممتازة. أما الاستثمار المشترك، فيشمل أكثر من جهة بنسبة ملكية في المشروع، ويهدف عادةً إلى استفادة من خبرات تقنية وتكنولوجية[1].

يتم تقديم المشاركة بالاستثمار بناءً على اتفاق الأطراف وتوزيع حصصهم في الإدارة والأرباح وغيرها. يُشارك الطرف الأجنبي بالخبرة والمعرفة دون الحاجة للمساهمة برأس المال. يحظى هذا النوع من الاستثمار بتأييد الدول المضيفة، حيث يوفر فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر دون التنازل عن السيطرة. ومع ذلك، تعتبر عدم توفر شريك وطني كفء للمشاركة هي أحد التحديات التي تواجهها الدول النامية، لأن ذلك قد يقلل من حجم وعدد المشاريع المشتركة.

الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات وعمليات التجميع يتضمن توريد مكونات للمستثمر المحلي ليتم تجميعها، مع توفير الخبرة والمعرفة اللازمة. يُعزز الاستثمار المباشر أداء الشركات الأجنبية ويسهم في تحقيق أرباح تُعاد استثمارها مرة أخرى.

هناك أشكال أخرى للإنتاج الدولي التي لا تتضمن المشاركة في رأس المال، مثل التصنيع التعاقدي والزراعة التعاقدية والامتيازات والتراخيص وعقود الإدارة، حيث تقوم الشركات الدولية بتنسيق أنشطة الشركات المحلية دون امتلاك حصة فيها[2].

-*محددات ونظريات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر*

أولا- محددات ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يشير مصطلح "المحددات" إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية والإجرائية التي تؤثر على الاستثمار في مناطق معينة أو دول محددة. تتداخل هذه الظروف وتؤثر على بعضها البعض، مما ينعكس على جاذبية أو طرد الاستثمار. يتباين تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي من دولة لأخرى، ويتضح وضوحًا خاصًا عند مقارنة بين

[1] د. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ط١، ((١٩٨٨) ص٣٢.

[2] UNCTAD: World Investment Report 2011, Non-Equity Modes of International Production and Development (New York and Geneva: 2011) P:123

الدول المتقدمة والنامية. وتعتمد اختيارات الاستثمار الدولي على عوامل رئيسية، منها سياسات الدول المضيفة وإجراءات جذب الاستثمار وتشجيعه وتسهيله في تلك الدول، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فيها.

١- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد عوامل الجذب والعوائق العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح الاستثمار، وتتضمن تأثيرات متنوعة مثل أسعار الفائدة، والأطر القانونية الملائمة، والاستقرار الاقتصادي الشامل، وجودة البنى التحتية، وتوافر الموارد الطبيعية، وتكاليف الإنتاج، وحجم السوق، والاستقرار السياسي. كل هذه العوامل تشكل مخاطر وأهدافاً أساسية للشركات الأجنبية المستثمرة، وأهمها[١]:

١- الناتج المحلي الإجمالي: يسهم حجم الناتج المحلي الإجمالي في تعزيز اقتصاديات الحجم للشركات التي تعمل في منتجات قابلة للتداول، وقد أظهرت بعض الدراسات العملية وجود علاقة إيجابية بين حجم الناتج الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، كشفت دراسة منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٩٧ عن أهمية الناتج المحلي الإجمالي كعامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الدراسات الأخرى أيضًا وجدت علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- حجم السوق: يعتمد على عوامل مثل عدد السكان والدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وغيرها. يعتبر حجم السوق عاملاً محوريًا في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يكون الحجم الكبير للسوق مشجعًا للاستثمار والعكس صحيح في حال كان الحجم صغيرًا نتيجة لانخفاض الدخل. العادات والتقاليد أيضًا تؤثر على سلوك الاستهلاك وبالتالي على جاذبية السوق لبعض المنتجات.

[١] د. نرفين احمد ماهر عز: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، مجلة كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق، المجلد التاسع، العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٨ ص٥٠٤

٣- سعر الصرف: تقلبات قيمة العملة تؤثر على جذب التدفقات الاستثمارية، حيث يمكن أن يكون تخفيض قيمة العملة مشجعًا للاستثمار بينما يمكن أن يعرقل التقلب السريع في السعر الصرف تدفق الاستثمارات.

٤- معدل التضخم: يعتبر التضخم عاملاً مثبطًا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ويقلل من جاذبية الاستثمار عندما يكون بمستويات عالية.

٥- الحوافز الضريبية: تلعب الحوافز الضريبية دورًا مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤثر على تكلفة الاستثمار للمستثمرين وتسهم في تحسين الأرباح.

٦- البنية التحتية: تأثر كبيرًا في جاذبية الاستثمار، حيث تساهم البنية التحتية القوية في تقليل التكاليف وزيادة الأرباح للمستثمرين.

٧- درجة الانفتاح التجاري: يتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين حجم التدفقات الاستثمارية ودرجة الانفتاح التجاري.

٨- النظام التشريعي والتنظيمي: لهما دور كبير في تحديد تأثير القرارات على المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الحوافز المالية التي يقدمها القانون والتي تلعب دورًا هامًا في تحفيز الاستثمار.

ومن الضروري دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل حالة على حدة لتحديد عوامل الجذب المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثار هذه العوامل على اقتصاديات الدول المستضيفة، وذلك لوضع سياسات واضحه لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (سليمان، ٢٠١٦).

٢- النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويتم تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تعد من النظريات الحديثة نسبياً داخل دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية الاقتصادية[١]: ١- يوجد اتجاهان أساسيان في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، الأول هو التفسير التقليدي والثاني هو التفسير الحديث. يُعتمد التفسير التقليدي على ثلاث نظريات، النظرية الكلاسيكية التي تفترض المنافسة الكاملة وتركز على المنافع للشركات الأجنبية، ونظرية عدم كمال الأسواق التي تستفيد الشركات الأجنبية من فجوة السوق المحلي، ونظرية الميزة الاحتكارية التي تركز على قوة الشركات الأجنبية وفجوة السوق. أما التفسير الحديث، فيقوم على أربع نظريات مختلفة ومنها نظرية توزيع المخاطر، ونظرية الميزة النسبية، ونظرية دورة حياة المنتج من المحلي للعالمي، ونظرية الانتقائية للإنتاج الدولي.

٢- هناك العديد من النظريات التي تحلل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بناءً على تعدد الفوائد الاقتصادية وأشكال التعاون الممكنة. تتنوع هذه النظريات وتشمل تنوع الأطراف المشاركة والأشكال المختلفة للاستثمار. على سبيل المثال، تتناول نظرية محدد سوق العوامل وتوزيع المخاطر، ونظرية محدد سوق المنتجات وتنوع البضائع في البلد المضيف، ونظرية محدد حجم المؤسسة، بالإضافة إلى نظرية الموقع والميزة الاستثمارية والأمانة المالية.

٣- الأدبيات الاقتصادية تركز على تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النظريات التقليدية والحديثة للشركات متعدية الجنسيات. يتناول هذا البحث عدة نظريات مثل نظرية عدم كمال الأسواق ونظرية الحماية، ونظرية دورة حياة المنتج الدولي، التي تسلط الضوء على العوامل المؤثرة في الاستثمارات الأجنبية.

---

[١] فرج عبد الفتاح فرج: الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ٢٠٠١)،ص٢٢.

ويعد Hymer (1960) من بين أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا مفهوم الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي يعتبر من رواد النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات[1]، حيث أشار إلى ضرورة وجود مزايا نسبية للشركات المتعددة الجنسيات من أجل التغلب على التكاليف الإضافية الناتجة عن تشتت الأنشطة على عدة مواقع. مزايا هذه الشركات تشمل تحقيق وفورات في اقتصاديات الحجم وتبني تقنيات إنتاج متقدمة. كما أكد على أهمية توفر بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسته، أشار Hymer[2] إلى أهمية دراسة Dunning[3] التي تناولت عمليات التصنيع في الشركات الأمريكية في المملكة المتحدة. كانت النتائج تظهر أن الشركات الأمريكية تتميز بأجور أعلى وإنتاجية أفضل وتطوير منتجات جديدة بشكل أكبر مقارنة بالشركات البريطانية الأخرى.

بعد ذلك، قادت دراسات Dunning وHymer إلى العديد من الأبحاث التطبيقية التي تسلط الضوء على المزايا والمحددات التي تؤدي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار Buckley and Casson[4] إلى أن تحرك الشركات متعددة الجنسيات بين البلدان يعتمد على المزايا والفرص المتاحة للمستثمرين بالإضافة إلى المزايا الداخلية التي تجعل البلد جاذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل فرص السوق وسهولة الحصول على التراخيص.

---

[1] Pitelis, C. and Sugden, R.,: The nature of the transnational firm (London: Routledge, 2000

[2] Hymer, S. H.,: The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment (Cambridge: MIT Press, 1976

[3] John H. Dunning and Rajneesh Narula: Globalisation and new realties for multinational enterprise developing host country interaction (Norway: University of Oslo, (1998) pp.5-10.

[4] Buckley, P. J. and Casson, M.,: The Future of the Multinational Enterprise (London: Macmillan Publisher, 1976

ومن جانب آخر، أدخلت الدراسات عن التجارة الحديثة مفهوم التجارة الجديدة، حيث ساهم هذا المفهوم في فهم أهمية تعزيز التجارة من خلال مراعاة العائدات المتزايدة والتنافس غير الكامل، بالإضافة إلى تنويع المنتج. وبحسب Markusen[1]، قد أدى تطوير هذا المفهوم إلى زيادة فهم أهمية التجارة الدولية.

وتعد دراسات Dunning (1988)[2] و "Eclectic Theory" من أوائل الجهود التي جمعت بين نظريات الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الدولية. استخدمت هذه النظرية في عدد كبير من الدراسات لتوضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونماذج التجارة الخارجية.

ثانيا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر

إحدى أهم عقبات الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل العوائق القانونية والإدارية، والتشريعية، ونقص البنية التحتية، والمشكلات المالية، وعدم الاستقرار السياسي. يمكن تجاوز هذه العقبات من خلال تنسيق اتفاقات التجارة الإقليمية في أفريقيا وتطوير أنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الاستثمار في القارة.

وفرضت الدول النامية على مر العقود العديد من الحواجز والقيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل تقييد نسبة الملكية للمستثمر الأجنبي أو أنواع المشاريع المسموح له بتنفيذها. هذه القيود أدت إلى تقليل الحوافز الضرورية للمستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريعهم. وتتضمن هذه القيود قيودًا عديدة مثل الحظر الكامل على الاستثمار في بعض الصناعات الاعتبارية لأمن البلاد، وشروط محددة للاستحصال على الموافقات الرسمية والضرائب العالية التي قد تستدعي

[1] Markusen J. R.,: The boundaries of Multinational Enterprises and the Theory on International Trade, Journal of Economic Perspectives, 9(2), (Pittsburgh: AEA Publications, 1995) pp.169-189.

[2] Dunning, J. H.,: Explaining International Production (London: Unwin Hyman Publisher, 1988.(

إجراءات تعويضية، بالإضافة إلى قيود على نسبة الملكية الأجنبية في الشركات المحلية وعدم تجاوز كمية المواد الخام المحلية المطلوبة[1].

المطلب الثاني

الجهود الدولية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات

وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تلك المقترحات والقيود أصبحت محور جدل خلال جولة أوروجواي لتحرير التجارة، حيث اعتبرت بعض الدول، خاصة الدول المتقدمة، أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تشبه بشكل كبير الدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها. وبناءً على ذلك، دعوا إلى إلغاء هذه الإجراءات التي يُعتقد أنها تؤدي إلى تشويش على مسار التجارة العالمية وتحفيز الإنتاج غير الفعَّال، مما يُعتبر انتهاكًا لقواعد اتفاقية الجات.

ولعل هذا الخلاف أدى إلى تباين وجهات النظر بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ اتفاقية الجات على إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، والتي تتضمن شروطًا مثل المحتوى المحلي والموازنة التجارية والداء التصديري. جولة أوروجواي كانت مهمة حيث توصل الاتفاق إلى تحديد إجراءات الاستثمار ذات التأثير على التجارة (TRIMS)، بينها شرط استخدام المنتجات المحلية بنسب معينة وشروط الموازنة والصرف، مع عدم منع شرط الأداء التصديري.

تهدف هذه الاتفاقية إلى إزالة تلك الإجراءات خلال فترة زمنية محددة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية، حيث يُحدد الوقت المطلوب لإلغاء القيود بناءً على فئة الدول، مثل سنتين للدول

[1] مجموعة باحثين: قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مركز البحوث، بنك مصر، العدد ٢ (القاهرة: بنك مصر، ١٩٩٧) ص ص:٤١-٤٢.

المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية مع إمكانية التمديد، وسبع سنوات للدول الأقل نموًا مع نية لتمديد هذه المهلة[1].

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منظمة التجارة العالمية WTO

حدث اختلاف وجهات نظر بين الدول المتقدمة والنامية بشأن تطبيق مبادئ اتفاقية الجات على إجراءات الاستثمار في التجارة. هذه الإجراءات تشمل شروط الاستثمار المحلي، وشروط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي، وشروط الأداء التصديري. في جولة أورجواي الهامة، تم التوصل إلى اتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات التأثير على التجارة TRIMS، مثل اشتراط استخدام منتجات محلية بنسب معينة واستخدام شروط الموازنة والصرف الأجنبي. وهدف هذا الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال فترة معينة بتاريخ تأسيس منظمة التجارة العالمية، حيث يُمنح للدول المتقدمة سنتين وللدول النامية خمس سنوات مع إمكانية التمديد، وسبع سنوات للدول ذات النمو الأقل. تعتبر منظمة التجارة العالمية إيجابية حول طلب بعض الدول لتمديد فترة السماح، حيث إلغاء هذه الإجراءات من الممكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية مشابهة في تحرير التجارة العالمية[2].

تتطلب مقررات WTO تعزيز الاستثمار وإجراءاته وتشجيع حركة عناصر الإنتاج لزيادة الرؤوس المالية وتحسين الفعالية. تمت مراجعات كثيرة لوضع ضوابط جديدة تعزز الاستثمار، مع التركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود وتعزيز الرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة. في هذا السياق، تسعى WTO لإعادة تقييم الإعفاءات الجمركية التي كانت تعتبر جزءاً مهماً من النظام الحالي، بغية تحرير حركة السلع بين الدول وتعزيز تبادلات التجارة العالمية.

---

[1] أ. عمرو علي محمود: سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي في أوغندا وتنزانيا وروندا منذ عام ١٩٩٥، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٤٢-٤٧.

[2] المرجع السابق، ص ٥٨.

نظرت WTO خلال اجتماعها في الدوحة ٢٠٠١ بإيجابية حول طلب بعض الدول الأقل نموا تمديد فترة السماح المعطاة لها، ولا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف يكون لها نتائج إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية[١].

وقد أدت مقررات منظمة التجارة العالمية بخصوص تشجيع الاستثمار وتحريره وتشجيع الانتقال الحر لعناصر الإنتاج لضرورة إعادة النظر في ضوابط الاستثمار الأجنبي بغرض تنقيحها وجعلها أكثر فعالية في تشجيع تدفقات أكبر لرؤوس الأموال[٢]، وكان هناك مراجعات كثيرة بغرض صياغة ضوابط وإجراءات جديدة تكون أكثر قدرة على معالجة هذه السلبيات وعلى زيادة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة. فمنظمة التجارة العالمية التي تتركز أهدافها في تحرير التجارة العالمية من كافة أشكال القيود من رسوم جمركية وحواجز إدارية وغيرها، وما فرضنه من ضرورة إعادة النطر في أهمية الإعفاءات الجمركية التي كانت تحتل مكانا بارزا في منظومة الحوافز التي وفرها النظام للاستثمارات وذلك بسعي المنظمة المتصل لتحرير حركة السلع بين الدول وجعلها الأصل في التبادلات التجارية وليس الاستثناء.

ثانيا: المنافسة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت العقود العشرين الأخيرة تصاعدًا في المنافسة بين الدول إقليميًا وعالميًا من أجل جذب حصص أكبر من الاستثمارات الأجنبية، نتيجة التحول العالمي نحو التحرر الاقتصادي وزيادة التكامل الاقتصادي العالمي، مما دفع الدول إلى إعادة النظر في ضوابط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتتناسب مع هذه التغيرات. وتلبيةً لهذه التطورات، قررت معظم الدول إجراء مراجعات شاملة لنظم الاستثمار الأجنبي بهدف جعل قوانينها أكثر مرونة وشفافية وتطوير حوافز

[١] د. سالي سمير: آثار بعض الاتفاقيات القطاعية لجولة أرجواي على مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني السنة الحادية والستين (القاهرة: كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٩) ص ٨٣٣-٨٤٠.

[٢] د. محمد عبد الحميد شهاب: أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦ (مركز دراسات الوحدة العربية،(٢٠١٤)، ص٣٣.

تشجيعية للمستثمرين الأجانب، بهدف تعزيز التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد قادت تلك الجهود لتحسين بيئة الاستثمار من خلال تحقيق إصلاحات تهدف إلى جعلها أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي.

وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول البلدان النامية الذي عقد في عام ٢٠١١، قدمت الأونكتاد خطة عمل بشأن الاستثمار في البلدان النامية. تركز هذه الخطة على تنفيذ سياسات شاملة للتحفيزات الاستثمارية وتعزيز القدرات التقنية ودعم تنمية المشاريع، من خلال تحديد خمسة مجالات رئيسية، بما في ذلك تحسين البنية التحتية، ودعم بناء القدرات الإنتاجية، واستغلال الفرص الاستثمارية، وتعزيز الأعمال المحلية وتوفير التمويل، وإجراء الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية[١].

ويتضح من سياسات الاستثمار أن معظم تدابير التحرر والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر تم إطلاقها في عام ٢٠١٠. تركزت هذه التدابير بشكل كبير في آسيا على تخفيف شروط دخول وعمل المستثمرين الأجانب. تم اعتماد معظم إجراءات الترويج في أفريقيا وآسيا، وشملت تبسيط إجراءات الاستثمار وتوسيع المناطق الاقتصادية الخاصة أو إنشاء مناطق جديدة. ونتيجة لذلك، كان ثلث الإجراءات الجديدة التي اتخذت في عام ٢٠١٠ تتعلق باللوائح التنظيمية والقيود المتعلقة بالاستثمار، مما يعكس الاتجاه المتزايد لهذه الفئة منذ عام ٢٠٠٣. التدابير التقييدية الأخيرة تركزت بشكل أساسي في قطاعات قليلة، خاصة تلك المعتمدة على الموارد الطبيعية والخدمات المالية. تسبب التراكم الزمني للتدابير التقييدية، جنبًا إلى جنب مع تشديد الإجراءات المتصلة بقبول الاستثمار الأجنبي المباشر، في زيادة خطر الحمائية الاستثمارية[٢].

[١] الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١١).

[2] UNCTAD: World Investment Report 2011, www.unctad.org/wir

إن العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية هي[1]: الاستقرار السياسي والاجتماعي، استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية، وجود بيئة تشريعية وقضائية تتميز بالوضوح والسهولة، عدم تناقض القوانين والقرارات ويجري تطبيقها بحزم وشفافية، سرعة الفصل في المنازعات، مستوى التعليم والمهارات لليد العاملة، مستوى المهارات الإدارية والتقنية والتسويقية، توافر بنية أساسية مناسبة، تيسير الإجراءات، تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وجود سوق محلي واسع، انخفاض معدلات الفساد، وجود إفصاح ومسائلة، وجود نظم مصرفية ومؤسسات مالية وائتمانية وأسواق للأوراق المالية تعتمد قواعد الحوكمة.

ثالثا: الاتفاقيات التجارية الإقليمية للاستثمارات

تُستهدف العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المعروفة أيضًا باسم الاندماجات الاقتصادية الإقليمية واتفاقيات حرية التبادل، تقليصًا جوهريًا للرسوم الجمركية والعوائق التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء. تتنوع هذه الاتفاقيات من حيث شكلها، على الرغم من أن الفصل ٢٤ من اتفاقية GATT يُعتبر المرجع الأساسي لها، بالإضافة إلى الاستثناءات المسموح بها، مثل مبدأ عدم التمييز وشرط الدولة الأكثر رعاية بشكل خاص. تتعلق هذه الاتفاقيات بصفة خاصة بالاتحادات الجمركية التي تتفق على تعريفة جمركية مشتركة وسياسات تجارية موحدة، بينما تستهدف المناطق الحرة التحرر التجاري دون اتباع نفس السياسات التجارية الخارجية. وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، قامت العديد من دولها بتوقيع اتفاقيات من هذا النوع. ووفقًا لتقرير منظمة التجارة العالمية حول التجارة الدولية لعام ٢٠٠٣، يُمكن تحديد ١٨ اتفاقية تجارية إقليمية في القارة الأفريقية وحدها.

وبصفة عامة، هذه الاتفاقيات جاءت لتجاوز حرية التبادل من أجل خلق اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة. فالسوق المشتركة لشرق أفريقيا الذي تأسس سنة ١٩٩٣ والمعروف اختصارا COMESA، ويجمع ٢١ دولة أفريقية، أهمها خمس دول وهي: أنجولا،

[1] د. حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا–، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣٣ السنة الثالثة (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤).

مصر، كينيا، موزمبيق، ثم تنزانيا. كما يمكن الإشارة، على سبيل المثال، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا UEMOA، الموقع في يناير ١٩٩٤، والذي يضم ٨ دول إفريقية أهمها: البنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، السينغال، النيجر. لكن ما ينبغي التركيز عليه، هو كون الاتفاقيات التجارية الإقليمية العديدة والتي تضم دول المنطقة الأفريقية، بما في ذلك الاتفاقيات الأخرى التي لا يسع المقام لذكرها، تخصص جزءا من مقتضياتها للاستثمارات[1].

-مؤشرات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يُعد تدفق الأموال الواردة كاستثمار أجنبي مباشر داخل مصر هدفًا رئيسيًا ومؤشرًا على نجاح الاستثمار. لذلك، من المهم معرفة حجم تلك التدفقات والأرصدة المتبقية منها، وتوزيعها على مختلف قطاعات الاقتصاد، فضلاً عن مصادرها من الدول المختلفة. كما يجب دراسة سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لضمان استمرارية النمو والتنمية الاقتصادية.

أولا: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أحد المؤشرات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتمثل في إنشاء الشركات الجديدة من قبل المستثمرين الأجانب، حيث تسهم هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزز النشاط الاقتصادي، وتسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات بالبلاد. يقوم المستثمرون الأجانب بجلب رؤوس الأموال والخبرات التي تعزز نمو مختلف القطاعات مثل التصنيع والخدمات والبنية التحتية.

مؤشر آخر على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يتمثل في التوسع في الأعمال التجارية التي تمتلكها شركات أجنبية، وهذا يعكس الثقة في السوق المصري والتزامهم بالاستثمار لفترة

[1] World Trade Organization (WTO): Trade and Development, World Trade Report (WTR) (Geneva: WTO, 2003).

طويلة. يؤدي توسع هذه الشركات إلى زيادة الإنتاجية والتوظيف، وتحسين القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.

١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة

تعبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن المعاملات المسجلة خلال الفترة المعنية، بينما يعبر مخزون أو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عن القيمة التراكمية التي يتم الاحتفاظ بها عند نهاية تلك الفترة. ويتألف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من قيمة حصة رأس المال واحتياطاته – بما في ذلك الأرباح المحتجزة – التي تعود إلى الشركة الأم، بالإضافة إلى صافي المديونية للشركات التابعة لها. يمثل ذلك تقريبًا القيمة التراكمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السابقة. أما من الجدول رقم (١)، فيبرز لنا نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر:

جدول رقم (1)

صافي التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر على مدى بضع سنوات

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية مليار دولار الأمريكي)	١٢٣٥.٠٠	٥٣٧٥.٦٠	٦٣٨٥.٦٠	٦٩٢٥.٢٠	٥٨٥١.٨٠	٥١٢٢.٣٠
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي	١.٢٤	١.٢٤	١.٢٤	١.٢٤	١.٢٤	١.٢٤

الإجمالي)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من البيانات المقدمة في الجدول رقم (١)، يتضح لنا أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدخل إلى مصر قد زادت من حوالي ١٢٣٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى تقريباً ٥١٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٢١. يدل هذا النمو على وجود بيئة استثمارية جاذبة في مصر تتحسن مع مرور الوقت، كما يوضح ذلك الشكل رقم (٢).

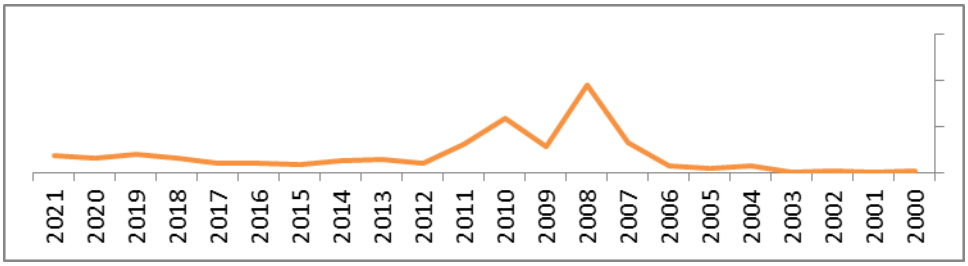

شكل رقم (1) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (ميزان المدفوعات، قيمة جارية مليون دولار أمريكي)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يظهر شكل رقم (٢) أن أكبر زيادة للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ وهي الفترة التي تلت عملية الإصلاح الاقتصادي وفتح الأسواق المصرية وتحرير التجارة، وأيضا كانت فترة نمو لتحركات رؤوس الأموال الدولية على مستوى العالم.

جدول رقم (2)

التدفقات السنوية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بأفريقيا وإجمالي العالم، سنوات مختارة

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١
قيم التدفقات الداخلة بالمليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية						

مصر	١٢٣٥.٤	٥٣٧٥.٦	٦٣٨٥.٦	٦٩٢٥.٢	٥٨٥١.٨	٥١٢٢
العالم	١٣٥٦٦٨٥	٩٥٣٢١٩.٦٥	١٣٩٠٩٤٢.٣	٢٠٦٣٦٣٨.٣	٩٦٣١٣٨.٥٤	١٥٨٢٣٠٩.٨
أفريقيا	١٠٣٨١.٨	٢٩٢٦٠.٣٠٥	٤٧٢٤٢.٩٦٤	٥٧٩٢٢.١٢٥	٣٨٩٥٢.١٩٨	٨٢٩٩٠.٥٣٨

نسبة التدفقات الداخلة للإجمالي العالمي %

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١
مصر	٠.٠٩	٠.٥٦	٠.٤٦	٠.٣٤	٠.٦١	٠.٣٢
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
أفريقيا	٠.٧٧	٣.٠٧	٣.٤٠	٢.٨١	٤.٠٤	٥.٢٤

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

الجدول يوضح قيم التدفقات الداخلة بالمليون دولار أمريكي في مصر والعالم وأفريقيا لفترة معينة، وكذلك نسبة التدفقات الداخلة للإجمالي العالمي.

فيما يتعلق بمصر، لاحظنا زيادة تدريجية في قيم التدفقات الداخلة منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٥، ثم قد شهدت انخفاضًا في العام ٢٠٢٠ و٢٠٢١. على الرغم من التقلبات، إلا أن القيم العامة للتدفقات الداخلة قد تمتلك نمطًا صاعدًا.

أما بالنسبة للنسبة المئوية للتدفقات الداخلة للإجمالي العالمي، فقد لوحظت تغيرات طفيفة مع مرور السنوات، حيث ارتفعت النسبة في بعض السنوات وانخفضت في أخرى. يُلاحَظ أن نسبة التدفقات الداخلة لمصر قد تراوحت بين ٠.٠٩% إلى ٠.٦١% من الإجمالي العالمي، مما يشير إلى تأثير مصر المتزايد في جذب التدفقات الداخلة على مستوى العالم.

أما فيما يتعلق بأفريقيا، فقد شهدت القارة تزايدًا في قيم التدفقات الداخلة على مر السنوات، والتي قد تجاوزت نسبة ٥% من الإجمالي العالمي في العام ٢٠٢١. هذا يعكس الجهود المستمرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة ودعم التنمية المستدامة فيها.

يمكن استنتاج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر تظهر استقرارًا وتحسنًا على المدى الطويل، مع وجود إمكانات لزيادة مساهمتها في الإجمالي العالمي. في حين أن أفريقيا بصفة عامة تشهد نموًا قويًا في استقطاب التدفقات الداخلة، مما يعزز فرص تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

٢- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات

يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروعات جديدة أو شراء مشروعات قائمة بكاملها أو أجزاء منها، ويقوم باختيار القطاع الاقتصادي الذي سوف يستثمر فيه بناءا على محددات سبق الإشارة إليها[١].

ومن جهة الدول الممولة للاستثمار الأجنبي المباشر **ومن المعطيات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لدخول وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على المستوى العالمي منذ سنوات التسعينيات، فما يلاحظه هو ضعف الحصة الموجهة نحو القارة الأفريقية. والتي لم تتجاوز ١٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ (أي ٣% من المجموع الدولي) وذلك حسب الاستثمار في العالم ٢٠٠٥ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD**[٢].

جدول رقم (3)

[١] د. عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة الشباب ١٩٩٨) ص ٣٢.

[2] Secretariat, U. N. C. T. A. D. World Investment Report 2005—Transnational Corporations and the Internationalization of R&D: An Overview. Foreign Trade Review, 40(4), 85-108, (2006). pp 40- 43.

الأهمية النسبية لأهم الدول المستثمرة في مصر ونسبة مساهمة كل دولة

	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢١/ ٢٠٢٢
تدفقات للداخل	%١٤٩	%٤٣٧	%١٨١	%٢١٢	%٢٦٧	%٢٤٨
صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
الدول العربية	%٦	%١١	%١٨	%٢٤	%٢٢	%٣٧
الاتحاد الأوروبي	%٣٢	%٦٤	%٦٣	%٥٧	%٣٧	%٣٠
الإمارات العربية المتحدة	%١	%٤	%١١	%١١	%١٠	%٢٥
باقي دول العالم الأخرى	%١١	%٦	%١٢	%١٠	%١٧	%١٧
المملكة المتحدة [++]	–	–	–	–	%١٣	%٩
إيطاليا	%٠	%٣	%٠	%٢٦	%١٦	%٩
الولايات المتحدة الأمريكية	%٥٠	%١٩	%٧	%٩	%١٢	%٧
دول أخرى	%١٠	%٣	%٦	%٥	%٤	%٥
ألمانيا	%١	%٣	%٢	%٢	%٢	%٣
الكويت	%١	%١	%١	%٢	%٣	%٣
سويسرا	%١	%٢	%١	%١	%٣	%٣
الصين	%٠	%١	%١	%١	%٣	%٣
فرنسا	%٦	%٢	%٢	%٢	%٢	%٢
السعودية	%١	%٢	%٢	%٢	%٢	%٢
قطر	%٠	%٢	%٢	%٤	%٤	%٢
سنغافورا	%٠	%٠	%٠	%٠	%١	%٢
كندا	%٠	%٠	%٠	%١	%١	%١
المملكة المتحدة	%١٩	%٤٥	%٤٧	%١٥	%٠	%٠
تونس	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠	%٠
اليابان	%٠	%٠	%١	%٠	%٠	%٠
تدفقات للخارج	%٤٩–	– %٣٣٧	%٨١–	– %١١٢	– %١٦٧	– %١٤٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نشرات البنك المركزي المصري.

يبين الجدول الأهمية النسبية لأهم الدول المستثمرة في مصر ونسبة مساهمة كل دولة يوضح التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من خلال السنوات المحددة.
من الجدول، يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحتل مكانة مهمة في مجال الاستثمار الأجنبي في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١/٢٠١٠. بينما كان للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضًا تأثير قوي في هذا السياق. وفي الفترة الأخيرة، أظهرت دول عربية مثل الإمارات العربية المتحدة تزايدًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، مما يعكس التوجه المتزايد للاستثمار العربي في البلاد.
ومن الجدول أيضًا، يمكن ملاحظة تغيرات في نسب المساهمة لكل دولة عبر السنوات المختلفة. فبينما يظهر بعض التقلبات في المساهمة المباشرة لكل دولة، هناك دول مثل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تظهر تراجعًا في المساهمة لاحقًا. وعلى الجانب الآخر، تظهر دول مثل الإمارات العربية المتحدة وبعض الدول العربية الأخرى زيادة في المساهمة عبر السنوات. يُلاحَظ أيضًا أن هناك تفاوتًا في المساهمة بين دول أخرى غير الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ثانيا: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تتمتع مصر بمستوى عالٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات تعزز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد. تهدف هذه السياسات إلى تحسين بيئة الأعمال بمصر وتوفير فرص جديدة للمستثمرين من الخارج. تشمل هذه السياسات تخفيض الضرائب والرسوم على المستثمرين، وتحسين البنية التحتية في البلاد، وتقديم حوافز للشركات الأجنبية التي تستثمر في مصر. ووفقًا لتقرير من الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حققت مصر نجاحًا كبيرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفعت

قيمة هذه الاستثمارات من ٦.٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ إلى ٧.٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠[١].

وهناك توجه نحو سياسات جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل إطارًا قانونيًا جديدًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدلًا من الاعتماد على سياسة إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لجذب الاستثمارات. يُعتبر هذا التوجه تجسيدًا للاتجاه العام للإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي يتبعه معظم دول العالم تقريبًا منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. والمستثمر هو الفرد أو الكيان القانوني الذي يكون على استعداد لتحمل بعض المخاطر من أجل استخدام موارده الخاصة المتاحة من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح (علي، ٢٠٠٧، ص٦).

الاستثمار هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي ويحدد كمية وأسلوب هذا النمو. يتوقف معدل النمو المطلوب على قدرة البلد على جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف بشكل كبير على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي تؤثر على قرارات المستثمرين في الاستثمار في البلد. من خلال تحرير سياسات الاستثمار المباشر، سعت البلدان لاستكمال سياستها الوطنية من خلال توسيع شبكة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين معايير التحرير.

في مصر، تطورت السياسة التشريعية للاستثمار تبعًا للوضع الاقتصادي والاجتماعي، وفقًا للتحولات الاقتصادية العالمية ورغبة الدول في جذب المزيد من الاستثمارات. تعد مصر واحدة من الدول النامية التي تسعى جاهدة من خلال إصلاحاتها الاقتصادية لتحقيق النمو وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتعزيز التجارة الخارجية. تتطلب هذه الأهداف تحديث السياسات التشريعية للاستثمار بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي العالمي وتوفير فرص لجذب

[١] د. ماجد الخربوطلى: أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة ٤٠.٤ (٢٠٢٠): ١١١-١٢٦.

الاستثمارات الأجنبية. السياسة التشريعية تلعب دورًا كبيرًا في مساعدة الدولة على توسيع وجودها في السوق العالمية من خلال تقديم حوافز جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[١].

شهدت مصر تحسنًا في مناخ الاستثمار، حيث تم تنفيذ العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بهدف تسهيل الإجراءات وتبسيطها للمستثمرين. هذه الإصلاحات ساهمت في تحقيق نتائج إيجابية في عملية تأسيس الشركات من حيث تقليل الوقت والتكلفة والإجراءات اللازمة لبدء النشاط التجاري. نتيجة لهذه الجهود، حققت مصر تقدمًا ملموسًا في مجال تأسيس الشركات، حيث ارتقت من المركز ١٠٩ في تقرير عام ٢٠١٩ إلى المركز ٩٠ في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠. وتم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى إبريل ٢٠٢١، وتضمنت هذه المرحلة إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام. تم تقديم حلول جذرية للمشاكل الهيكلية التي كان يواجها الاقتصاد المصري، وذلك بوضع أسس لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز فرص الاستثمار وتحفيز نمو القطاع الخاص في مصر[٢].

المبحث الثالث

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة أداة حيوية في ظل التحولات الهامة والتحديات الاقتصادية التي تواجها جمهورية مصر العربية، وذلك لتعزيز الفرص الاستثمارية والتنمية الاقتصادية في البلاد. وتأتي هذه الدراسة لاستكشاف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المتنامية نتيجة لتأسيس وتشغيل هذه المناطق، في إطار استكشاف دورها الحيوي في تعزيز فرص الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي في مصر[٣].

---

[١] د. عبد الخالق قرشم وآخرون،: تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، ٢٠٢٠؛ ١٠(٧٤): ١٠٩٧-١١٦٩.

[٢] موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مصر: wwwinvestinegypt.gov.eg

[٣] د. عبد الخالق قرشم وآخرون: مرجع سابق، ص١٠٩٧-١١٦٩.

ومن هذا المنطلق ستقسم الدراسة هذا المبحث إلي مطلبين تتناول في المطلب الأول منها، دراسة الآثار الاقتصادية الناشئة عن المناطق الحرة. حيث سنحلل كيفية تأثير هذه المناطق على تعزيز الاستثمارات، وتعزيز التجارة والصادرات، وتوفير فرص العمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي في مصر. كما ستلقي الدراسة الضوء حول دور هذه المناطق في جذب رؤوس الأموال، وتعزيز الابتكار والتنافسية في السوق. أما في المطلب الثاني، ستتنقل الدراسة إلى استكشاف الآثار الاجتماعية المترتبة عن تأسيس المناطق الحرة. حيث سننظر في كيفية تأثير هذه المناطق على سوق العمل، وتوفير فرص العمل للشباب والمرأة، وزيادة مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد. كما سندرس أيضًا تأثير هذه المناطق على تحسين مستوى المعيشة وزيادة الاستقرار الاجتماعي في مجتمعاتها المحلية.

ومن خلال تحليل عميق لهذه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن المناطق الحرة، تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء حول الأهمية المتزايدة لهذه المناطق كوسيلة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة في مصر ومن هذا المنطلق سوف تتناول الدراسة هذا المبحث في مطلبين اثنين علي النحو التالي:

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة

المطلب الثاني:الآثار الاجتماعية للمناطق الحرة

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة

في سياق دراسة "دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر"، سيتم التركيز في المطلب الأول على استكشاف الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة. تُعتبر المناطق الحرة من الوسائل الفعّالة لتعزيز الاقتصاد، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص استثمارية ملائمة.

تأتي الآثار الاقتصادية للمناطق الحرة من تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المحلي والوطني. تُسهم هذه المناطق في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات، وتعزيز

الصادرات، وتوفير فرص العمل. علاوةً على ذلك، تُحفز المناطق الحرة على نقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات التحويلية والابتكارية[١].

تعود نشأة المناطق الحرة إلى ما يقارب الفي عام، ولقد مرات بمراحل مختلفة من التطور والازدهار، ورافق ذلك التطور التنوع في مجالات المناطق الحرة وأعمالها، فلقد أصبحت المناطق الحرة احدى الركائز التجارية في الكثير من البلدان. وقد سعت الدول إلى جذب الشركات الاستثمارية إلى مناطقها الحرة، مما أدى إلى ازدهار التجارة وزيادات النمو التجاري، وذلك لقلة القيود والمعوقات التي تحدد النشاط التجاري داخل المناطق الحرة[٢].

تعتبر الحوافز الاقتصادية المقدمة في المناطق الحرة، مثل الخصومات الضريبية والتسهيلات الجمركية، من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. تنعكس هذه الاستثمارات على الناتج المحلي الإجمالي وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المناطق الحرة على تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال إحداث فرص تشغيل وتنمية مهارات العمالة المحلية. يجذب النمو الاقتصادي المحقق في هذه المناطق الاستثمارات والمشاريع الجديدة مما يعزز التنمية المستدامة في البلاد.

وقد أخذت المناطق الاقتصادية الحرة في السنوات الأخيرة تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق حتى غدت تحتل أحد مراتب الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات في العديد من دول العالم لما تحققه هذه المناطق من زيادة في الإنتاج والتصدير، وتنشيط للحركة والتبادل التجاري، وتنمية موارد البلد من النقد الأجنبي، وامتصاص البطالة، واكتساب المعرفة وتوطين التكنولوجيا[٣].

---

[١] د.عبدالله سليمان عقلة الزيود: المناطق الحرة العربية وأثرها في تنمية البلد المضيف. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج٥، ع٥، (٢٠٢١).ص ٨٩ – ٩٨.

[٢] المرجع السابق،ص ٨٩– ٩٨.

[٣] د. حريري عبد الرزاق وآخرون: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر، المشاركة في فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، المنعقد يومي ٢٥ – ٢٦ ماي،٢٠١٦ جامعة محمد بوقرة، بومرداس. (٢٠١٦).

وتعد المناطق الحرة أحد الآليات الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتعزيز التجارة والاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وتشكل هذه المناطق بيئة استثمارية محفزة تسمح للشركات بالتوسع والتصدير والاستفادة من التسهيلات الجمركية والضريبية والتشريعات المرنة، وتوفر المناطق الحرة فرصة للشركات لتحسين كفاءتها وتنمية مهارات العمالة المحلية وتطوير الصناعات المحلية، والمناطق الحرة هي مناطق اقتصادية داخل الدول، حيث يتم تنفيذ تشريعات وسياسات محددة لتشجيع الاستثمارات وتسهيل التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي، وتتميز هذه المناطق بتوفير تسهيلات جمركية وضريبية وقوانين مرنة مما يجعلها جذابة للشركات المحلية والأجنبية[١].

تكمن أهمية المناطق الحرة في[٢]:

أولاً: تلعب المناطق الحرة دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات وتعزيز التجارة الدولية، فبفضل التسهيلات الجمركية والضريبية والتشريعات المناسبة، توفر هذه المناطق بيئة استثمارية مرنة تجذب الشركات الوطنية والأجنبية، ويمكن للشركات الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتسهيلات الاستيراد والتصدير لتحقيق تكاليف منخفضة وتسهيل عمليات التجارة الدولية. كما تساهم المناطق الحرة في تعزيز التواصل مع الأسواق العالمية وتوسيع قاعدة العملاء وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للبلاد.

ثانياً: تعمل المناطق الحرة على تنويع الاقتصاد وتنمية الصناعات المحلية من خلال جذب ونقل الشركات العالمية، تساهم المناطق الحرة في تطوير الصناعات الجديدة والمتقدمة في الدولة. تساعد هذه الصناعات في توفير فرص العمل وزيادة القيمة المضافة وتحسين المستوى التقني للبلاد. تعمل المناطق الحرة على تطوير قطاعات مثل الصناعات الإلكترونية وتكنولوجيا

---

[1] Hu, H., Wang, S. and He, J.L., Comparative advantages of free trade port construction in shanghai under the belt and road initiative. International Journal of Financial Studies, 8(1), 2020. p.6.

[٢] د.عز الدين سعيد إبراهيم الفارسي وآخرون:أثر المنطقة الحرة بمصراته على التنمية الاقتصادية في ليبيا: فرص وتحديات. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٤، ع٣، (٢٠٢٣). ص٣٨٢ – ٤٠٢.

المعلومات والاتصالات والأدوية والسياحة والخدمات المالية. تعمل هذه الصناعات على تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين توازن الاقتصاد.

ثالثاً: توفر المناطق الحرة فرص العمل وتساهم في تنمية المهارات، يتم توظيف العديد من العمال المحليين في المناطق الحرة، وتوفر هذه الفرص فرص عمل مستقرة ومحفزة. تساهم المناطق الحرة في تنمية المهارات وتوفير التدريب والتطوير المهني للعمال، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين فرص العمل في المنطقة.

رابعاً: تعمل المناطق الحرة على تعزيز التكنولوجيا والابتكار، من خلال جذب الشركات ذات التقنيات المتقدمة والخبرة العالمية، يتم نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى المناطق الحرة. وتساعد هذه التقنيات على تحسين الإنتاجية والكفاءة وتطوير صناعات مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية.

خامسا: تعمل المناطق الحرة على تعزيز الاستثمار في البنية التحتية واللوجستية، حيث توفر المناطق الحرة البنية التحتية المتطورة التي تشمل الموانئ والمطارات والطرق وشبكات اللوجستيات الحديثة[1]، كما يتم تقديم الخدمات المالية والاستشارية واللوجستية للشركات المتواجدة في المناطق الحرة[2]، مما يساهم في تحسين فعالية العمليات وخفض التكاليف.

-العوائد الاقتصادية للمناطق الحرة في مصر:

تعتبر المناطق الحرة من المشاريع الاقتصادية ذات العائد التجاري، والعائد الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي الذي يعتمد في نتائجه على نمو متوسط دخل الفرد وتحسين الحياة المعيشية للمواطن، وهو الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي ضمن منظومة التنمية، كما تعتبر من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، كتخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل العوائق أمام حركة رأس المال، ونشر بعض الصناعات التي تعتمد على التصدير للخارج، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، وزيادة إيرادات الدولة

[1] Shu, D., An Analysis on Comparative Advantages of Establishing the Free Trade Port in Shanghai. 2019.

[2] Irshad, M.S., SWOT analysis of Pakistan-China free trade agreement: Pros and Cons. International Journal of Asian Social Science, 7(1), 2017. pp.45-53

من النقد الأجنبي، وزيادة صادرات الدولة للخارج، وتعظيم دور الموانئ والمطارات. وينتج عن ذلك منافع اقتصادية منها[1]:

– استيراد التكنولوجيا المتقدمة في كافة المجالات، وتدريب العمالة الوطنية عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالعائد على المستثمرين والمشاريع، مثل الاستفادة من رأس المال المستثمر.

– حصول المشاريع على إعفاءات جمركية وضريبية، والاستفادة من البنية الأساسية التي توفرها الدولة لهذه المشاريع في المناطق الحرة، وخفض تكاليف وأسعار المنتجات، وتسويق إنتاج المشاريع في أسواق الدول المجاورة.

– للمناطق الحرة تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

ويتم ذلك من خلال عدة طرق[2]:

– توفر المناطق الحرة فرص التدريب وتنمية المهارات للعاملين.

– توفر المناطق الحرة فرص عمل متنوعة ومستقرة للسكان المحليين.

– يعمل في الشركات الموجودة في المناطق الحرة عدد كبير من العمال، مما يحسن مستوى القدرة الشرائية ويخفض معدلات البطالة في المنطقة، وبالتالي يساهم ذلك في تحسين الظروف المعيشية والحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية.

– تشكل هذه المناطق فرصة لاكتساب المهارات

– تساهم المناطق الحرة في تحسين النظام التعليمي وتوفير فرص التعليم العالي والتدريب المهني في المنطقة المحيطة بها.

---

[1] د. عز الدين سعيد إبراهيم الفارسي:"أثر تطبيق الرقمنة والتحول نحو الموانئ الذكية على استدامة سلسلة التوريد. دراسة حالة المنطقة الحرة في مصراته، ليبيا". رسالة ماجستير مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. (٢٠٢٣).

[2] Irshad, M.S., SWOT analysis of Pakistan–China free trade agreement: Pros and Cons. International Journal of Asian Social Science, 7(1), 2017. pp.45–53

- يمكن للشركات الموجودة في المناطق الحرة الاستفادة من الكوادر العلمية المحلية والتعاون في برامج التدريب والبحث والتطوير.

- يساهم ذلك في تحسين جودة التعليم وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في المجتمع.

جدول رقم ()

مؤشرات أداء المناطق الحرة في فبراير ٢٠٢١

المنطقة الحرة	عدد المشروعات	رأس المال (القيمة بالمليون دولار)	التكاليف الاستثمارية (القيمة بالمليون دولار)	فرص العمل بالألف	أهم الأنشطة
الإسكندرية	406	4,813	10,795	50.4	صناعة مفروشات والملابس الجاهزة ،الصناعات الكيماوية الصناعات البترولية ،صناعات هندسية
بورسعيد	83	1,003	2,673	34.8	صناعة الملابس الجاهزة والدوائر الكهربائية للمركبات
مدينة نصر	201	3,979	8,447	73.5	الملابس الجاهزة والمنسوجات ،صناعة الدوائر الكهربية للمكربات
السويس(بورتوفيق/ الأدبية/ عتاقة)	168	1,499	4,159	9.0	صناعات كيماوية - بناء اليخوت والسفن - تموين سفن
الإسماعلية	107	797	1,059	20.2	صناعة غزل ونسيج وملابس جاهزة ،صناعات دوائية
دمياط	24	63	288	3.4	صناعة الغزل والنسيج - تجهيز الخامات التعدينية
شبين الكوم	17	24	54	2.0	صناعات الغزل والنسيج ومنتجات الدخان
الإعلامية	70	1,044	928	6.6	الإنتاج الإعلامي
قفط	10	66	74	0.6	صناعات الادوية ومستلزماتها
	1,086	13,288	28,475	201.0	

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ويتطلب إنشاء المناطق الحرة تحسين البنية التحتية في المنطقة، بما في ذلك: الطرق والمطارات والموانئ وغيرها من الخدمات الأساسية. تعمل المناطق الحرة على تحسين البنية التحتية للمنطقة المحيطة، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة وتوفير الخدمات الأساسية مثل

الكهرباء والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. تتطور المناطق الحرة إلى مراكز حضرية متكاملة تستفيد من التحسينات في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية[1].

وتجذب المناطق الحرة الشركات والمستثمرين من مختلف البلدان والثقافات. يتم تبادل المعرفة والخبرات والمهارات بين الموظفين من خلفيات ثقافية مختلفة. وهذا يؤدي إلى تعزيز التفاعل الثقافي والتبادل الثقافي وتنمية العلاقات بين الشعوب وتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل[2].

تهدف المناطق الحرة إلى دعم فرص الاستثمار، وتبني ثقافة وسياسة فعّالة لخدمة المستثمرين، انطلاقاً من أهمية الاستثمار في دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد[3]. وتشمل هذه الفرص:

- توفير فرص عمل حقيقية للمواطنين مع تنمية مهاراتهم الفنية والإنتاجية.
- نمو معدلات التشغيل والتشغيل للقدرات والإمكانات الفنية والإنتاجية المتاحة.
- زيادة موارد النقد الأجنبي من خلال تنمية الصادرات والاستعاضة عن الواردات.
- جذب رأس المال المحلي والأجنبي المباشر وخلق تراكم رأس المال.
- جلب التكنولوجيا الحديثة لتنمية القدرات والإمكانات الإنتاجية والفنية.
- تطوير الروابط لدمج المناطق الحرة مع السوق المحلية.
- زيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية لتلبية احتياجات التصدير.

---

[1] Hu, H., Wang, S. and He, J.L., Comparative advantages of free trade port construction in shanghai under the belt and road initiative. International Journal of Financial Studies, 8(1), 2020. p.6.

[2] Shu, D., An Analysis on Comparative Advantages of Establishing the Free Trade Port in Shanghai. 2019.

[3] Lu, X., The development process, functional evaluation, and implications of world free trade zones. World Review of Political Economy, 5(3), 2014. pp.359-371.

دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في تعزيز الاقتصاد المصري

تسعى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى تحقيق أهداف استراتيجية تهدف إلى تعزيز دور المناطق الحرة في الاقتصاد المصري، ومن أبرز هذه الأهداف[1]:

- تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية: تسهم المناطق الحرة في تعزيز التنوع الصناعي والخدمي، مما يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات.
- جذب الاستثمارات: تعمل الهيئة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تنمية الصادرات: تسعى الهيئة إلى زيادة الصادرات الخارجية المباشرة، مما يساهم في تحسين الميزان التجاري للدولة.
- توطين التكنولوجيا المتقدمة: تهدف الهيئة إلى إدخال تقنيات حديثة ومتطورة إلى السوق المصري، مما يساهم في رفع كفاءة الإنتاج.
- تعزيز الوضع التنافسي: تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، مما يزيد من فرص التصدير.
- توفير فرص العمل: تساهم المناطق الحرة في خلق العديد من فرص العمل، مما يساعد في تقليل معدلات البطالة.
- نقل الخبرات الفنية: تسهم المناطق الحرة في نقل المعرفة والخبرات الفنية من الشركات الأجنبية إلى العمالة الوطنية.

[1] د. حسام محمد عشماوي: دور نظام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٥٩، ج١، (٢٠٢٤)،ص ٦٤١ – ٦٧٦.

مؤشرات أداء المناطق الحرة

تقوم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإدارة ٩ مناطق حرة عامة و٢٠٥ مناطق حرة خاصة حتى نهاية فبراير ٢٠٢١. وفيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة[١]:

١. إجمالي المشروعات: بلغ عدد المشروعات العامة بنظام المناطق الحرة ١٠٨٦ مشروعًا (٨٨١ مشروعًا كمناطق حرة عامة و٢٠٥ كمناطق حرة خاصة).

٢. رؤوس الأموال:

– بلغت رؤوس الأموال ٣.١٣ مليار دولار للمناطق الحرة العامة و٤.٦ مليار دولار للمناطق الحرة الخاصة.

– تمثل المساهمات الأجنبية ٣.٢ مليار دولار بنسبة ١٧% من إجمالي رؤوس الأموال.

٣. فرص العمل:

– تم توفير ٢٠١ ألف فرصة عمل مباشرة، منها ١١٠ آلاف فرصة عمل للمناطق الحرة العامة و٩١ ألف فرصة عمل للمناطق الحرة الخاصة.

٤. حجم الاستثمارات: بلغ حجم الاستثمارات ٥.٢٨ مليار دولار، منها ٤.١٣ مليار دولار للمناطق الحرة العامة و١.١٥ مليار دولار للمناطق الخاصة.

٥. تنوع الأنشطة الاستثمارية: تشمل الأنشطة الاستثمارية صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الكيميائية والبترولية، وصناعات الأدوية ومستلزماتها، ومنتجات الدخان.

٦. تنمية موارد الخزانة العامة: تساهم الرسوم التي تحصّلها الهيئة في تنمية موارد الخزانة العامة من النقد الأجنبي.

العوائد الاقتصادية غير المباشرة

تتمثل العوائد الاقتصادية غير المباشرة للمناطق الحرة في النقاط التالية[١]:

[١] د. حسام محمد عشماوي: دور نظام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار، مرجع سابق،ص ٦٤ – ٦٧٦.

- تشجيع أنشطة نقل البترول: تساهم الأنشطة المرتبطة بنقل الغاز الطبيعي واستثمارات ضخمة في تعزيز الاقتصاد.
- استثمارات في الصناعات الاستراتيجية: جذب الاستثمارات للنهوض بصناعات مثل الإسمنت ومواد البناء والأسمدة.
- استثمار في النقل البحري: بلغ إجمالي عدد السفن المملوكة للمشروعات بنظام المناطق الحرة نحو ٣٨ سفينة تمثل ٣.٢٣% من إجمالي عدد سفن الأسطول المصري.
- تنمية خدمات إدارة الموانئ: تعمل الهيئة على رفع كفاءة الموانئ من خلال تحسين الخدمات والتجهيزات.
- زيادة الرقعة الزراعية: تشجيع استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاج الزراعي من خلال المناطق الحرة.
- ترشيد تكاليف الإنتاج: تسهم مشروعات التخزين في توفير خامات ومستلزمات الإنتاج.
- تفعيل اتفاقية الكويز: ساهمت مشروعات المناطق الحرة في زيادة استثمارات صناعات الملابس الجاهزة، مع توسعات جديدة في المشروعات القائمة.

لذا تعتبر المناطق الحرة أداة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد المصري من خلال جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا. تبرز المؤشرات الاقتصادية الإيجابية دور هذه المناطق كمحركات رئيسية للنمو والتنمية المستدامة.

---

[1] د. نبيل الجداوي: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية: حالة مصر، (ورقة ١ عمل مقدمة إلى الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة؛ أثر اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة)، من ١٤ – ١٨ مايو ٢٠٠٦،القاهرة، ص ١٠.

انعكاسات إنشاء المناطق على الصادرات والاقتصاد[1]:

إن إنشاء المناطق الحرة للتصدير يمثل خطوة استراتيجية هامة في تعزيز الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي. تلعب هذه المناطق دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل، تحسين قاعدة الإنتاج، وتعزيز التبادل التجاري مع الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي إنشاء هذه المناطق إلى زيادة فرص التصدير وتوسيع شبكات التجارة الخارجية، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل الوطني. تعمل المناطق الحرة أيضًا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبناء شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية، مما يعزز التكنولوجيا والابتكار في البلاد المستفيدة. بشكل عام، يمكن القول إن إنشاء هذه المناطق يسهم بشكل كبير في تعزيز الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي للدولة.

وأهمية المناطق الحرة الصناعية للتصدير في سياق التجارة الخارجية تكمن في كونها تعتبر قاعدة لنمو الصادرات في الدول المُستفيدة. يمكن أن يتحقق هذا النمو من خلال تطور صادرات المشاريع المنضوية تحت هذه المناطق نحو الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تنبثق عن هذه العمليات[2]:

– يهدف تنويع مصادر الدخل إلى توسيع قاعدة الإنتاج والصناعة والخدمات لإيجاد مصادر دخل بديلة للنفط.

– تطلق العملة الوطنية من ربطها بالدولار، وتحدد سعر الصرف وفقًا لمجموعة من العملات الدولية بناءً على العلاقات التجارية المعنية.

– تعمل على تنويع الصادرات الوطنية وعدم الارتباط بها بنوع معين من الصادرات، للتخلص من التبعية للنفط.

---

[1] د. زوينة ريال: المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص: التحليل لاقتصادي، جامعة الجزائر، ١٩٩٦/١٩٩٧، ص٢٦.

[2] د. زوينة ريال: مرجع سابق، ص٢٦.

– تعزز تحرير الصادرات الصناعية، مما يقود إلى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

– تشجع إنشاء صناعات تصديرية في المناطق الحرة، مما يعزز التنمية في صناعات مساعدة ويعزز مستوى الصادرات.

– تحافظ على تبادلات تجارية قوية وتعزز النصيب الوطني في التجارة الدولية من خلال المنتجات التنافسية في التداول الدولي.

– تعزز تحسينات الصادرات عندما تنشئ شراكات مشتركة مع شركات محلية وتقدم خبراتها.

– تسهم في نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات والخبرة من خلال تدريب العمالة في البلدان المستفيدة.

– تسهم في توفير فرص عمل للشباب وخاصة أصحاب الكفاءات، وتعمل على الحد من هجرة الكفاءات الوطنية.

– تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التحفيزات المقدمة كالإعفاءات الجمركية والضريبية.

المطلب الثاني

الآثار الاجتماعية للمناطق الحرة

لعل فهم الآثار الاجتماعية للمناطق الحرة يعتبر أمراً أساسياً لفهم النتائج غير المباشرة على المجتمعات المحلية والفرص المتاحة لهم. وتلعب المناطق الحرة دوراً حيوياً في توفير فرص العمل ورفع مستوى التوظيف في المناطق المجاورة. عندما يتم جذب الاستثمارات إلى هذه المناطق، يتم خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين، مما يساهم في تخفيف البطالة وتعزيز التنمية المجتمعية. إلى جانب ذلك، تسهم المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة

والخبرات. تعمل هذه المناطق على تحسين القدرات الفنية والمهارات لدى العمالة المحلية، مما يعزز الابتكار والتطوير في السوق المحلية وبالتالي يؤثر إيجاباً على النواتج الاجتماعية[1].

وتسهم المناطق الحرة أيضاً في تحفيز الاستثمارات في المجالات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان. بفضل الإيرادات الضخمة التي يجلبها الاستثمار في هذه المناطق، يستطيع القطاع الحكومي تقديم خدمات عامة أفضل وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية.

وفهم الآثار الاجتماعية للمناطق الحرة يعتبر أمراً حيوياً لتقييم الأثر الشامل الذي تتركه هذه المناطق على المجتمعات المحلية. سيتم في الأبحاث القادمة استكشاف المزيد حول دور المناطق الحرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر والمنطقة بشكل عام.

كذلك من فوائد إنشاء المناطق الحرة عديدة، منها[2]:

أولاً: أنها تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، حيث تساهم في زيادة صادراته وتعزيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: أن المناطق الحرة تعتبر احتياطياً استراتيجياً حيث توفر السلع الضرورية وتعزز استقلال الدولة في تلبية احتياجاتها الأساسية.

ثالثاً: أن المناطق الحرة تساهم في تحقيق التكامل الصناعي في المنطقة المحيطة والدول المجاورة، حيث تشجع على تطوير سلاسل التوريد والتعاون الصناعي بين الدول.

رابعاً: أنها تساهم في توسيع الملكية الخاصة وتعزيز اقتصاديات السوق، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة ويقلل من معدل البطالة.

خامساً: أنها تعزز أهمية التبادل التجاري من خلال القدرة على تسويق وتصدير المنتجات خارج المنطقة الحرة.

---

[1] د. مدحت كاظم راضي القريشي:المناطق الصناعية: دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشكلات التي واجهتها (مع الإشارة إلى تجارب بعض البلدان). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ١٥(٥٤). (٢٠١٧).

[2] LEE, J.W., Sustainable Competitive Advantages for Regional Development: An Exploratory Study of the China (Anhui) Pilot Free Trade Zone. The Journal of Asian Finance, Economics and Business)JAFEB), 9(7), 2022. pp.17-26.

سادساً: أنه من الممكن الاستفادة من البنية الأساسية والاقتصاديات المتاحة في البلد المضيف لتطوير المناطق النائية واستدامة النمو الاقتصادي، فضلاً عن جذب التكنولوجيا المتقدمة من خلال الشركات الأجنبية.

سابعاً: تساهم المناطق الحرة في تحفيز وتنمية التجارة في الخدمات بالدولة، كالخدمات المصرفية والنقل المتعدد الوسائط والاتصالات، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

ثامناً: تعمل على تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال توفير الإعفاءات والمزايا الجمركية والضريبية، مما يعزز تدفق النقد الأجنبي إلى الدولة.

تاسعا: تساهم المناطق الحرة في توفير فرص العمل وخفض معدل البطالة، وتساهم في تنمية مهارات العاملين من خلال استخدام التكنولوجيا في التدريب وتحسين كفاءتهم. عاشراً، تعمل المناطق الحرة على تعزيز القيمة المضافة وتمكين استخدام المواد المحلية في مختلف الصناعات، مما يعزز الصناعات الوطنية ويحسن الموارد[1].

أولا: دور المناطق الصناعية في التنمية الاقتصادية

دور المناطق الصناعية في التنمية الاقتصادية يعد حجر الزاوية في دفع عجلة الاقتصاد وتعزيز النمو الصناعي في العديد من البلدان. يتم تجسيد هذا الدور من خلال مجموعة متنوعة من الجوانب التي تعكس الأهداف التي توجه تأسيس المناطق الصناعية[2].

تجربة بعض البلدان كشاهدة على الدور التنموي الفعال للمناطق الصناعية، حيث أظهر نموذج هذه المناطق نجاحًا في تحقيق أهدافها الأساسية. على سبيل المثال، جاءت جمهورية الدومينيكان بأكثر من مئة ألف فرصة عمل من الصناعة، مما ساهم في تنويع النشاط

[1] Seretis, S.A. and Tsaliki, P.V., Absolute advantage and international trade: Evidence from four Euro-zone economies. Review of Radical Political Economics, 48(3), 2016. pp.438-451.

[2] د. مدحت كاظم راضي القريشي: مرجع سابق، ص٥٤.

الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع الزراعي. وقد ظهرت نتائج مشابهة في بلدان أخرى مثل موريشيوس، كوريا الجنوبية، هندوراس، السلفادور، بنغلادش، وفيتنام[1].

وتجربة بنغلادش تلقى الضوء على جهودها في جذب الاستثمارات التكنولوجية الحديثة، وتوجيهها نحو قطاع النسيج مما سمح لها باستغلال المزايا التنافسية في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يشير تأثير المناطق الصناعية إلى ربط الأداء الاقتصادي السريع بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي[2].

فيما يتعلق بتحديد أسباب ومحفزات النمو في المناطق الصناعية، يُشدد البعض على أهمية توفير المستلزمات الأساسية مثل الأرض الصناعية والبنية التحتية ومصادر الطاقة. يبرز الدور الحاسم للبنية التحتية في نجاح المناطق الصناعية، في حين تتجاهل المحفزات هذا الجانب المهم[3].

في دراسة أسباب وعوامل النمو في المناطق الصناعية، يبرز بعض الخبراء أهمية توفير المستلزمات الأساسية كعنصر حاسم يؤثر بشكل كبير على تحقيق النجاح في هذه المناطق. بينما قد تكون الحوافز مهمة، إلا أن توفير الأرض الصناعية والبنية التحتية الملائمة ومصادر الطاقة تعتبر العامل الأساسي الذي يحدد مدى تفوق وازدهار المناطق الصناعية. والدراسات الحديثة تسلط الضوء على أن البنية التحتية تلعب دورًا أساسيًا في نجاح المناطق الصناعية، حيث تسهم بشكل كبير في خلق بيئة ملائمة للاستثمار وللنمو الاقتصادي. فعندما تتوفر البنية التحتية المناسبة، يتم تحفيز الشركات على الاستثمار وبناء المشروعات، ويتم تعزيز الإنتاجية

---

[1] Farole, T. Second best? Investment climate and performance in Africa's special economic zones. Investment Climate and Performance in Africa's Special Economic Zones (October 1, 2010). World Bank Policy Research Working Paper, (5447). (2010).

[2] Ibid ,p2

[3] Ujjiani Halim ,Special Economic Zones (SEZs) Untold Agonies ,Experiences from Asian Countries ,SEZs as Engine of Economic Growth in Asia :Acritical Appraisal, p11.

بشكل عام، ويظهر أن المحفزات وحدها قد لا تكون كافية لدعم نمو المناطق الصناعية بشكل فعال. فالاهتمام بتطوير البنية التحتية يعزز القدرة على استقطاب الاستثمارات وتطوير الصناعات بشكل مستدام. بالتالي، يتضح أن الاستثمار في بنية التحتية يعتبر استثماراً استراتيجيًا يجب أن يحظى بالأولوية لضمان نجاح وازدهار المناطق الصناعية وتعزيز دورها في تعزيز الاقتصاد المحلي والنمو المستدام[1].

وتجربة ماليزيا تعكس العديد من الإيجابيات التي أتت من خلال المناطق الصناعية في البلد، والتي أحدثت تأثيرات إيجابية هامة ومنافع ملموسة. وتجربة ماليزيا توضح بوضوح الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تقدمها المناطق الصناعية كدافع رئيسي لتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلي. فمن الناحية الاقتصادية، أسهمت المناطق الصناعية في ماليزيا بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام. من خلال تجذير صناعات جديدة وتنويع قاعدة الاقتصاد، حققت هذه المناطق زخمًا اقتصاديًا هامًا وتعززت مكانة ماليزيا كواحدة من الأقطاب الرئيسية في الإنتاج الصناعي في المنطقة. بجذب الاستثمارات وتعزيز التجارة، ساهمت المناطق الصناعية في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق استدامة مالية على المدى الطويل[2].

من جهة أخرى، على الصعيد الاجتماعي، فإن تطور المناطق الصناعية في ماليزيا نتج عنه فرص عمل جديدة وواسعة للسكان المحليين. هذا النمو الاقتصادي المحفز سهّل تحقيق توازن اجتماعي عن طريق تخفيف حدة البطالة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، من خلال تدريب العمالة المحلية وتطوير مهاراتها، ساهمت المناطق الصناعية في رفع مستوى التوظيف وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للسكان المحليين. ويمكن القول إن النجاح الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الصناعية في ماليزيا يشكل نموذجا ملهما يبرز أهمية دورها

---

[1] Thomas Farole ,op.cit.,p2

[2] Yeow Teck Chai and Ooi Chooi Im , The Development of Free Industrial ones – The Malaysian Experience ,27 April 2009,pp 11-14.

الحيوي في تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل الضرورية لرفاهية المجتمعات المحلية ولنجاح الاقتصاد الوطني على المستوى الشامل، ويمكن تلخيص بعض الفرص التي توفرت[1]:

١. فرص التصدير والاستبدال: تأسيس المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا أتاح للبلد فرصة لاعتماد استراتيجية مزدوجة. بالجانب الأول، تم تأسيس صناعات موجهة للتصدير، بينما تم توجيه الاهتمام الثاني نحو صناعات التحليل المحلية.

٢. بيئة مواتية للشركات: تطور المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا وفر بيئة مواتية للشركات المتوجهة للتصدير، حيث استفادت هذه الشركات من سهولة استيراد المواد الخام والمعدات والبنية التحتية المتطورة.

٣. ظهور الصناعات الإلكترونية والكهربائية: تأثير المناطق الصناعية في ماليزيا أدى إلى ظهور وتطور صناعات إلكترونية وكهربائية مهمة في البلاد.

٤. نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات: دخول الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الصناعات سهّل نقل التكنولوجيا وشجع تطوير المهارات المحلية، حيث ارتقى العمال الماليزيون إلى مواقع قيادية في الإدارة والجوانب التقنية.

٥. تطوير الصناعات المحلية: زيادة تواجد الشركات العالمية في هذه المناطق شجع على تطوير الصناعات المحلية التي تقدم القطع والخدمات لشركات العالمية.

٦. تدريب العمالة ورفع مستوى الخبرات: الشركات متعددة الجنسيات في المناطق الصناعية ساهمت في تدريب العمالة واستثمار في رفع مستوى خبرات الموظفين الإداريين والفنيين.

٧. انتشار قاعدة عمالة نسائية واسعة: تطور المناطق الصناعية أدى إلى انتشار وتوسع قاعدة العمالة النسائية في ماليزيا.

٨. إنشاء فرص العمل وتقليل البطالة: نمو المناطق الصناعية في بدايات السبعينيات ساهم في خلق الآلاف من فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، مع توفير فرص عمل متنوعة للنساء.

واستناداً إلى التجربة النموذجية لبلدين عربيين، وهما مصر والأردن، تم إجراء دراستين شاملتين حول المناطق الصناعية المتقدمة في هاتين البلدين، والتي أكدت أن المناطق الصناعية في كل

[1] Yeow Teck Chai and Ooi Chooi Im ., opcit., pp (11-14).

من مصر والأردن نجحت في تحقيق أهدافها على المدى القصير. بشكل خاص، تم تحقيق نجاح ملحوظ في مجالات التشغيل، وزيادة القيمة المضافة، وجذب الاستثمارات، وذلك برغم وجود اختلافات في مستوى الأداء بين البلدين. وعلى الرغم من التقدم الواضح الذي تم تحقيقه في الجوانب الاقتصادية الرئيسية على المدى القصير، إلا أن الدراسات الشاملة جداً تشير إلى عدم وضوح دور المناطق الصناعية في الطويل الأمد. يعزى هذا الأمر جزئياً إلى التحديات الهيكلية والاقتصادية الكبيرة التي تواجه البلدين، مما يجعل الجوانب الاستراتيجية والاستدامة للمناطق الصناعية محورية لتعزيز دورها في تحقيق الازدهار الشامل على المدى الطويل[1].

ولذا، يظهر أن هناك حاجة ملحة إلى استكمال البحوث والجهود التحليلية لتقييم الآثار الفعلية للمناطق الصناعية في مصر والأردن على المدى الطويل، وتحديد الخطوات المستقبلية الضرورية لتعزيز دورها وتسهيل تحقيق التنمية الشاملة والاستدامة في البلدين.

ثانيا–الدول النامية وتطبيق المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمدها الدول النامية لتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تُعد هذه المناطق تجسيدًا للجهود الحكومية لتوفير بيئة تجارية ملائمة ومليئة بالفرص، من خلال تقديم مزايا مثل الإعفاءات الضريبية والأنظمة الجمركية الميسرة والتسهيلات الإدارية. يهدف تطبيق المناطق الحرة إلى تعزيز قدرة الدول النامية على المنافسة في الأسواق العالمية وتعزيز اقتصادها من خلال استغلال الموارد المتاحة بشكل فعال وتحفيز الابتكار والاستثمار في الصناعات الحديثة والتكنولوجيا. هذا التوجه الاقتصادي يمثل فرصة جذابة للدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة تنوع اقتصادها.

[1] Ahmed Farouk Ghoneim and Talib Awad., Ghoneim, A. F., & Awad, T. Impact of qualifying industrial zones on Egypt and Jordan: a critical analysis. UNCTAD Research Paper, (2009). pp 1-5.

– صياغة سياسة تشغيل للمناطق تعد تحديًا مهمًا وصعبًا بالنسبة للبلدان النامية، خاصة في ظل التركيز على إيجاد فرص عمل وتواجه تحديات سببها عادة التوفير الرخيص للعمال في المناطق الحرة. تلك التحديات تصبح أكثر تعقيدًا نظرًا لحاجة التوازن بين مصالح أصحاب العمل والعمال، وتفاقمها وجود نسب عالية من البطالة المزمنة في البلدان النامية[1].

– سياسات التشغيل تواجه تحدي يتطلب تحسين مستوى المعيشة للعمال الحاليين، بالإضافة إلى جذب استثمارات جديدة من خلال تيسير لوائح العمل، وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل.

– لحماية معايير العمل في المناطق وجذب المستثمرين، يجب على البلدان النامية أن تجد التوازن بين تعزيز حقوق العمال وعدم تثبيط المستثمرين المحتملين في المناطق الحرة.

– البلدان المضيفة يجب أن تدرك أن حقوق التوظيف الدولية قد تكون غير مهمة بالنسبة للمستثمرين، وهذا قد يؤدي إلى عدم اعتماد معايير عمل مناسبة في تلك المناطق.

– تحسين الروابط مع الاقتصاد المحلي يمكن أن يكون أداة فعالة لزيادة فرص العمل التي تولدها المناطق الحرة، وليس فقط التحفيز للعمليات ذات العمالة الكثيفة.

– تطوير الخبرة وتعزيز الاقتصاد المحلي يعدان جزءًا أساسيًا من جذب الاستثمارات وتعزيز فرص العمل في المناطق الحرة.

ويمكن للدول النامية، في سعيها لتطوير القدرات المحلية في الإنتاج للأسواق الدولية، أن تكون مستعدة لتشجيع المواطنين على المشاركة في المناصب الإدارية والفنية الرئيسية. ومع ذلك، يجب على واضعي السياسات أن يدركوا أن الشركات في معظم المناطق الحرة هي أساساً مصانع تجميع تحتاج إلى عدد قليل من الموظفين على مستوى عالٍ. ونظراً لأن الشركات الأجنبية النشطة في تلك المناطق متكاملة عمودياً، فإن القرارات الإدارية والفنية غالباً ما تُتخذ من المقر الرئيسي للشركة، وليس من قبل الشركة الفرعية المحلية. ومع ذلك، يبدو أن هناك

[1] Hazem Hassan Gomaa: International Investment in Free Zones in Egypt, Opcit., p 73.

إمكانية لخلق فرص عمل في المناصب الإدارية ضمن المناطق الحرة التي تعتمد على المواطنين ذوي التعليم الجيد والخبرة والمهارات.

ثالثا: التحديات والمشكلات التي رافقت المناطق الصناعية

عندما نلقي نظرة على الدراسات الاقتصادية المنشورة حول تجارب المناطق الصناعية، نجد أن هناك العديد من التحديات والمشكلات التي واجهت هذه المناطق في بعض البلدان، وتركت آثارًا سلبية على أدائها. يجب الإشارة أولاً إلى أن تجربة البلدان الآسيوية في مجال المناطق الصناعية ليست متجانسة تمامًا، مما يجعل من الصعب تكرار النماذج بنجاح، حيث أن تأثير المناطق الصناعية يختلف من بلد لآخر[1]. بينما تحققت نتائج إيجابية في بعض الحالات وساهمت المناطق الصناعية في التنمية، لم تحقق بلدان أخرى الاستفادة الكاملة. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد استفادت مؤقتًا من المناطق الصناعية، إلا أن النتائج على المدى الطويل قد تكون مختلفة. فهناك تحديات هيكلية واقتصادية محددة قد تحد من قدرة بعض البلدان على تحقيق الاستفادة الكاملة من المناطق الصناعية على المدى البعيد. من ثم، يجب توجيه التركيز نحو دراسة الأثر الفعلي للمناطق الصناعية في هذه البلدان وتحليل العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق على المدى الطويل[2].

وتظهر التهديدات والتحديات والمشكلات ذات التأثير السلبي في التالي:

١- عند استعراض الأدبيات الاقتصادية حول تجربة النمو السريع للصين والهند في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية على مدى عقدين، نجد ان البطالة والفقر المدقع والجوع لازالت تشكل تحديا كبيرا. فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ في بلدان آسيا بشكل عام، فإن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، حيث بلغ معدل البطالة في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤.٧%، مما يعني وجود حوالي ٧٩ مليون شخص

[1] د. مدحت كاظم راضي القريشي،: مرجع سابق، ص ٥٤.

[2] Ujjiani Halim.,SEZs, as Engin of Economic Growth ,op.cit.,p11.

يعانون من البطالة. ورغم ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان ٦.٤%، فإن معدل النمو في التشغيل كان فقط ١.٦% خلال الفترة نفسها[١].

يجب التأكيد على أن مشكلة البطالة هي مشكلة معقدة تتأثر بعوامل عدة، منها السياسات الاقتصادية ونوع التكنولوجيا المستخدمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، لا يمكن للمناطق الصناعية بمفردها حل مشكلة البطالة في بلدان ضخمة مثل الصين والهند، بل تعتبر واحدة من العوامل في إطار السياسات الاقتصادية. يتوجب تكامل الجهود من خلال سياسات اقتصادية مناسبة، إدارة فعالة، واستقرار سياسي واقتصادي. بالإضافة، فإن قدرة الاستثمار الأجنبي على خلق فرص عمل تعتمد بشكل كبير على سوق العمل ومستوى المهارات لدى القوى العاملة[٢].

٢- فيما يتعلق بتأثير المناطق الصناعية على الاستثمار الأجنبي، يشير البعض إلى ان الاستثمار الأجنبي قد يؤدي في بعض الحالات إلى استبدال الاستثمار المحلي نتيجة للاستخدام الأفضل للتكنولوجيا والإدارة في الاستثمار الأجنبي. وبالنظر إلى علاقة الاستثمار الأجنبي بالاستثمار المحلي، تعتمد هذه العلاقة على نوع الاستثمار والبيئة التنظيمية المحلية، التي تتأثر بالعوامل الدولية. ونتيجة لذلك، يُعتقد من قبل البعض أن تدفق الاستثمار الأجنبي، في بعض الحالات، لم يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستثمار المحلي[٣].

---

[1] Ibid.,p11.

[2] U jjiani Halim,SEZs,Employment and Labour Rights a Major Concern in SEZs,p15.

[3] Sahoo, P., & Nataraj, G. FDI in South Asia: Policy, trends and perspectives. GITAM Review of International Business, 1(1), (2008). p 35.

٣- تدل التجارب على أن المنافع الناتجة عن المناطق الصناعية غالبا ما تكون محصورة في الأمد القصير. فعلى الرغم من استناد المناطق الصناعية إلى الأسواق الحرة والسياسات الليبرالية وزيادة الخصخصة، يعارض البعض الفكرة التي تقول إن زيادة مدى الليبرالية والخصخصة وتعزيز الأسواق الحرة ستؤدي بالضرورة إلى النمو المستدام. يعتمد الاستثمار الأجنبي في المناطق الصناعية بشدة على الأسواق العالمية وعلى الاقتصاد العالمي المتقلب[1]. وتؤكد مجموعة من الباحثين أن استبدال السياسات الحكومية التدخلية بالسياسات التي يقودها السوق لم يسفر عن تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة، وهو ما نوهت به منظمة الأونكتاد[2].

٤- من ناحية أخرى، ينتقد بعض الأشخاص التأثير السلبي للمناطق الصناعية على العوائد المالية للحكومات، مشيرين إلى تجارب بعض البلدان الآسيوية حيث تُقدم حزم مربحة للمستثمرين الأجانب في المناطق الصناعية تتيح لهم تحويل أرباحهم إلى الخارج. تجارب معينة أظهرت أن هذه المحفزات المالية قد أدت إلى تقليل العوائد المالية للبلدان المضيفة، ولم تُسهم في تنمية اقتصادية طويلة الأمد أو استدامتها[3]. هناك تحذيرات من وزير المالية الهندي وبنك الاحتياط المركزي الهندي وصندوق النقد الدولي بشأن فقدان الدولة للعوائد المالية المحتملة بسبب الإعفاءات الضريبية الكبيرة التي قد تدفع بعض الصناعات لمغادرة المناطق الصناعية بمجرد انتهاء فترة الإعفاء. وتُشير التجارب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى استخدام الحكومات كثيرًا للحوافز الضريبية دون وضع قيود محددة، مما أدى إلى تحقيق

[1] Ujjaini Halim,ibid,p 13.

[2] Ibid.,p 13

[3] Ibid p 14.

مكاسب غير متوقعة للمستثمرين. المعالجة الناجحة لهذه المشكلة تتطلب توازنًا بين المنافع المالية للصناعات والدولة المستضيفة للاستثمارات في المناطق الصناعية، وهو أمر يثير تحديًا في ظل المنافسة القوية بين البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية[1].

٥- بعض الأفراد يلومون تجربة المناطق الصناعية لعدم تحقيق التوازن بين الأقاليم داخل البلدان المضيفة للاستثمارات، حيث لم تكن الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على تلك المناطق متوازنة بين المناطق والأقاليم المختلفة، مما أدى إلى تفاوت واضح في توزيع الفوائد التنموية. وهذه الظاهرة لاحظت في الصين والفلبين وبنجلاديش والهند، مما أظهر أن المناطق الصناعية تعزز النمو غير المتوازن داخل هذه البلدان. ومع ذلك، ليس من استفادة بعض الأقاليم من تحقيق التنمية أكثر من الآخر بالضرورة انتقادًا للمناطق الصناعية، حيث تنتمي هذه المشكلة لنطاق السياسة الصناعية الشاملة التي ينبغي عليها توجيه وتعزيز الاستثمارات في الأقاليم المختلفة بقدر الإمكان، ولا يجب ألقاء اللوم على المناطق الصناعية عند انعدام التوازن في فوائد التنمية[2].

٦- ثمة مشكلات أخرى قد تواجه بعض المناطق الصناعية ناتجة عن تطور المسار الصناعي الذي قد يهدد استمراريتها وقدرتها على المنافسة مع مناطق صناعية أخرى. على سبيل المثال، في مراحل تطورها الأولية، تواجه الصناعات ذات كثافة عمالية وتكنولوجيا منخفضة التكلفة قضاياً تتعلق بالخوف من فقدان الوظائف بسبب

[1] Ibid,.

[2] Ibid ,p 12.

التنافس الدولي، حيث يتم تفضيل بعض البلدان على أخرى من خلال منح مزايا وحوافز أكبر.

وتجسدت هذه المشكلة في تجارب كوريا الجنوبية وتايوان في الستينات والسبعينات، حيث فقدت المنتجات التنافسية ميزتها نتيجة ارتفاع مستويات الأجور، مما دفع رؤوس الأموال إلى الهروب إلى مناطق أخرى ذات أجور منخفضة مثل إندونيسيا وتايلاند والمكسيك. وبسبب هذا السبب، تكون القوى العاملة في المناطق الصناعية عادةً ذات طبيعة مؤقتة، دون ضمانات لاستمرارية العمل لأصحاب المهارات المنخفضة في تلك المناطق[1].

٧- تواجه المناطق الصناعية تحديات أخرى من خلال ظاهرة العولمة وتحرير التجارة الحرة وقواعد منظمة التجارة العالمية، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. على سبيل المثال، بدأت ماليزيا تخفيض الرسوم الجمركية على منتجات منطقة التجارة الحرة AFTA منذ عام ٢٠٠٣، دون ملاحظة انسحاب الشركات من المناطق الصناعية. يعتقد بعض الأشخاص أن تطبيق بنود AFTA سيفيد المستثمرين الأجانب بفضل البنية التحتية المتطورة في ماليزيا. هذا يظهر أن اتفاقيات التجارة الحرة قد لا تؤثر سلبًا على الشركات في المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا. المناطق الصناعية في ماليزيا تستفيد من قربها من الصناعات المساندة وخدمات اللوجستيات والتدريب على المهارات لتطوير الموارد البشرية، مما يجعلها مكانًا مثاليًا للمستثمرين الأجانب الذين يهدفون لتوسيع نطاق أعمالهم عالميا، ويجب أن تكون المناطق الصناعية وسيلة لتسهيل وجذب الاستثمارات لصالح البلاد وينبغي دعمها بسياسات وأدوات تعزز بيئة عمل صحية[2].

---

[1] Ibid ,p 16.

[2] Yeow Teck Chai and Ooi Chooi Im.,op.cit.,p 22.

٨- هناك تحديات كبيرة تواجه المناطق الصناعية، مثل تقلبات النشاط الإنتاجي التي تؤثر سلبًا على الإنتاجية والعمالة والعوائد المالية. على سبيل المثال، في ماليزيا، تعاني الصناعات الإلكترونية والكهربائية من فترات من الانتعاش والكساد المتتالي، مما يؤثر على حجم الإنتاج وعلى فرص العمل والعوائد المالية للشركات المعنية[1].

٩- فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، تعاني المناطق الصناعية من عدة تحديات. منها ضعف الصلة بين الصناعة، الصادرات، الاستثمار، واستراتيجيات المناطق الاقتصادية، حيث تكون المبادرات غير منسقة. كما أن الاستراتيجيات غير المتناسقة أدت إلى تضارب بين سلطات المنطقة وهيئات تشجيع الاستثمار. تواجه القطاع الخاص صعوبات في العمل بشكل كاف، وتفتقر إلى الشفافية في عمليات تصميم الأرض وعمليات المزايدة ومعايير الاختيار. وتظهر ضعف خدمات تطوير الأعمال ونقص في التسهيلات المقدمة وضعف البنية التحتية، مما يؤثر على المناطق الاقتصادية[2].

١٠- وتواجه المناطق الصناعية مشكلة مع قوانين العمل في البلدان المستضيفة للاستثمار الأجنبي، حيث لا تلتزم بتطبيقها في المناطق الصناعية. تفتقر الحكومات إلى الإشراف الكافي على احترام حقوق العمال، ويحظر أحيانًا نشاط نقابات العمال أو لا يُشجع عليه في المناطق الصناعية[3].

١١- ومن جانب آخر، يواجه النساء تحديات كبيرة في المناطق الصناعية حيث يشكلن النسبة الأكبر في قوى العمل في البلدان النامية. تتضح ظاهرة استغلال النساء

---

[1] Ujjiani Halim.,SEZs,Employment and Labour Rights ,op. cit .,pp

[2] MENA- OECD Programme, op.cit .,pp15-16.

[3] Ibid., p 19.

في تلك المناطق من خلال الأجور المنخفضة مقارنةً بالرجال، وتشهد البلدان الآسيوية نمطًا بارزًا من انتهاك حقوق النساء. تتزايد الاحتجاجات بين العمال – سواء الرجال أو النساء – ضد الشروط غير العادلة والتعامل غير المنصف، بالإضافة إلى احتجاجات الفلاحين بسبب فقدان مصادر رزقهم بفعل تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق صناعية[١].

ويعتقد البعض أن تجربة المناطق الصناعية في بلدان آسيا، على الأقل، تظهر أن النمو الاقتصادي المحقق من خلال تلك المناطق قد لا يستمر بالشكل المطلوب على المدى الطويل. يشيرون إلى أن نموذج التنمية الذي يعتمد فقط على النمو قد يتجاهل جوانب حقوق الإنسان، حيث تكون الشركات متعددة الجنسيات لها نفوذ كبير وتسيطر على مصائر الشعوب من خلال التأثير على حكومات البلدان[٢].

وفي إطار التحولات الحديثة في المناطق الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اتخذت حكومات عدد من البلدان خطوات جديدة في سياساتها تجاه المناطق الاقتصادية الخاصة لمواكبة التحولات العالمية في تصميم تلك المناطق الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه الدول الأردن وأبو ظبي ومصر والسعودية وعُمان، وتتضمن هذه التغييرات الهامة[٣]:

١. التخلي عن المنهج التنموي التقليدي في المناطق التجارية الحرة ومناطق تصنيع الصادرات، والانتقال نحو المناطق الاقتصادية الخاصة والمتخصصة، مع التركيز على زيادة القيمة المضافة.

٢. توسيع دور القطاع الخاص في تنمية وإدارة هذه المناطق.

---

[1] Ibid., p 19.

[2] Ujjiani Halim ,SEZs-Growing Resistance A gainst SEZs ,p 28.

[3] MENA-OECD,op.cit.,pp7-14.

٣. استخدام التحفيزات الإدارية والتركيز على خدمات البحث والتطوير وتطوير المهارات كوسيلة لجذب الاستثمارات.

٤. إنشاء مراكز خاصة لتطوير المهارات بواسطة المستثمرين لتأهيل العمال الماهرين بالتعاون مع وزارة العمل ومراكز التدريب الصناعي.

٥. توفير خدمات الإقامة والسكن الملائمة للعاملين في المناطق الصناعية، تلبي الاحتياجات المطلوبة وتوفر وسائل الراحة والترفيه.

المبحث الرابع

السياسات التشريعية ونظم إدارة المناطق الحرة في مصر

تأتي المناطق الحرة كحل شامل لتعزيز الفرص الاستثمارية والتنموية في البلاد وذلك في ظل البيئة الاقتصادية المتطورة والتنافسية في مصر. تتناول هذه الدراسة في المبحث الرابع دراسة أهمية ودور السياسات التشريعية ونظم الإدارة المتبعة في تشجيع ونمو المناطق الحرة في مصر، وذلك في سياق دورها الحيوي في تعزيز الفرص الاستثمارية والتنمية الاقتصادية.

وستركز الدراسة في المطلب الأول منها على تحليل السياسات التشريعية المتعلقة بالمناطق الحرة في مصر. حيث ستقوم بدراسة كيفية تصميم القوانين واللوائح التي تنظم إنشاء وتشغيل هذه المناطق، وكيفية تحقيق التوازن بين المصلحة الوطنية والمصالح الاقتصادية في سياق الاستثمارات والتنمية. ما ستلقي الضوء حول كيفية تطوير وتحسين السياسات التشريعية بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. أما في المطلب الثاني، ستستعرض وتقيّم الدراسة نظم إدارة المناطق الحرة في مصر. حيث ستحلل هياكل الإدارة المعتمدة في هذه المناطق، وكيفية تنظيم عملية صنع القرارات وتنفيذ السياسات. كما ستلقي الضوء حول كيفية تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في تشغيل وإدارة المناطق الحرة، وكذلك كيفية تحقيق الشفافية والحوكمة الرشيدة في عمليات الإدارة.

ومن خلال تحليل ودراسة هذه الجوانب، يهدف المبحث إلى رسم صورة شاملة للسياسات التشريعية ونظم الإدارة في المناطق الحرة في مصر، ودورها الفعّال في تعزيز البيئة الاستثمارية

وتعزيز النمو الاقتصادي في مصر، ومن هذا المنطلق سوف تتناول الدراسة السياسات التشريعية ونظم إدارة المناطق الحرة في مصر في مطلبين اثنين علي النحو التالي:

المطلب الأول: السياسات التشريعية للمناطق الحرة في مصر

المطلب الثاني: نظم إدارة المناطق الحرة في مصر

المطلب الأول

السياسة التشريعية للمناطق الحرة في مصر

تلعب السياسة التشريعية دورًا حيويًا في تحديد البيئة القانونية والإجرائية للمناطق الحرة، مما يسهم في جذب المستثمرين وجعلها جذابة لهم. في مصر، يُعد الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم المناطق الحرة أساسيًا لضمان الاستقرار والشفافية في بيئة الاستثمار. هذا الإطار يشمل القوانين واللوائح التي تحدد الحوافز والتسهيلات المقدمة للشركات المستثمرة في تلك المناطق، بالإضافة إلى الإجراءات الجمركية والإدارية الواجب اتباعها[1].

تعتبر السياسة التشريعية في المناطق الحرة أساسية لجذب الاستثمارات وتعزيز المشاريع الاستثمارية، إذ تسعى هذه السياسات لتقديم حوافز مالية وضريبية تجذب المستثمرين وتحفزهم على توجيه رؤوس الأموال نحو تلك المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، تُنظم السياسة التشريعية في المناطق الحرة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحدد حدودًا واضحة لتدخل الحكومة في شؤون تلك المناطق. يتعين على هذه السياسات ضمان الشفافية والمساواة بين جميع الشركات المستفيدة، وفهمها يساهم في تحليل كيفية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاستثمارية والتنموية المرتبطة بهذه المناطق في مصر[2].

---

[1] د. سمير مقداد وآخرون: دور المناطق الصناعية الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة المصرية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية، مج٩، ع٣. (٢٠٢٣) ،ص ٨٩ – ١٠٨.

[2] د. جمال مفتاح العماري: دور المناطق الحرة في جذب الإستثمارات. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، (٢٠٢٠)، ص ٢٢٣ – ٢٤٦.

القانون وسياسة الضرائب في المناطق الحرة:

تُعتبر العديد من المناطق الحرة بمثابة ملاذات ضريبية، حيث يمكن للشركات الأجنبية تحقيق دخل أو امتلاك أصول دون الحاجة لدفع معدلات الضرائب المعتادة، أو قد تستفيد ببساطة من إعفاءات ضريبية. ومن النتائج الهامة للسياسة الضريبية في هذه الدراسة أنه ليس إنه لمن الضروري تقديم إعفاءات ضريبية لجذب المستثمرين الأجانب إلى المناطق الحرة، أو على الأقل ليس بالقدر المتاح في العديد من الدول. وقد تم تقديم عدة أسباب تدعم هذا الاستنتاج[1]:

١. أولاً، توفر مواقع المناطق الحرة ميزة نسبية كبيرة من حيث تكاليف الإنتاج مقارنة بمواقع أخرى، مما يقلل الحاجة إلى حوافز إضافية كبيرة لجذب الشركات الأجنبية.

٢. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة الائتمان الضريبي والتوفير الضريبي الموجودة في العديد من الدول الصناعية تجعل منح حصانات ضريبية محلية غير مجدي، حيث ستخضع أرباح المنطقة للضرائب في بلد الشركة الأصلي.

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الإعفاء الكامل من الضرائب المحلية لا يؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار لدى الشركات الانتقالية. علاوة على ذلك، فإن بعض المناطق الحرة الناجحة لا تقدم أي امتيازات ضريبية ومع ذلك تبقى جذابة للمستثمرين الأجانب. تشير بعض الأدلة إلى أن النظام المقبول للمناطق الحرة قد يتضمن فرض ضرائب بشكل لا يمنع المستثمرين المحتملين من إنشاء أعمالهم فيها. ومن جهة أخرى، يبدو أن تقليل تعقيد النظام الضريبي يقلل من الأثر السلبي على شركات التصنيع. لذا، قد تفكر البلدان النامية في فرض ضريبة دخل منخفضة على عمليات المناطق بدلاً من جميع الضرائب الأخرى المفروضة في بقية البلاد[2].

[1] د. سميرة عاشور السيد: نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة: دراسة ميدانية في مدينة بورسعيد. مجلة كلية الآداب، ع١٥، (٢٠٢٠). ٢٩٠ – ٣٢٠.

[2] د. جمال مفتاح العماري: مرجع سابق ص٢٢٣ – ٢٤٦.

يمكن أن يكون النظام البديل عبارة عن اعتماد نظام خاص لكل حالة يأخذ في الاعتبار كيفية معالجة الضرائب المحلية في بلد المستثمر الأصلي، مثل منح إعفاءات ضريبية عند اتخاذ قرار بشأن فرض الضرائب على عمليات المنطقة. ينبغي لواضعي السياسات أن يدركوا أن هذا النظام، رغم كفاءته النظرية، يتطلب نفقات إضافية لجمع ومعالجة وتحديث المعلومات حول الأنظمة الضريبية المعمول بها في بلدان المستثمرين الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض ضرائب مرتفعة قد ينتج عن هذا النهج الذي يتعامل مع كل حالة على حدة، مما يشكل خطرًا جديًا فيما يتعلق بممارسات التسعير التحويلي[١]. وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الحرة عادة ما تكون مناطق معفاة من الرسوم الجمركية، حيث تُطبق ضرائب منخفضة إن وجدت، وبدون قيود على صرف العملات الأجنبية، مما يحمي عمليتها من ممارسات التسعير التحويلي. ومن هذه الأنظمة[٢]:

١- الاتفاقيات المتعلقة بالضرائب:

من الأنظمة المهمة التي يجب على جميع دول العالم الثالث استكشافها عند مواجهة مشكلة الازدواج الضريبي هي نظام اتفاقيات الإعفاء الضريبي. بموجب هذه الاتفاقيات، يمنح البلد الأصلي المحتمل "ائتمانًا ليس فقط للضريبة المدفوعة ولكن أيضًا للضريبة التي تم إعفاؤها من خلال تشريعات الحوافز في الدولة النامية". سيسمح هذا النظام للدول المضيفة بتحديد نفس معدل الضريبة المعمول به في بقية البلاد. ويمنح النظام المستثمر حافزًا ماليًا إضافيًا مقابل الفارق، دون أن يتسبب في تكاليف إضافية على الدولة النامية. يتم الترويج بقوة لمعاهدات الإعفاء الضريبي في المنظمات الدولية، لكنها لا تزال بعيدة عن القبول الواسع من قبل الدول المتقدمة أو الحديثة الصناعية[٣].

[١] د. سميرة عاشور السيد: مرجع سابق، ص٢٩٠ – ٣٢٠.

[٢] د. سمير مقداد وآخرون: مرجع سابق، ص ٨٩ – ١٠٨.

[٣] د. سميرة عاشور السيد:مرجع سابق، ص ٢٩٠ – ٣٢٠.

٢- اتفاقيات الاستقرار الضريبي:

آلية قانونية أخرى قد تكون الدول النامية مستعدة للنظر فيها هي ما يُعرف باتفاقيات الاستقرار الضريبي. من خلال هذه الصكوك، يمكن أن تتفق البلدان النامية المضيفة مع المستثمرين في المنطقة على عدم زيادة معدل ضريبة الدخل أو فرض ضرائب إضافية لفترة معينة، مقابل وعد من قبل الشركة بتحقيق أهداف اقتصادية معينة، مثل خلق عدد معين من الوظائف أو تصدير سلع ذات قيمة محددة. قد يتم ضمان التزام الدولة من خلال مؤسسة محلية أو أجنبية، ويمكن تقديم أي نزاع إلى التحكيم الدولي.

٣- القانون الدولي لحماية الملكية وسياسة التكنولوجيا في المناطق الحرة:

تعتبر مسألة تشجيع التكنولوجيا المناسبة للمناطق موضوعًا مثيرًا للجدل أيضًا. تسعى البلدان النامية لجذب تكنولوجيات جديدة نظرًا لقلة معرفتها بها. ومع ذلك، يبدو أن هذه الدول ليست في وضع يسمح لها بتحديد التكنولوجيات التي ترغب في جذبها. وتزداد المشكلة تعقيدًا بسبب أن معظم الدول تعتبر نقل التكنولوجيا هدفًا محدودًا، إن لم يكن هدفًا على الإطلاق، عند إنشاء المناطق الحرة[1].

المناطق الحرة في ضوء التكتلات الاقتصادية مع مصر

تسعى مصر إلى تعزيز دورها الاقتصادي من خلال الانخراط في عدد من التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، مما يساهم في تطوير المناطق الحرة وتعزيز حركة التجارة. وقد أبرمت مصر عدة اتفاقيات تجارية حرة مع مجموعات اقتصادية مختلفة، منها اتفاقية الكوميسا (COMESA) واتفاقية الجات (GATT) واتفاقية الكويز (QIZs). وفيما يلي تحليل شامل لهذه الاتفاقيات وتأثيراتها على المناطق الحرة في مصر.

[1] Hazem Hassan Gomaa: International Investment in Free Zones in Egypt, Opcit, pp 59-64.

١. اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

تعود جذور فكرة إنشاء السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا إلى عام ١٩٦٤، عندما دعت اللجنة الاقتصادية لدول المنطقة إلى تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. في عام ١٩٧٨، تم الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة تفضيلية تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة. وقد تم توقيع اتفاقية إنشاء هذه المنطقة في ٢١ ديسمبر ١٩٨١ بين مجموعة من الدول الأفريقية. ومع مرور الوقت، تطورت هذه الاتفاقية إلى سوق مشتركة في نوفمبر ١٩٩٣، وفي ديسمبر ١٩٩٤ تم الإعلان عن تأسيس تجمع الكوميسا رسميًا. انضمت مصر إلى هذا التجمع في يونيو ١٩٩٨، لتصبح الدولة رقم ٢١ ضمن دول الكوميسا. تهدف السوق المشتركة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها[١]:

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء من خلال تطبيق تعريفة جمركية موحدة.
- تعزيز استخدام العملات الوطنية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تأمين الاستثمارات المشتركة وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار.
- التعاون في مجالات التنمية الإنتاجية والخدمية.
- تشجيع العمل المشترك لحماية البيئة وتحسين مستويات المعيشة.
- وضع مواصفات قياسية للإنتاج الصناعي.
- دعم القطاع الخاص للإسهام في التنمية الاقتصادية.
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوازن بين خطط التنمية.

تتيح عضوية مصر في الكوميسا فرصًا متعددة لتعزيز التجارة مع الدول الأفريقية، مما يعزز من دور المناطق الحرة كمنصات لتسهيل التبادل التجاري[٢].

٢. اتفاقية الجات

[١] د. محمد خميس الزوكة: جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢، ص ص١٢٠- ١٢١.

[٢] د. مغاوري شلبي علي، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٨، أول أغسطس ٢٠٠٣، ص٣٥

تأسست الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في عام ١٩٤٧ بهدف تحرير تجارة السلع بين الدول الأعضاء. بدأت الاتفاقية بـ٢٣ دولة، وارتفع عدد الدول المنضمة إليها ليصل إلى أكثر من ٩٠ دولة بحلول الثمانينات[١]. كان الهدف الأساسي للجات هو إزالة الحواجز التجارية وتقليل الرسوم الجمركية، مما يسهل التجارة الدولية ويعزز مستوى المعيشة من خلال تحسين الموارد الإنتاجية. وانضمت مصر إلى اتفاقية الجات في عام ١٩٧٠، مما ساهم في تعزيز حرية التجارة وأثر بشكل إيجابي على المناطق الحرة من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وتقليل التكاليف الجمركية[٢].

٣. اتفاقية الكويز

ظهرت اتفاقية الكويز كنمط جديد من الاتفاقيات التجارية التي تتيح دخول منتجات دولة إلى أسواق دولة أخرى بمزايا تفضيلية. وقعت مصر بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) مع الولايات المتحدة وإسرائيل في ديسمبر ٢٠٠٤. تحدد هذه الاتفاقية مناطق جغرافية معينة توافق عليها الحكومة المصرية، حيث تتمتع المنتجات المصنعة فيها بحرية النفاذ إلى السوق الأمريكية دون رسوم جمركية، بشرط الالتزام بقواعد المنشأ وآلية توزيع المدخلات. وتساهم اتفاقية الكويز في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الأمريكية، مما يعزز من دور المناطق الحرة كمراكز صناعية وتجارية حيوية[٣].

وتعتبر المناطق الحرة في مصر نقطة انطلاق استراتيجية لتعزيز التجارة والاستثمار، حيث تتكامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية. من خلال الاتفاقيات المختلفة مثل الكوميسا والجات والكويز، تفتح مصر آفاقًا جديدة للتجارة وتعزز من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل[٤].

---

[١] د. فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧، ص٢١٤.

[٢] د. فؤاد محمد الصقار: مرجع سابق،ص٢١٤– ٢١٥

[٣] البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة– قراءة تقييمية، القاهرة، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، ٢٠٠٤، ص ٦ – ١٣.

[٤] د. سميرة عاشور السيد: مرجع سابق ص٢٩٠ – ٣٢٠.

المطلب الثاني

نظم إدارة المناطق الحرة في مصر

تعد نظم الإدارة والحكم في هذه المناطق أساسية لضمان فاعلية ونجاح عملها وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وتشمل نظم إدارة المناطق الحرة في مصر الهياكل الإدارية والقوانين التي تحكم عملها. تتميز هذه النظم بالمرونة والشفافية، حيث تسعى إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمار والأعمال. تضمن هذه النظم أيضًا تطبيق اللوائح والأنظمة الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار[١].

تعتبر نظم إدارة المناطق الحرة في مصر أداة قوية لجذب الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي. تهدف هذه النظم إلى توفير بيئة استثمارية ملائمة، تشجع على التنافسية وتحقيق الاستدامة في العمليات الاقتصادية داخل تلك المناطق. إلى جانب ذلك، تهتم نظم إدارة المناطق الحرة في مصر بتنظيم العلاقات مع الجهات الحكومية والمحلية، وضمان التعاون الفعال بين جميع الأطراف المعنية. تسعى هذه النظم إلى تحقيق التنسيق الفعال والتعاون لضمان أفضل استخدام للموارد وتحقيق الأهداف المشتركة[٢].

وباستكشاف نظم إدارة المناطق الحرة في مصر، يمكن فهم كيفية تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الفرص الاستثمارية والتنموية في البلاد. ستستمر الدراسة في استكشاف أكثر عن دور هذه النظم في تعزيز التطور الاقتصادي والتنموي في مصر وتحديد أفضل الممارسات الإدارية لتحقيق هذه الأهداف. ويتم إدارة المناطق الحرة في مصر من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتي تحولت إلى وزارة في الفترة الأخيرة.

التطور التاريخي للمناطق الحرة في مصر

تعود جذور المناطق الحرة في مصر إلى النصف الثاني من القرن الثاني عشر، حينما أصبحت الإسكندرية مركزًا حيويًا للتجارة العالمية. ومع دخول العصر الحديث، يمكن تتبع نشأة المناطق

[١] د. سميرمقداد : مرجع سبق ، ص٨٩ – ١٠٨.

[٢] د. جمال مفتاح العماري : مرجع سابق،ص ٢٢٣ – ٢٤٦.

الحرة بشكل رسمي إلى عام ١٩٠٢[١]، عندما تم توقيع اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس. نص هذا الاتفاق على إنشاء منطقة حرة برية وبحرية مرتبطة بمدينة بورسعيد بهدف توسيع وصيانة ميناء بورسعيد وتلبية احتياجات الشركة. بموجب هذا الاتفاق، حصلت الشركة على إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة إلى المنطقة، مما أتاح لها الاستفادة من هذه المزايا دون أي التزامات ضريبية تُذكر[٢].

وفي إطار هذا الاتفاق، تم اعتبار المنطقة حرة، مما يعني عدم فرض الحكومة المصرية أي ضرائب على البضائع المستوردة، باستثناء الرسوم على المواد المستهلكة داخل المنطقة. كما لم تكن هناك رسوم جمركية على المواد المستهلكة على السفن، بينما كانت تُفرض رسوم على البضائع التي تمر عبر هذه المنطقة إذا كانت خاضعة للرسوم.[٣]

شهدت الاتفاقية تعديلًا في عام ١٩٠٧، حيث تم تحديد المنطقة بسور والسماح بتأجير مساحات أو مخازن داخلها بعد الحصول على موافقة السلطات الجمركية المصرية. ومع ذلك، كان دور الحكومة في ذلك الوقت يقتصر على تحصيل عوائد الأرضيات وإرسالها للشركة سنويًا، مما جعل المنطقة حرة لصالح شركة قناة السويس وليس لمصر، حيث كانت جميع الأنشطة البحرية من شحن وتفريغ وتخزين تُمارس لصالح الشركة.

في مايو ١٩٢٠، تم توقيع اتفاق جديد بين مدير عام الجمارك وشركة قناة السويس، يحدد نطاق تطبيق نظام المنطقة الحرة ليقتصر على المساحات المحاطة بجدار جمركي، مع إنشاء منطقة جمركية داخل المنطقة البرية والبحرية. ورغم أن هذا الاتفاق تضمن بعض الأحكام

---

[١] البنك الأهلي المصري: تقييم إدارة المناطق الحرة في مصر، العدد الثالث، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣، ص٨.

[٢] د. عبد المطلب عبد الحميد: مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد السابع والعشرون، يوليو/ تموز ١٩٩٧، ص٢٤.

[٣] د. منور أوسرير: دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، جامعة بومرداس، العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص٤١.

المتعلقة بنشاط المناطق الحرة، إلا أنه كان يهدف بالأساس إلى تحقيق مصالح شركة قناة السويس.

مع بداية الخمسينيات، صدر أول تشريع قانوني ينظم المناطق الحرة في مصر وهو القانون رقم ٣٠٦ لعام ١٩٥٢. هذا القانون منح وزير المالية والاقتصاد صلاحية إنشاء مناطق حرة عامة أو خاصة في أي ميناء مصري أو المناطق المجاورة له. وقد شمل القانون عمليات متعددة مثل تخزين بضائع الترانزيت وإجراء عمليات صناعية مختلفة.

توالت التشريعات بعد ذلك، حيث صدر القانون رقم ٥١ لعام ١٩٦٦ لتنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد، إلا أن تطبيقه توقف بسبب حرب ١٩٦٧. وفي عام ١٩٧١، صدر القانون رقم ٦٥ الخاص برأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ليتم إلغاؤه لاحقًا بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤، الذي تم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧. ثم جاء القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذي نص على أن تتولى الهيئة العامة للاستثمار إنشاء المناطق الحرة.

وتضم مصر نوعين من المناطق الحرة: المناطق الحرة العامة والمناطق الحرة الخاصة. المناطق الحرة العامة هي تلك التي تخضع لسيادة الدولة وتقع غالبًا على المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية، حيث يتم تجهيزها بكافة المرافق اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية[١].

وتوجد في مصر حاليًا اثني عشر منطقة حرة عامة، موزعة على ثمانية أقاليم اقتصادية تشمل القاهرة، الإسكندرية، الدلتا، قناة السويس، مطروح، شمال الصعيد، أسيوط وجنوب الصعيد. ومع ذلك، تتركز المناطق الحرة العامة في خمسة أقاليم فقط[٢].

---

[١] د. إيمان أحمد محمد مرعي: إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. (٢٠٠٩).

[٢] د. محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص٥٦– ٥٧.

في إقليم القاهرة، توجد ثلاث مناطق حرة؛ منها المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر التي تم إنشاؤها عام ١٩٧٣ بالقرب من مطار القاهرة الجوي، مما يمنحها موقعًا استراتيجيًا يسهل الوصول إلى الأسواق الخارجية.

منظومة المناطق الحرة في مصر:

المناطق الحرة تشكل نظامًا جمركيًا خاصًا يُعفى فيه الاستثمار من دفع الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى، مما يتطلب من التشريعات الجمركية تنظيم عمل هذه المناطق في مصر. في عام ١٩٥٢، صدر القانون رقم ٣٠٦ الذي أذن بإنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة. بعد ذلك، أدرج القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فصلاً خاصاً بالمناطق الحرة، ومن ثم تم إعادة تنظيم المناطق الحرة بموجب القوانين اللاحقة، مثل قانون الاستثمار رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وقانون الضمانات والحوافز الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والذي ألغى القوانين السابقة. بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، تم إلحاق أحكام المناطق الحرة بالقوانين الجديدة، مما جعلها جزءًا من الإطار التشريعي لنظام المناطق الحرة في مصر. ثم صدر مؤخرا قانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. وتظل الرقابة الجمركية وأثرها في العمل داخل هذه المناطق ضرورية، وتم تعزيزها بموجب التشريعات اللاحقة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها[١].

وتعتبر المناطق الحرة واحدة من الأنماط الاستثمارية المتميزة، حيث تتيح لك إمكانية تأسيس وإقامة وتشغيل مشروعك وفقاً لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، الذي تشرف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على تطبيقه.

تُعد المنطقة الحرة جزءًا من أراضي الدولة، حيث تقع ضمن حدودها السياسية وتخضع لسلطتها الإدارية. وتتميز أوجه التعامل مع حركة البضائع، سواءً عند دخولها أو خروجها، من

[١] لمزيد من التفصيل: راجع مجلة الجمارك المصرية، ص ٨٠،٨١ .١

الناحية الجمركية والاستيرادية والنقدية، بأنها تختلف عن الإجراءات المطبقة في باقي أنحاء البلاد. هناك نوعان من المناطق الحرة، هما[1]:

١. **المنطقة الحرة العامة:** هي قطعة أرض محاطة بأسوار من جميع الجهات، مخصصة لإقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية والخدمية والتخزينية. يتم تخصيص المساحات داخلها للمشروعات بنظام مقابل الانتفاع السنوي لكل متر مربع، وذلك وفقاً للمزايا والاشتراطات التي حددها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. وقد أقامت الدولة تسعة مناطق حرة عامة منتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية، مزودة بالمرافق والخدمات الأساسية مثل الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والغاز الطبيعي، مما يسهل استقبال وإقامة وتشغيل المشاريع الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي كل منطقة حرة عامة على وحدة جمركية متكاملة ومستقلة، ووحدة لشرطة أمن الموانئ، ووحدة أمن لتأمين المنطقة على مدار ٢٤ ساعة.

عند اختيار مواقع المناطق الحرة العامة، تم الأخذ بعين الاعتبار تواجدها داخل أو بالقرب من المدن الكبرى التي تتوفر بها العمالة والمقومات الداعمة لجذب المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن قربها من الموانئ البحرية أو الجوية.

٢. **المنطقة الحرة الخاصة:** هي قطعة أرض تقع خارج نطاق المنطقة الحرة العامة وتم تخصيصها لمشروع استثماري واحد. يُخصص هذا النوع من المناطق عندما لا تتوفر مساحات كافية في المناطق الحرة العامة، أو لتحقيق تأثير إيجابي على اقتصاديات تشغيل المشروع بسبب قربه من مصادر المواد الخام أو أحد موانئ التصدير أو طريق بري سريع معين، وذلك لأسباب تتعلق بنقل الخامات أو تصدير المنتجات.

عادةً ما يقوم المستثمر باختيار موقع مشروعه الذي يرغب في إقامته كمنطقة حرة خاصة إما بنظام نقل الملكية أو بنظام الاستئجار. كما يتولى المستثمر مسؤولية توصيل المرافق إلى

---

[1] د. أحمد نبيل محمد الجداوي: المناطق الحرة في مصر: النشأة– التطور– الأهمية، ملتقى الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة– الشارقة– دولة الإمارات العربية المتحدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٧– ٣١ مارس. (٢٠٠٥).

هذا الموقع وتوفير ممثلين عن الجمارك وأمن الموانئ والهيئة لتسهيل إجراءات دخول وخروج البضائع.

تسعى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى تحويل المناطق الحرة المصرية إلى مركز للأعمال (Business Destination) قادر على جذب ورفع كفاءة تشغيل الاستثمارات المباشرة فيها، ليس فقط على مستوى الشرق الأوسط بل على مستوى دول العالم. كما تهدف إلى تعزيز مساهمة المناطق الحرة المصرية في حركة التجارة العالمية ونمو الاقتصاد القومي المصري، بالإضافة إلى النهوض بالصناعة الوطنية عبر تنمية الروابط اللازمة لتوفير احتياجات المنشآت العاملة بنظام المناطق الحرة من السلع والخدمات المطلوبة للتصدير.

تهدف الهيئة إلى:

دعم الفرص الاستثمارية وتبني ثقافة وسياسة فعّالة لخدمة المستثمرين، مع التركيز على أهمية الاستثمار في دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد القومي. ويتم ذلك من خلال عدة محاور تشمل[١]:

- توفير فرص عمل وطنية حقيقية، مع العمل على تطوير المهارات الفنية والإنتاجية للعمالة الوطنية.
- زيادة الموارد من النقد الأجنبي عبر تنمية الصادرات وإحلال الواردات.
- نمو معدلات التشغيل والتوظيف للطاقات والقدرات الفنية والإنتاجية المتاحة في السوق.
- جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية المباشرة، مما يسهم في إحداث تراكم رأسمالي.
- جلب التكنولوجيا الحديثة بهدف تطوير الطاقات والقدرات الإنتاجية والفنية.
- تنمية الروابط لتكامل المناطق الحرة مع السوق المحلي وتعزيز التعاون بينهما.
- زيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية لتلبية الاحتياجات التصديرية.

لماذا تختار المناطق الحرة المصرية[٢]:

[١] موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: https://www.investinegypt.gov.eg

[٢] موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: https://www.investinegypt.gov.eg

مزايـا الاستثمار:

١. حرية اختيار مجال الاستثمار الذي يناسب المستثمر.

٢. حرية تحويل الأرباح والأموال المستثمرة دون قيود.

٣. حرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي حسب الحاجة.

٤. حرية تسعير المنتجات من السلع والخدمات وفقاً للسوق.

٥. حرية الاستيراد والتصدير دون الحاجة للقيد بسجل المصدرين والمستوردين.

حوافز الاستثمار:

١. عدم وجود قيود على جنسية رأس المال المستثمر.

٢. عدم وجود حدود على حجم رأس المال المخصص للمشروعات.

٣. عدم خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية السارية في البلاد.

٤. تقديم تسهيلات للمستثمرين الأجانب للإقامة داخل البلاد.

٥. منح تصاريح إقامة للعاملين الأجانب بالمشروع بناءً على طلبهم.

الإعفـــاءات:

١. إعفاء الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية.

٢. إعفاء واردات وصادرات المشروع من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية.

٣. إعفاء كامل المكونات المحلية من الرسوم الجمركية عند بيعها للسوق المحلي.

٤. إعفاء السلع الواردة ضمن تجارة الترانزيت التي لها وجهة محددة من رسم المنطقة الحرة عند ورودها.

ضمانات الاستثمار:

١. ضمان عدم تأميم أو مصادرة المشروع تحت أي ظرف.

٢. ضمان عدم رفع الدعاوى العمومية على المشروع إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

أهمية اللامركزية في إدارة المناطق الحرة تكمن في تفويض سلطة صنع القرار الإداري من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى إدارة المنطقة الحرة. يُنفذ هذه الإدارة جميع المهام

المكلفة لها دون الحاجة إلى مشاورة الهيئة المركزية، مما يستوجب مشاركة جميع العاملين داخل المنطقة الحرة في صنع القرار ووضع الخطط والبرامج الضرورية لتنفيذ القرار[١].

يشمل التطوير الإداري في المناطق الحرة ما يلي[٢]:

١. التوسع في تفويض السلطة وزيادة كفاءة العمل: يُعتبر توسيع نطاق تفويض السلطة معيارًا أساسيًا لزيادة كفاءة العمل وسرعة اتخاذ القرارات. عندما يتم تمكين العاملين إداريًا بشكل كامل، يتم إطلاق طاقات الإبداع والابتكار بينهم.

٢. تمكين رؤساء المناطق الحرة وإداراتهم: منح السلطة لرؤساء المناطق الحرة في اتخاذ القرارات بدون الحاجة إلى الرجوع للمركز الرئيسي يعزز الفعالية ويسهم في تسريع عمليات اتخاذ القرارات. كما يُسمح لإدارات المناطق الحرة بالموافقة على مشروعات وتسليم الأراضي وإصدار التراخيص، وفقًا لسياسات وضوابط محددة مسبقًا.

٣. الشباك الواحد لتحسين تجربة الشركات: إنشاء نظام "الشباك الواحد" في المناطق الحرة يهدف إلى تسهيل الإجراءات بالتعاون مع جهات مختلفة مثل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وجهات أخرى. يتوجب على أعضاء تلك الجهات العمل بتفويضات كافية لضمان انسيابية العمل بأمان وفعالية.

٤. التنوع في أنماط المناطق الحرة: من خلال تشجيع تأسيس أنماط جديدة من المناطق الحرة التي تديرها القطاع الخاص كليًا أو بالتعاون مع القطاع الحكومي، يتيح هذا التنوع إمكانية تنويع وتعزيز الفرص الاستثمارية.

٥. تطوير القيادات الإدارية لضمان كفاءة التنفيذ: لضمان نجاح تطبيق اللامركزية الإدارية في إدارة المناطق الحرة، يجب توجيه الاهتمام نحو اختيار وتأهيل القيادات الإدارية. هذا يمكن تحقيقه عبر تأسيس مركز تأهيل بالتعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

---

[١] د. محمد أحمد محمد ناجى المغربي: اللامركزية الإدارية وانعكاساتها على إدارة المناطق الحرة في مصر: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٠، ع٤، (٢٠١٩). ٥٨٢ – ٦١٥.

[٢] . المرجع السابق

٦. التعاون الدولي وتبادل الخبرات: بواسطة إقامة بروتوكولات تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بالإضافة إلى بعض المناطق الحرة الرائدة عالميًا، يتم تعزيز التعاون ونقل الخبرات لتعزيز إدارة المناطق الحرة وتحقيق أهدافها.

٧. استقطاب الكفاءات وتعزيز الرضا الوظيفي: تعزيز الرضا الوظيفي للموظفين وزيادة دافعيتهم تعد مفتاحًا لتعزيز الأداء وتحقيق أقصى استفادة من تجارب الدول الأخرى. هذا يتم من خلال تبني أساليب حديثة في إدارة الموارد البشرية مثل مفهوم الجدارة.

٨. تحسين هيكل التنظيم الإداري: تنشيط الدرجات الإدارية غير المفعلة وتطبيق تحسينات في الهيكل التنظيمي للهيئة يمكن أن يسهم في تحقيق أهدافها وتعزيز قدرتها على تحقيق النجاح في مهامها الرئيسية.

الخاتمة

بعد أن استعرضت الدراسة "دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر"، توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تستحق تسليط الأضواء عليها وتحليلها بعناية. وتواجدت هذه النتائج لتقديم التوصيات الملائمة التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور المناطق الحرة في مصر كآلية فعالة لتحقيق الفرص الاستثمارية التنموية وتنمية الاقتصاد المصري ومن أهم النتائج و ابرز التوصيات إلتي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي :

أولاً: أهم النتائج

تؤكد نتائج البحث على الأهمية البالغة للمناطق الحرة في تعزيز الفرص الاستثمارية والتنموية في مصر، حيث يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات وتحسين ظروف العمل، شريطة الالتزام بتطبيق سياسات فعالة ومعالجة التحديات المرتبطة بها:

١. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** أظهرت النتائج أن المناطق الحرة تلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توفر بيئة استثمارية ملائمة تشجع المستثمرين على توجيه رؤوس أموالهم نحو مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر.

٢. **تعزيز التكنولوجيا ونقل المعرفة:** أكدت الدراسة أن المناطق الحرة تسهم بشكل كبير في تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال جذب الشركات ذات التقنيات المتقدمة وتبادل الخبرات مع الشركات المحلية، مما يعزز من مستوى التكنولوجيا في السوق المصري.

٣. **أهمية التشريعات والسياسات:** أوضحت النتائج ضرورة وجود تشريعات وسياسات فعالة لتنظيم أنشطة المناطق الحرة. يجب أن تكون هذه القوانين واضحة وملائمة لضمان كفاءة وفاعلية هذه المناطق في تعزيز الفرص الاستثمارية وتنمية الاقتصاد المصري.

٤. **تحسين إدارة المناطق الحرة:** تتجلى أهمية المناطق الحرة في تعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي، مما يستدعي تحسين إدارة وسياسات هذه المناطق لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

ثانياً: ابرز توصيات الدراسة

استنادًا إلى الدراسة حول دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر، يمكن تقديم التوصيات التالية:

١. **تعزيز التعاون الدولي:** يجب على الحكومة المصرية دراسة تجارب الدول الناجحة في إدارة المناطق الحرة، مثل الإمارات وسنغافورة، وتبني أفضل الممارسات. يمكن تنظيم ورش عمل أو مؤتمرات دولية لتبادل الخبرات والتعلم من التجارب العالمية.

٢. **تحديث السياسات الحكومية:** من الضروري مراجعة وتحديث السياسات الحكومية المتعلقة بالمناطق الحرة بشكل دوري، بما في ذلك القوانين واللوائح. يجب أن تتضمن هذه التحديثات حوافز ضريبية جذابة ومزايا استثمارية تنافسية لجذب المستثمرين.

٣. **استطلاعات رأي دورية:** ينبغي إجراء استطلاعات دورية لرأي المستثمرين الحاليين والمحتملين لتحديد العوامل المؤثرة على قراراتهم الاستثمارية. سيساعد ذلك في تحسين بيئة الأعمال وتلبية احتياجات المستثمرين بشكل أفضل.

٤. **تطوير البنية التحتية المحلية:** يجب أن تركز الحكومة على تحسين البنية التحتية للمناطق الحرة والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك النقل والاتصالات، لتعزيز جاذبية هذه المناطق وجعلها أكثر قدرة على استقطاب الاستثمارات.

٥. **تشجيع الابتكار والتكنولوجيا:** تشجيع استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في العمليات الإدارية والخدمات اللوجستية للمناطق الحرة. يمكن إنشاء مراكز للابتكار لدعم الشركات الناشئة والمستثمرين في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٦. **استراتيجيات الاستدامة:** ينبغي تطوير استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في المناطق الحرة. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات مبادرات للحد من الأثر البيئي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٧. **تحليل الأزمات العالمية:** يجب أن تتضمن خطط إدارة المناطق الحرة استراتيجيات للتكيف مع الأزمات العالمية، مثل الأوبئة أو التغيرات الاقتصادية، لضمان استمرارية الأعمال وجذب الاستثمارات حتى في الظروف الصعبة.

٨. **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: ت**عزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في إدارة وتنمية المناطق الحرة. يمكن تشكيل لجان مشتركة لمناقشة التحديات وتقديم الحلول المناسبة.

٩. **تطوير مؤشرات قياس الأداء:** ينبغي تطوير مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس لتقييم أداء المناطق الحرة بشكل دوري، مما يساعد على اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات ويعزز الشفافية والمساءلة.

١٠. **الترويج للمناطق الحرة:** يجب على الحكومة المصرية إطلاق حملات ترويجية فعالة لتعريف المستثمرين المحليين والدوليين بالمزايا التي تقدمها المناطق الحرة، مما يسهم في زيادة الوعي وجذب المزيد من الاستثمارات.

تعتبر هذه التوصيات خطوات استراتيجية تهدف إلى تعزيز دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر. من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن تحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبية المناطق الحرة للمستثمرين، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- توصيات للممارسين وصانعي السياسات

١. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: يجب العمل على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا من خلال التعاون الفعال بين القطاعين.

٢. توفير الدعم الحكومي للمناطق الصناعية: يتطلب نجاح المناطق الصناعية توفير الدعم الحكومي المتنوع، بما في ذلك التمويل الميسر والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، لضمان رفع كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف.

٣. معالجة الظواهر السلبية: ينبغي معالجة المشكلات المرتبطة بحقوق العمال واستغلال العمالة النسوية، والعمل على تحسين ظروف العمل لتفادي الاحتجاجات والمشكلات الاجتماعية.

٤. ملاءمة البرامج للسياق المحلي: يتعين أن تكون برامج المناطق الصناعية ملائمة للسياق العام، مع التركيز على تصميم وتنفيذ وإدارة فعالة تضمن نجاح المنطقة.

٥. تحقيق التوازن بين المحفزات والمنافع: يجب السعي لتحقيق توازن بين المحفزات المالية المقدمة للمشاريع الصناعية والمنافع المتوقعة للبلد المضيف، لتجنب خسائر مالية كبيرة.

٦. الحفاظ على تنافسية المنتجات المحلية: من الضروري الحفاظ على مستوى تنافسية المنتجات المحلية مقارنة بالمنتجات الأجنبية، والعمل على تحسينها باستمرار.

٧. ربط المناطق الاقتصادية بالاقتصاد المحلي: يجب ألا تُستخدم المناطق الاقتصادية كبديل للإصلاحات التجارية والاستثمار، بل ينبغي أن تُعزز الروابط مع الاقتصاد المحلي لتوليد فرص العمل ونقل المعرفة.

- القيود المفروضة على الدراسة:

تواجه الدراسة التي تتناول "دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر" عدة قيود قد تؤثر على نتائجها وتفسيراتها. ومن أبرز هذه القيود:

١. **نقص البيانات الدقيقة:** قد يكون هناك نقص في البيانات الرسمية الدقيقة حول الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة، مما يصعب قياس تأثيرها الفعلي على الاستثمار والتنمية. قد تكون البيانات المتاحة غير محدثة أو غير شاملة، مما يؤثر على موثوقية النتائج.

٢. **التغيرات الاقتصادية والسياسية:** تتأثر المناطق الحرة في مصر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية السريعة، مثل التغيرات في السياسات الحكومية أو الأزمات الاقتصادية. هذه التغيرات قد تؤثر على استقرار البيئة الاستثمارية وتؤدي إلى نتائج غير متوقعة.

٣. **تعدد العوامل المؤثرة:** يتداخل تأثير المناطق الحرة مع العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستثمار والتنمية، مثل البنية التحتية، والتشريعات المحلية، والبيئة الاقتصادية العامة. هذا التعقيد يجعل من الصعب عزل تأثير المناطق الحرة بشكل دقيق.

٤. **اختلاف التجارب الدولية:** قد تختلف تجارب الدول الأخرى في إدارة المناطق الحرة عن تجربة مصر، مما يجعل من الصعب تطبيق الدروس المستفادة بشكل مباشر. لذا، فإن الاستنتاجات المستخلصة من دراسات أخرى قد لا تكون قابلة للتطبيق بشكل كامل.

٥. **توجهات المستثمرين:** تتأثر قرارات المستثمرين بعدة عوامل شخصية وسوقية، وقد تكون بعض هذه العوامل خارجة عن نطاق الدراسة. لذا، قد يكون من الصعب تحديد مدى تأثير المناطق الحرة بشكل مباشر على قرارات الاستثمار.

٦. **القيود الزمنية:** قد تكون الدراسة محدودة بفترة زمنية معينة، مما يؤثر على قدرتها على رصد التغيرات طويلة الأمد في أداء المناطق الحرة وتأثيرها على الاقتصاد المصري.

٧. **التحيز في جمع البيانات:** قد يتعرض الباحث لعدم الموضوعية أو التحيز أثناء جمع البيانات أو تحليلها، خاصة إذا كانت المعلومات مستمدة من مصادر محددة أو تعكس وجهات نظر معينة.

٨. **التحديات اللوجستية:** يمكن أن تواجه الدراسة تحديات لوجستية مثل صعوبة الوصول إلى بعض المناطق الحرة أو عدم القدرة على إجراء مقابلات مع المستثمرين أو المسؤولين بشكل مباشر.

تعتبر هذه القيود تحديات رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر. من المهم أن يتم التعامل مع هذه القيود بموضوعية وشفافية عند تقديم النتائج والتوصيات.

- اقتراحات للبحث في المستقبل

١. **دراسات مقارنة دولية:** إجراء دراسات مقارنة بين المناطق الحرة في مصر ونظيراتها في دول أخرى ذات تجارب ناجحة، مثل الإمارات أو سنغافورة. هذا سيساعد في تحديد أفضل الممارسات وتطبيقها في السياق المصري.

٢. **تحليل تأثير السياسات الحكومية:** دراسة تأثير السياسات الحكومية المتغيرة على المناطق الحرة، بما في ذلك القوانين واللوائح الجديدة، وكيفية تأثيرها على جذب الاستثمارات. يمكن أن يشمل ذلك تحليل التعديلات الضريبية أو الحوافز المالية.

٣. **استطلاعات رأي المستثمرين:** إجراء استطلاعات لرأي المستثمرين الحاليين والمحتملين حول العوامل التي تؤثر على قراراتهم الاستثمارية في المناطق الحرة. هذا سيوفر رؤى قيمة حول المزايا والعيوب من منظور المستثمرين.

٤. **دراسة آثار المناطق الحرة على التنمية المحلية:** تحليل كيف تسهم المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحيطة بها، بما في ذلك توفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية.

٥. **تقييم الأداء الاقتصادي:** إجراء دراسات تقييم للأداء الاقتصادي للمناطق الحرة، بما في ذلك قياس العائد على الاستثمار (ROI) وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي.

٦. **تأثير التكنولوجيا والتحول الرقمي:** دراسة كيفية تأثير التكنولوجيا والتحول الرقمي على كفاءة المناطق الحرة وجاذبيتها للمستثمرين، بما في ذلك استخدام الابتكارات الرقمية لتحسين العمليات الإدارية والخدمات اللوجستية.

٧. **استراتيجيات استدامة:** البحث في كيفية تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية في المناطق الحرة، بما في ذلك استراتيجيات لتقليل الأثر البيئي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٨. تأثير الأزمات العالمية: دراسة تأثير الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد-١٩ أو التغيرات الاقتصادية العالمية، على أداء المناطق الحرة وجاذبيتها للاستثمار.

٩. **مشاركة القطاع الخاص:** استكشاف كيفية تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في إدارة وتنمية المناطق الحرة، مما قد يسهم في تحسين الأداء وزيادة الاستثمارات.

١٠. **تطوير مؤشرات قياس الأداء:** اقتراح تطوير مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس لتقييم أداء المناطق الحرة بشكل دوري، مما يساعد على اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات.

وتعتبر هذه الاقتراحات بمثابة خطوات مستقبلية لتوسيع نطاق البحث حول دور المناطق الحرة في تحقيق الفرص الاستثمارية التنموية في مصر. من خلال استكشاف هذه المجالات، يمكن تعزيز الفهم العام للمسألة وتقديم توصيات مبنية على الأدلة لتحسين الأداء وزيادة الاستثمارات.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

أ- كتب عامة:

د. حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣٣ السنة الثالثة (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤)

د. سالي سمير: آثار بعض الاتفاقيات القطاعية لجولة أرجواي على مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني السنة الحادية والستين (القاهرة: كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٩.

د. شعبان رأفت حماد وآخرون: التشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،٢٠١٤م.

د.عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الاستثمار الدولي (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ط١، ١٩٨٨.

-نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (الإسكندرية: مؤسسة الشباب ١٩٩٨)

-الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. مؤسسة الشباب بالإسكندرية،٢٠٠٣ .

د. فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧.

د. محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

– جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢.

د. محمد علي عوض الحرازي: الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

د. مغاوري شلبي علي: اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٨، أول أغسطس ٢٠٠٣.

فرج عبد الفتاح فرج: الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ٢٠٠١.

هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين إنموذجا (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢.

ب– تقارير:

الأمم المتحدة: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩–١٣ مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، ٢٠١١).

البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة– قراءة تقييمية، القاهرة، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، ٢٠٠٤.

البنك الأهلي المصري: تقييم إدارة المناطق الحرة في مصر، العدد الثالث، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣.

ج– أبحاث متخصصة:

د. أحمد نبيل محمد الجداوي: المناطق الحرة في مصر: النشأة– التطور– الأهمية، ملتقى الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة– الشارقة– دولة الإمارات العربية المتحدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٧– ٣١ مارس. (٢٠٠٥)

د. **أسعد حمود السعدون:** المنطقة الحرة في خور الزبير وأفاق الاستثمار في العراق، المجلة الاقتصادية عدد خاص، جمعية الاقتصاديين العراقية، بغداد، ١٩٩٤.

د. **الصادق امحمد بلقاسم عبدالله وآخرون:** دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية للأسواق الناشئة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، س٧، ع١٤،. (٢٠١٩).

د. **الطيب مزوري وآخرون:** دور المناطق الحرة للتصدير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: منطقة جبل علي الحرة بالإمارات نموذجا: دروس للاقتصاد الجزائري. المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل، (٢٠١٧).

د. **إيمان أحمد محمد مرعي:** إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. (٢٠٠٩)

د. **أيمن شرف الدسوقي السعدني:** دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الشركة الاستثمارية في المناطق الحرة: دراسة تطبيقية على المنطقة الحرة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٤٨،(٢٠١٨)

د. **جمال مفتاح العماري:** دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، (٢٠٢٠).

د. **حازم السيد حلمي عطوة مجاهد** : الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: معوقاته وسبل التغلب عليها. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، (٢٠١٦)، س ٣٦، ع ٤.

د. **حريري عبد الرزاق وآخرون:** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر، المشاركة في فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، المنعقد يومي ٢٥ – ٢٦ ماي،٢٠١٦ جامعة محمد بوقرة، بومرداس. (٢٠١٦).

د. **حسام محمد عشماوي:** (٢٠٢٤). دور نظام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٥٩، ج١.

د. **خالد محمد عبدالهادي محمد القبي:** دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة: دراسة حالة المنطقة الحرة بمصراته – ليبيا "٢٠٠٠-٢٠٢٠ م.". مجلة القلزم للدارسات التطبيقية، ع١، (٢٠٢٣).

د. **سلمان عثمان وآخرون:** الدور التنموي الاقتصادي – الاجتماعي للأنشطة الاستثمارية في المنطقة الحرة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٣٨، ع١، (٢٠١٦).

د. **سميرة عاشور السيد:** نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة: دراسة ميدانية في مدينة بورسعيد. مجلة كلية الآداب، ع١٥،(٢٠٢٠).

د. **سوزي عدلي ناشد:** جذب الاستثمار من خلال المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة (وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته). مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع١، (٢٠١٩). ٢٠٩٠ .

د. **شنوف عبدالرؤوف وآخرون:** شيخة مبروك. دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: التجربة الإماراتية أنموذج. مجلة التنمية الإقتصادية، مج٥، ع٢، (٢٠٢٠).

د. **عادل عبدالعزيز السن:** نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينها في ضوء أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ندوة مستقبل الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة والاستثمارية الاقتصادية العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية،٧-٩ ديسمبر ٢٠١٠.

د. **عبد الخالق قرشم وآخرون:** تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)، ٢٠٢٠.

د. **عبد المطلب عبد الحميد:** مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد السابع والعشرون، يوليو/ تموز ١٩٩٧.

د. **عبدالقادر أحمد حفيظ برهام باعمر:** دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان: دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج٣، ع٣، (٢٠١٩).

د. **عبدالله سليمان عقلة الزيود:** المناطق الحرة العربية وأثرها في تنمية البلد المضيف. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج٥، ع٥، (٢٠٢١)

د. **عز الدين سعيد إبراهيم الفارسي وآخرون:** أثر المنطقة الحرة بمصراته على التنمية الاقتصادية في ليبيا: فرص وتحديات. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٤، ع٣،. (٢٠٢٣)

د. **كاترين سامي عدلي حنين:** نشأة وتطور المناطق الحرة في مصر. مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع٣٦، (٢٠١٥).

د. **ماجد الخربوطلى:** أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، المجلة العربية للإدارة ٤٠.٤ (٢٠٢٠).

د. **محمد أحمد محمد ناجى المغربي:** اللامركزية الإدارية وانعكاساتها على إدارة المناطق الحرة في مصر: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٠، ع٤، (٢٠١٩).

د. **محمد البدري محمد نبيه:** مواقع الموانئ والمناطق الحرة،" دراسة جغرافية ونماذج عربية وعالمية"، المؤتمر السنوي الثاني عشر، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١-٢ديسمبر ٢٠٠٧م.

د. **محمد باشي:** مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، ٨-٩ ماي ٢٠٠٤.

د. **محمد زكي حامد السديمي:** المناطق الحرة في مصر مع التطبيق على منطقة بورسعيد "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، الندوة السادسة المنعقدة بكلية الآداب: الإنسان والبيئة إلى أين؟، جامعة طنطا، يوليو ٢٠٠٤.

د. **محمد عبد الحميد شهاب:** أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل المملكة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦ (مركز دراسات الوحدة العربية،(٢٠١٤).

د. **محمد عبدالهادي محمد القبي:** الدور التنموي للمنطقة الحرة بمصراته – ليبيا: دراسة تحليلية. مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ع١٧، (٢٠٢٣) .

د. **مدحت كاظم راضي القريشي:** المناطق الصناعية: دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشكلات التي واجهتها (مع الإشارة إلى تجارب بعض البلدان). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ١٥(٥٤). (٢٠١٧).

د. **مرزيق عاشور وآخرون:** دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية – تجارب مختارة، الملتقي الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، امعة ادرار، ٢٠١٣م، ٢٠١٤م.

د. **مناهل مصطفى عبد الحميد:** الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الإشارة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٦ ، بغداد ٢٠٠٧.

د. **منور اوسرير:** دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، جامعة بومرداس، العدد ٢٠٠٣/٠٢.

د. **مني الحنيطي:** فلسفة المناطق الحرة ودورها في تفعيل دور القطاع الخاص بإنشاء المناطق الحرة الخاصة والمشتركة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر والاتحاد العربي للمناطق الحرة، دار المنظومة، ٢٠١١م.

د. نبيل الجداوي: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية: حالة مصر، (ورقة ١ عمل مقدمة إلى الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة؛ أثر اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة)، من ١٤ – ١٨ مايو ٢٠٠٦،القاهرة.

د. نرفين احمد ماهر عز: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، مجلة كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق، المجلد التاسع، العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٨ .

د. نوران بغدادي إمام محمد وآخرون: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة في مصر، مجلة العلوم البيئية، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد ٦، سنه ٢٠٢١.

د. هاشم مرزوك الشمري وآخرون: المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق. مج ٧، ع ١، ٢٠١٥م

د.سمير مقداد وآخرون: دور المناطق الصناعية الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة المصرية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية، مج٩، ع٣، (٢٠٢٣).

أ/عادل عبد الجواد الكردوسي: المناطق الحرة في الدول العربية، مجلة الأمن والحياة، العدد٣٦٤، رمضان ١٤٣٣هـ.

مجموعة باحثين: قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مركز البحوث، بنك مصر، العدد ٢ (القاهرة: بنك مصر، ١٩٩٧)

مدني أحمد: دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة –الملتقي الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة علي الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس مطيف، ١٤/١٣ نوفمبر ٢٠٠٦م.

المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادى العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الجامعة الأردنية الهاشمية،٢٠–٢٢أيلول، ٢٠٠٤م.

منال حسن همام حزين وآخرون: اثر مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان: دراسة حالة تعدين الذهب خلال الفترة من ٢٠٠٨–٢٠١٨، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٩.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ضمان الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير– مارس) ٢٠١٣.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المناطق الحرة العربية، أهدافها وهياكلها القانونية، التسهيلات والحوافز والمشاكل والمعوقات وتقويم لتجربة الأردن، عمان،١٩٨٧، ص ٥.

د– رسائل علمية:

ماجستير ودكتوراة:

د. حميد شاشوة: دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير، في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشاديه بتجربة المناطق الحرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ٢٠١٤–٢٠١٥.

د. زوينة ريال: المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص: التحليل لاقتصادي، جامعة الجزائر، ١٩٩٦/١٩٩٧.

د. عز الدين سعيد إبراهيم الفارسي: "أثر تطبيق الرقمنة والتحول نحو الموانئ الذكية على استدامة سلسلة التوريد. دراسة حالة المنطقة الحرة في مصراته، ليبيا". رسالة ماجستير مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. (٢٠٢٣).

د. غيداء صادق سلمان الأسود: المناطق الحرة وإبعادها وانعكاساتها مع إشارة خاصة لتجربة الأردن والإمارات، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

د. فطيمة لبعل: المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية (أطروحة دكتوراه جامعة محمد خضر بسكرة)، (٢٠١٢)..

د. فطيمة لبعل: المناطق العربية الحرة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية: المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية ٢٠٠٠-٢٠١٠، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠١-٢٠١٢، ص ٥٥-٥٩.

د. محمد ناجي محمد الزبيدي: فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية – الصين – الإمارات العربية المتحدة – العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٨.

د. مريم فضال: المناطق الحرة ودورها في التنمية. رسالة ماجستير منشورة. مجلة جغرافية المغرب، (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

د. منور أوسرير: المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ربيع قاسم ثجيل : عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع إشارة خاصة لإمكانية الاستفادة منها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة، ٢٠٠٣.

عمرو علي محمود: سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي في أوغندا وتنزانيا ورواندا منذ عام ١٩٩٥، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢.

فارس خماس وآخرون: دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي، ٢٠٢٠م/٢٠٢١م.

هـ- قوانين:

القانون رقم ٧٢لسنة ٢٠١٧م بإصدار قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد٢١مكررج ٣١مايو ٢٠١٧م.وقد تم تعديله عدة مرات ومنها التعديل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣م، الجريدة الرسمية، العدد٢٩مكرر، ٢٥يوليو ٢٠٢٣م.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية:

Researches:

- **Reports:**

Ahmed Farouk Ghoneim and Talib Awad., Ghoneim, A. F., & Awad, T. (2009). Impact of qualifying industrial zones on Egypt and Jordan: a critical analysis. UNCTAD Research Paper.

Asiedu, Elizabeth: Foreign direct investment in Africa: The role of natural resources, market size, government policy, institutions and political instability. The World Economy 29.1 (2006).

Buckley, P. J. and Casson, M.,: The Future of the Multinational Enterprise (London: Macmillan Publisher, 1976

Dr. Hazem Hassan Gomaa: International Investment in Free Zones in Egypt, Faculty of Law, Zagazig University, Journal of Law and Economic Review, Volume IV, 1992.

Dunning, J. H.,: Explaining International Production (London: Unwin Hyman Publisher, 1988.

Farole, T. Second best? Investment climate and performance in Africa's special economic zones. Investment Climate and Performance in Africa's Special Economic Zones (October 1, 2010). World Bank Policy Research Working Paper, (5447.((2010).

Halim Ujjiani.,Special Economic Zones (SEZs) Untold Agonies ,Experiences from Asian Countries ,SEZs as Engine of Economic Growth in Asia :Acritical Appraisal. (2008).

Hu, H., Wang, S. and He, J.L.,. Comparative advantages of free trade port construction in shanghai under the belt and road initiative. International Journal of Financial Studies, 8(1), 2020.

Hymer, S. H.,: The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment (Cambridge: MIT Press, 1976

Irshad, M.S., SWOT analysis of Pakistan–China free trade agreement: Pros and Cons. International Journal of Asian Social Science, 7(1), 2017

John H. Dunning and Rajneesh Narula: Globalisation and new realties for multinational enterprise developing host country interaction (Norway: University of Oslo, (1998).

Kavita Wadhwa and Sudhakara Reddy S.: Foreign Direct Investment into Developing Asian Countries: The Role of Market Seeking. Resource Seeking and Efficiency Seeking Factors, International Journal of Business and Management Vol. 6, No. I!; November 2011.

LEE, J.W., Sustainable Competitive Advantages for Regional Development: An Exploratory Study of the China (Anhui) Pilot Free Trade Zone. The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB), 9(7), 2022.

Lu, X., 2014. The development process, functional evaluation, and implications of world free trade zones. World Review of Political Economy, 5(3),

Markusen J. R.,: The boundaries of Multinational Enterprises and the Theory on International Trade, Journal of Economic Perspectives, 9(2), (Pittsburgh: AEA Publications, 1995).

OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.

Pitelis, C. and Sugden, R.,: The nature of the transnational firm (London: Routledge, 2000

Sahoo, P., & Nataraj, G. FDI in South Asia: Policy, trends and perspectives. GITAM Review of International Business, 1(1), 35.

Sarah Yueting Tong: Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2001, (2008).

Secretariat, U. N. C. T. A. D. World Investment Report 2005—Transnational Corporations and the Internationalization of R&D: An Overview. Foreign Trade Review, 40(4), 85-108, (2006).

Seretis, S.A. and Tsaliki, P.V., Absolute advantage and international trade: Evidence from four Euro-zone economies. Review of Radical Political Economics, 48(3), 2016.

Shu, D., 2019. An Analysis on Comparative Advantages of Establishing the Free Trade Port in Shanghai.

UNCTAD: World Investment Report 2011, Non-Equity Modes of International Production and Development (New York and Geneva: 2011) .

UNCTAD: World Investment Report: Transnational Corporations and Competitiveness, New York, united nations (1998), 1998.

World Trade Organization (WTO): Trade and Development, World Trade Report (WTR) (Geneva: WTO, 2003.

Yeow Teck Chai and Ooi Chooi Im , The Development of Free Industrial ones –The Malaysian Experience ,27 April 2009,pp 11-14.

- مواقع الإنترنت:

الموقع الإلكتروني للبوابة الرسمية لحكومة دبي : www.dubai.ae

موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مصر: wwwinvestinegypt.gov.eg